



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2012 - العدد: 02

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 30 ذو القعدة 1433
الموافق 16 أكتوبر 2012 (صباحاً ومساءً)

فهرس

03 ص 1- محضر الجلسة العلنية الثانية

■ عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة.

38 ص 2- محضر الجلسة العلنية الثالثة

■ مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.

73 ص 3- ملحق

(1) تدخل كتابي.

(2) أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الثلاثاء 30 ذو القعدة 1433
الموافق 16 أكتوبر 2012 (صباحاً)

وإنالله وإناإليه راجعون.
إذن، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 80 من الدستور، والفقرة الأولى من المادة 49 من القانون العضوي رقم 99-02، الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان، وبينهما وبين الحكومة، تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني في الفاتح من شهر أكتوبر الجاري.

ولكن قبل ذلك أود أن ألقى بعض الكلمات التي تتعلق بالمناسبة، فاسمحوا لي بقراءتها قبل تمكين السيد الوزير الأول من أخذ الكلمة، إذن السيد الوزير الأول؛ باسم أعضاء مجلس الأمة وباسمي الخاص أود أن أرحب بكم بمقر الغرفة العليا للبرلمان الجزائري وأن أقدم لكم مجدداً التهاني مرة أخرى، على الثقة المستحقة التي شرفكم بها فخامة رئيس الجمهورية بتعيينكم وزيراً أول، ومرة أخرى على نيلكم مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني على برنامجكم الحكومي. التهئة موصولة بالطبع إلى كافة أعضاء فريقكم الجديد منهم والقديم وعلى نيلهم الشرف ذاته لمتابعة تنفيذ خطة السيد رئيس الجمهورية والبرنامج المرحلي لعمل الحكومة، فلكم ولأعضاء حكومتكم خالص التمني بالتوفيق والنجاح في تأدية هذه المهمة النبيلة.

السيد الوزير الأول،
بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني على الخطة المرحلية لعمل الحكومة ها أنتم تأتون اليوم بنفس الوثيقة إلى مجلس الأمة - وفقاً لأحكام المادة 80 من الدستور - قصد تقديم وسماع وجهات نظر أعضاء هذه الهيئة التي تربطكم بها علاقات عمل واحترام متبادل قديمة وإننا

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول والطاخم الوزاري المرافق له.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب والتبريك بالسيد الوزير الأول والفريق الحكومي المرافق له؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم برنامج الخطة المرحلية للحكومة المستمدة من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

ولكن قبل هذا اسمحوا لي، وقد فارقتنا منذ أيام قليلة رئيس سابق للجزائر، رئيس مجاهد، عمل في الثورة المسلحة على رفع العلم الوطني من بين معالم المجاهدين الأوفياء الذين حققوا النصر للجزائر وساهم في بناء الدولة الحديثة وتحقيق الانفتاح السياسي للبلاد والتعددية السياسية والإعلامية، أقولها، وتشاء الظروف هذه السنة أيضاً أن يغادرنا رئيس آخر رحمه الله؛ هو كذلك مجاهد من الأوائل الذين جاهدوا وعملوا بعد الاستقلال على إقامة الدولة المستقلة، فله، يعني، ندعو له بالرحمة والغفران، ونقول هذا في الحقيقة وتشاء أيضاً الأقدار أنهما يغادران هذه الدنيا في الذكرى الخمسين للاستقلال فالرحمة والمغفرة لهم جميعاً، وأقول في الأخير رحم الله الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد وتغمده برحمته الواسعة

بأنني لم أتفاجأ شخصياً بذلك باعتباركم، السيد الوزير الأول، رجل ميدان استطاع أن يترجم بطريقة دقيقة وعملية المحاور والأهداف التي أتى بها برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتطلعات الشعب إلى مستقبل أكثر ازدهاراً، لهذا فإنني بقدر ما أشكركم على ما قمتم به وعلى ما تقومون به أو تنوون القيام به فإنني أسمح لنفسي بالقول بأن ثقافة الدولة تحتم علي أيضاً تقديم العرفان للذين سبقوكم لهذه المهمة وعملوا من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وفي الأخير أقول إنني أبقى واثقاً من أن قدراتكم على الأداء والمواظبة على العمل ستمكنكم من دون شك على مضاعفة وتيرة الإنجاز في إطار احترام الأجل المحددة.

أتمنى لكم التوفيق والنجاح والكثير من الشجاعة ومزيداً من الإصرار في تأدية مهمتكم النبيلة والشاقة حقاً؛ مرة أخرى أجدد التهنئة وأحيل لكم الكلمة، فتفضلوا إلى المنصة.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أيها السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أيضاً الحضور الكريم، سيدي الرئيس،

إنني لجد مسرور بحضوري اليوم أمام هذا المجلس، وكلهم أصدقاء وكلهم وجوه خير وندمى أن يجدوا الخير مع هذه الحكومة إن شاء الله.

كما أنني جد مسرور بأن أنزل ضيفاً على مؤسستكم التشريعية الهامة هذه وخاصة أنتم، السيد الرئيس المحترم، وقد تمكنتم بجدارة وافتتاد من الإشراف على الحوار الوطني حول الإصلاحات التي بادر بها رئيسنا، وأود باسم زملائي في الحكومة وباسمي الخاص أن أقدم لكم – السيد الرئيس المحترم الفاضل – وإلى كافة أعضاء مجلس الأمة بتحياتنا وتقديرنا الأخوي.

ولا يفوتني أيضاً أن أعتنم هذه المناسبة لأقدم

لمتأكدون – السيد الوزير الأول – من أن النقاش الذي سيدور تحت قبة هذه الهيئة سيعزز أكثر هذه العلاقات خاصة وأنكم تأتون هذه المرة محملين بمسؤولية جديدة وهامة أكبر من تلك التي كنتم تتقلدونها من قبل.

إننا نرى أن قرار تعيينكم وزيرا أول، يعد تتويجا لعمل مسؤول خدم باقتدار الجمهورية، كما أننا نفهم من قرار تعيينكم هذا بأنه جاء ليس بقصد مكافأتكم على العمل المنجز فقط وإنما هو جاء بقصد كسب رهان كبير آخر البلاد مطالبة باجتيازه وبالنجاح فيه.

لأن عرض مخطط عمل الحكومة هو دائماً حدث سياسي بارز ولكن ما يميز هذا العرض هذه المرة هو أن مضمونه خاصة يتناول بالمعالجة مختلف المجالات التي تهم المواطنين وتحسن ظروف حياتهم.

وبطبيعة الحال فإن محاور البرنامج المقدم ستحظى باهتمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وإنني على يقين – السيد الوزير الأول – أن عرضكم لمخطط العمل قبل المناقشة، وردودكم على استفسارات وتساؤلات أعضاء المجلس سيساهمان في استكمال توضيح الصورة لحالة البلاد وسيزيل من دون شك أي غموض محتمل أن يطرح، وإذا كانت مناقشتنا مفتوحة ومقترحات أعضاء هيئتنا حول مضمون برنامجكم قد تبرز تنوعاً في الطرح والرؤى وهذا أمر طبيعي، فإن مبرر ذلك يجد تفسيره في تنوع الانتماء السياسي الذي يتشكل منه المجلس لكنه يكمن أيضاً في كون أعضاء مجلس الأمة يسعون باستمرار في تدخلاتهم لما هو أفيد من الأفكار حسب وجهات نظرهم كلما أتاحت لهم الفرصة، وأعتقد أن المناسبة هي حقا فرصة جد مواتية.

وإذا كان من غير الملائم ونحن في بداية النقاش أن أنعت الوثيقة بأنعت قد تفهم كما لو كان توجيهها للنقاش فإن ذلك لا يمنعني من القول بأنه أمامنا وثيقة مؤسسة وواضحة الأهداف وهي أهداف واقعية وتتلاءم مع طبيعة المرحلة وأضيف

يتضمن جملة من المحاور التي سأعرض إليها فيما يلي، بإيجاز:

أولاً: العمل على استكمال الإصلاحات السياسية التي أقرها السيد رئيس الجمهورية ولاسيما مراجعة الدستور إلى جانب التحضير الفعال للاقتراع المحلي المزدوج ليوم 29 نوفمبر 2012 وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عدد المترشحين لهذا الاقتراع قد بلغ إلى حد اليوم 8.562 مترشحا بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية و650 مترشحا بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية، وذلك بمشاركة واسعة جدا وتتمثل في حوالي 52 حزبا، معتمدا سوف تشارك في هذه الانتخابات.

وقد تتساءلون لماذا أصرح الآن بهذه الأرقام حتى قبل البت في كل الطعون من طرف المجالس القضائية؟ أصرح بذلك لكي أبين بأن الإصلاحات التي بادرت بها رئيس الجمهورية هي حقيقة تتجسد في الميدان ولا أدل على ذلك من العدد الكبير من القوانين قد تقدمت بها الحكومة وتمت مناقشتها من طرف البرلمان بغرفتيه وأصبحت تنفذ في الميدان وأن النجاح الذي لمسناه وعايينه الملاحظون الدوليون بعد الانتخابات الأخيرة، تبين أن الجزائر تسير في طريق صحيح وأنا على يقين بأن الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها يوم 29 نوفمبر ستتم في ظروف حسنة وقد اتخذنا لذلك كل التدابير من أجل أن تجري في ظروف حسنة وفي ظل الشفافية وأن يكون فيها التمثيل حقيقيا لكل المواطنين.

ثانياً: تحسين إطار معيشة المواطن، من خلال رد الاعتبار الحقيقي والفعال للمرفق العمومي حيث أصبح لامناس من أن نتخذ كل الإجراءات من أجل تحسين الوضع، بل يجب أن نضع المواطن الجزائري في صلب عمل الحكومة، وذلك هو الهدف الذي نتوخاه، ولا بد أن يكون كل العمل الحكومي، مهما كانت طبيعته، متوجها للمواطن الجزائري بهدف اكتساب أو كسب ثقته أولاً، ثم من أجل تحسين إطار معيشته ثانياً، والحفاظ على أمنه ثالثاً؛ ذلك أن الأمر، قبل التكلم عن تحسين

بأخلص عبارات التعازي لعائلة فقيد الجزائر رئيس الجمهورية الأسبق المغفور له - بإذن الله - السيد الشاذلي بن جديد الذي رحل عنا منذ أيام فقط، ومن خلالها إلى الأسرة الثورية وكل الشعب الجزائري داعياً المولى العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جنانه.

أما الآن، سيداتي، سادتي الأفاضل، يسعدني ويشرفني أن أخطب مجلسكم الموقر لأقدم أمامه بموجب الأحكام الدستورية عرضاً حول برنامج عمل الحكومة الذي يستمد جوهره الكامل من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وعليه تركز جميع العمليات المعتمدة التي نتوخى من خلالها مواصلة تجسيد جميع الأهداف المسطرة والمنوطة بكل قطاع وأملنا أن نستفيد من آرائكم ونصائحكم.

ومثلما أوضحت أمام السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني، فإن الحكومة التي ترى أن هذا الحدث يشكل لحظة متميزة من الحوار الوطني، تؤكد عزمها الراسخ على العمل من أجل تعزيز تعاونها مع السلطة التشريعية، من خلال انتهاج سياسة تتوخى الحوار والتشاور والإصغاء على درب التكفل بانشغالات المواطنين.

وقبل الدخول في صلب الموضوع أود، وقد احتفلنا مؤخراً بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، أن أهنئ مرة أخرى الشعب الجزائري بهذه المناسبة وأدعو الشباب خاصة بصفته عماد المستقبل، إلى التأمل في تلك الضريبة الباهظة التي قدمها الشعب الجزائري وتلك التضحيات الجسام التي بذلها شهداؤنا الأبرار من أجل استعادة السيادة الوطنية، كما أود عشية إحياء الذكرى الثامنة والخمسين لاندلاع الثورة، ثورة أول نوفمبر المجيدة، أن أهنئ الشعب الجزائري بهذه المناسبة وكل الأسرة المجاهدة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أيتها السيدات، أيها السادة، إن مخطط عمل الحكومة المعروض عليكم،

حاجته بالشكر أو بكلمة طيبة مثل بارك الله فيكم، حينئذ نقول بأننا قد نجحنا في عملنا وهذا هو الهدف الذي نرمي إلى تحقيقه وسنبذل كل ما في وسعنا من أجله.

رابعاً: استكمال مسار المصالحة الوطنية، الذي حقق أشواطاً كبيرة فيما يخص هذه القضية، وتعزيزه من خلال جعله يشمل كل من مسته المأساة الوطنية ومن خلال الاستمرار في متابعة ملفات سائر ضحايا المأساة الوطنية وتطبيق كل ترتيبات التكفل بضحايا الإرهاب وإعادة إدماج أولئك الذين ساهموا في مكافحة الإرهاب.

خامساً: توطيد مقومات الوحدة الوطنية بفضل مواصلة ترقية تعاليم الإسلام والبعد العربي الإسلامي وهويتنا الأمازيغية كأحد مكوناتنا الحضارية.

سادساً: أما المحور السادس الذي نعتبره من أهم المحاور، فيتعلق بإيلاء عناية مستمرة للتكفل بحاجيات المواطنين ولاسيما تلك المتصلة بالطلب على السكن بكل أشكاله، ولهذا الغرض هناك برامج متواصلة وتشمل كل القطاعات، كقطاع البناء أو قطاع السكن والتجهيزات بصفة عامة والمياه والنقل حيث ستعكف الحكومة على تطبيقها، بل أكثر من هذا لاشك أنكم لاحظتم من خلال قانون المالية لـ 2013 أن البرنامج الإنمائي متواصل ولا بد من مواصلته من أجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تحسين الوضع المعيشي على المستوى الوطني، غير أننا نعتبر أن أولوية الأولويات هي قضية السكن التي أصبحت معضلة كبيرة، فنحن قد برمجتنا الانطلاق عن قريب – إن شاء الله – في إنجاز ما يقارب 1 مليون و450 وحدة سكنية بمختلف أشكالها الحضرية أو الريفية أو تلك التي تساهم فيها الدولة بنسبة معينة.

إن هذه المعضلة قد باتت تشكل خطراً على الاستقرار الوطني وتشكل أيضاً، كما لاحظتموها من حين إلى آخر، انشغالات ومشاكل على مستوى المواطنين الجزائريين، لذلك لا بد من العمل على تسوية قضية السكن والطلب عليه، بصفة نهائية،

الإطار المعيشي، يتعلق بتحسين كل عمل الدولة وتوجه كل الاستثمارات نحو تحسين معيشة المواطن الجزائري، هذا هو هدفنا ولا يوجد هدف آخر أو أهداف أخرى.

ثالثاً: بسط سلطة الدولة من خلال تكثيف عملية استتباب الأمن والنظام العام ومكافحة الإرهاب والإجرام وخوض المعركة ضد الفساد، حيث سيتم تزويد الجهاز القضائي والديوان الوطني لمكافحة الفساد – كما أشرت إلى ذلك على مستوى المجلس الشعبي الوطني – بكل الوسائل الكفيلة لتمكينها حقاً من الأداء الجيد للمهام المنوطة بهما، فلا بد أن نسترجع الثقة، لكن كيف يتم ذلك؟ نسترجعها بعدالة في المستوى وبالمساواة في الحقوق بالنسبة لكل المواطنين.

وإنني أعلم بأنه عمل شاق وهذا أمر كلنا متفقون عليه، ولكن لا بد أن يكون للحكومة هدف ونحن عازمون على توفير كل الإمكانيات من أجل الوصول إلى الهدف والتقليص من المشاكل التي أصبحت تخلق جواً غير مقبول وجواً غير ملائم بالنسبة للنمو الوطني وسيظل هذا الجو قائماً ما لم نسترجع حقوق المواطن، إلى جانب تكريس العدالة ومكافحة الفساد على كل المستويات.

وعلى ذكر الفساد، ينبغي الإشارة إلى أن قضية الفساد لا تعني طبقة معينة أو مسؤولين معينين بل إنها قضية تعني الجميع، وقد تتجلى بوادر الفساد عندما يتقدم المواطن إلى شبك البلدية أو شبك أية إدارة عمومية لاستخراج أية وثيقة فيجد نفسه أمام كم من المشاكل ولا يتم استقباله كما ينبغي، لكن الإشكال المطروح حالياً يمكن أن يعود إلى التقصير الملحوظ في تربية النشء على مستوى مدارسنا أو أننا لم نرب أطفالنا كما ينبغي.

وهنا يجب القول إن الوقت قد حان لاستعادة الثقة تدريجياً بين المواطن وإدارته والثقة في الوطن. فلنبدأ أولاً بتحسين استقبال المواطن، فلما يتقدم مواطن إلى مصلحة ما فيستقبل بالبشاشة أو بكلمة صباح الخير أو السلام عليكم، ثم يتحصل على الوثيقة التي يريدونها ويرد على من قضى له

ونحن سنكون لهم دائما السند؛ وقد عملنا على مستوى الحكومة من أجل التسهيل، ومن أراد أن يربح فله ذلك ونحن هنا من أجل مساندة ولكن دور الدولة يتمثل كذلك في المحافظة على المواطن وأن نكون دائما بالمرصاد لكي نحافظ على القدرة الشرائية وعلى المواطن البسيط، وسيُفسح مجال التسهيلات بالنسبة للمستثمرين من أجل الاستثمار. لما نتكلم عن الاستثمار فإننا نعني بذلك - حقيقة - المؤسسات الوطنية الصناعية وقطاع الفلاحة الذي بدأ يوتي ثماره حيث أصبح الاستهلاك من الإنتاج الوطني يقدر بنسبة 70% ولم نعد نستورد إلا 30% بالنسبة للمواد الغذائية وبالتالي لا بد من مواصلة الجهود بالنسبة للسنتين المقبلتين لكي نصل - إن شاء الله - إلى 75% وهذا ممكن إذا توفرت الأمطار ولكن وحسب تصورنا وحسب البرمجة فإننا سنصل إلى هذا الهدف، مثلا: بالنسبة للمساحات المسقية فإنها في أواخر التسعينات لم تتجاوز 303 هكتار على المستوى الوطني، وقد وصلنا اليوم والحمد لله، إلى 1 مليون هكتار من الأراضي المسقية وهدفنا هو الوصول إلى 1 مليون و250 ألف هكتار من الأراضي المسقية إذا تمكنا من تحقيق هذا الرقم، فإن ذلك يعني أنه باستطاعتنا تغطية أكثر من 75% من الحاجيات بالنسبة للمواد الغذائية للمواطنين الجزائريين، لذلك لا بد أن يتواصل العمل وأن نولي كل العناية للقطاع الصناعي بكل أنواعه وكذلك، القطاع الفلاحي، وهذا هو الحوار الذي يجب أن نركز فيه جهودا أكثر لكي نكون حقيقة في المستوى، لأنه أخواتي، إخواني، منذ 1962 ونحن نسمع بقضية البترول، فهناك من يتكلم عما بعد البترول، وما بعد البترول نحن الآن ندور فيما بعد البترول؛ البترول ثروة حقيقية تساهم في تنمية البلاد وهذا لا يعني أننا نخلق اقتصادا يوازي البترول ولكن اقتصادا متكاملًا، يشارك البترول، في الاقتصاد الوطني ونساهم ونساعد ونخلق كذلك اقتصادا آخرًا صناعيًا وفلاحيا والكل يتكامل، لأن الصورة التي كنا نعرفها جميعنا أي

وسوف تولي الدولة عناية قوية لهذا الجانب وقد سخرت إمكانيات مالية كبيرة لهذا البرنامج؛ الذي سيتم اللجوء فيه إلى إشراك كل المقاولين الجزائريين وحتى إلى شركاء أجنبية إذا اقتضت الضرورة من أجل حل هذه المعضلة نهائيا وتفادي حدوث اضطرابات أكثر بالنسبة لمجتمعنا. سابعًا: الاستثمار في حركية دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار والعناية بالتنافسية ما بين المؤسسات الصناعية؛ باعتبار أن قضية الاقتصاد الوطني أو خلق الثروة تعتبر حقيقة من أكبر الإشكاليات، وقد لاحظنا خلال السنوات الأخيرة، تراجعًا للاستثمار الأجنبي في الجزائر وتطور الاستثمار الوطني الخاص والعمومي، اللذين لا فرق بينهما لدينا، لأن المهم هو أن يشارك هذا القطاع الوطني في الاقتصاد الوطني وفي خلق الثروة ولما نخلق الثروة التي تمكنا من حل إشكالية التشغيل.

وقد بدأنا نتخذ بعض القرارات بخصوص تسهيل عملية الاستثمار وتوسيع رقعته سواء الاستثمار الوطني أو الاستثمار المشترك على أن نطبق دائما القانون بالنسبة للاستثمار المشترك وفق قاعدة 49/51، التي لا يمكن التراجع عنها أبداً، وقد يقول البعض بأن هذه القاعدة قد أثرت سلبا على الاستثمار الأجنبي، وذلك أمر غير صحيح لم نلاحظه في الميدان، لأننا اطلعنا على الاستثمار الأجنبي وحتى إن قارنا مع الدول المجاورة نجد أنفسنا أحسن بكثير من بعض هذه الدول المجاورة التي نجد أن اقتصادها متفتح أكثر وليبرالي أكثر من الاقتصاد الوطني، ولكن أساس القاعدة لدينا هو الحفاظ على القاعدة الاقتصادية الوطنية واستقلاليتها، فلا بد أن نتحكم في هذا الجانب، وسوف تكون هناك تسهيلات أكثر وقد لاحظتم كذلك في قانون المالية لسنة 2013 الذي تضمن بعض التسهيلات ولم ينص على أي ضريبة جديدة وسوف ندخل تسهيلات أكثر في قانون المالية المقبل حسب ما نلاحظه في الميدان، ولا بد أن يعمل المتعاملون الوطنيون بكل نية وإخلاص

الجزائر لديها كل الإمكانيات، أعيد وأؤكد لديها كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، لا ينقصها إلا قليل من الثقة فيما بيننا وقليل من النية، فالحكومة قادمة بكل إخلاص ونية والطريق واضحة سطرها رئيس الجمهورية والإمكانيات موجودة فسنعمل - إن شاء الله - بكل صدق وإيمان لكي نصل إلى الهدف المنشود، وأعيد وأؤكد أن كل إمكانياتنا المادية متوفرة، وإذا لم ننجح فنحن المسؤولون ولا أحد غيرنا، ولا يمكن لأي شخص أن يكذب، ولكن رسالة الأمل موجودة بالنظر إلى تعامل الشباب مع بعضه في المجتمع فتدريجيا - إن شاء الله - نصل إلى هذا الهدف، ورسالة الأمل في مستقبل أمتنا وفي قدرات شعبنا ولاسيما الشبيبة الجزائرية التي يتعين أن تعزز إيمانها في مستقبل الجزائر أكثر فأكثر، كما أن الحكومة ستظل تولي عناية كبيرة لآرائكم ونصائحكم ذلك أن الأمر بالنسبة لنا يتعلق باستقرار بلادنا العزيزة والعمل على تعزيز اقتصادنا وتنويعه وتحقيق التنمية، التنمية المستدامة.

ونحن لدينا - أعيد وأؤكد وكل الملاحظين يقولونها وليس نحن فقط - الوسائل الكفيلة بتجسيد سياستنا في كل الميادين وأنه لمن واجبنا أن ننجح ونقضي على كل الحواجز التي تعيق تطورنا نحن الأفضل، وأنا على يقين أننا سننجح لأن نيتنا واضحة وعزمنا قوي ولا بد أن نواصل الجهود في السنوات المقبلة لأنه في الحقيقة لدينا هدفان: الأول هو تعزيز الوحدة الوطنية بكل أنواعها والهدف الثاني هو توطيد الاقتصاد الوطني والحمد لله أعيد وأؤكد مرة ثالثة أن كل الإمكانيات هي بحوزتنا وإن لم ننجح لا يمكننا أن نبكي لأننا نحن من لم ينجح ولكن بإذن الله وبنيتنا سنكون ناجحين - كما قلتها في البرلمان - وربى كبير.

بارك الله فيكم وشكرا؛ «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم، شكرا لكم واسمحوا لي سيدي الرئيس إن

مابعد البترول - الله لا يجلب لنا إلا الخير - ونحن من هذا الجانب سنقدم إليكم قانونا بغية دراسته في هذا المجلس، ولا تزال إمكانيات كبيرة جدا بالنسبة لمستقبل هذه البلاد ولكن لكي تكون الدولة قوية وتتحكم في مصيرها وفي أمورها أمر جيد إن وجد البترول، لكن من المستحسن أن نستهلك ما ننتج، هذا هو تصورنا والطريق الذي تتبعه حكومتنا.

وأخيرا، في مجال السياسة الخارجية ستستمر الدبلوماسية الجزائرية تحت سلطة فخامة السيد رئيس الجمهورية في العمل على كل ما من شأنه أن يخدم القضايا ذات الفائدة المتبادلة في كل مجالات انتماءاتنا وتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للجالية الجزائرية في الخارج.

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل، تلکم هي المحاور الكبرى التي يتضمنها هذا المخطط ولم أرد الدخول في التفاصيل لأن البرنامج بين أيديكم وبإمكانكم الاطلاع عليه لتدركوا بأن هذا البرنامج قد شمل كل القطاعات الوطنية، أعيد وأؤكد كل القطاعات: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وأهم الأعمال، وإن الحكومة من أجل تجسيده لتعتمد على تجنيد ومساهمة جميع أعوان الدولة وكافة الشركاء وكل القوى الحية للحكومة.

وبهذه المناسبة اسمحوا لي أن أسجل عزيمة رئيسنا على المضي قدما بالإصلاحات السياسية والاقتصادية إلى غايتها المنشودة وإن الحكومة لتلتزم أمامكم بحشد كل الموارد وتوجيهها نحو الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية والرفاهية، وتود أن تبلغ بقوة وبأعلى صوت ممكن رسالة تهدئة، لأن التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي لا يمكن أن يتجسد إن لم نكن نتحكم في تهدئة، الأوضاع وهذا هو هدفنا الأسمى، لابد أن نخلق جوا على المستوى الوطني يلائم التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتطور السياسي - وإن شاء الله - بعمل الحكومة ومعكم كلكم ومع كل الشركاء سنصل عن قريب إلى هذا الهدف، وإن

أمامنا هو تنمة لمجهودات الحكومة السابقة والذي حمل في طياته وعيا مضاعفا بتحديات المرحلة الراهنة ولذلك فقد راعت الحكومة الجديدة التدابير المقترحة والتدابير الجديدة والعمل على تحسين آليات تنفيذ ومباشرة التضييق والإلغاء لكل مظاهر التبذير والتسيب والفساد في تسيير الشأن العام. إن الخطوط العريضة لمخطط عمل الحكومة جاءت لتؤكد إصرار الدولة على إتمام المشاريع الحالية خصوصا المتأخرة منها، وموازة مع ذلك مباشرة إطلاق مشاريع جديدة خصوصا في مجال السكن والعمران، وتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والقضاء على السكن غير اللائق ومضاعفة الاهتمام بقطاعات التربية، التعليم العالي والتكوين المهني في تحمل الأعباء الاجتماعية للمواطنين تكفلا شاملا في وقت تتحجج فيه أغلبية الدول بالأزمة المالية العالمية لتتنصل من مسؤوليتها الاجتماعية أمام مواطنيها.

سيدي الرئيس،

في هذه العجالة أشد على يد الحكومة في العمل على بلورة رؤية جديدة للتعاطي مع المسائل ذات العلاقة بالشباب، فالمعالجات المناسبة والظرفية لمشاكل الشباب مجرد مسكنات لن تقضي بالتأكيد على مظاهر الاحتقان التي تظهر بادية في كثير من الاحتجاجات من هنا وهناك.

كما أن الوضع المالي المريح نسبيا لا يجب أن يكون الشماعة التي نلقي بمشاكلنا عليها، وإن توجه الحكومة نحو ملاءمة الشد واللين في التعامل مع المسائل الشبانية لهو عين العقل؛ وفي هذا المجال تبقى الميكانزمات المقترحة للتشغيل بحاجة إلى متابعة وصرامة أكثر في التسيير، ففي هذا المجال يجب التنويه بالمجهودات المبذولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خصوصا خلال سنتي 2011 و2012، ودائما وبخصوص التشغيل الممول من طرف الدولة لا يجب أن يصبح هذا النوع من الآليات المدعومة من طرف الدولة مفاتيح ثراء غير مشروع، بل يجب أن

كنت قد أطلت قليلا، بارك الله فيك.
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على العرض الذي قدمه قصد تقديم البرنامج الذي أعدته الحكومة في الموضوع؛ ننتقل الآن إلى الجزء الثاني والمخصص لهذه الجلسة والمتعلق بالنقاش العام؛ القواعد التي ضبطت حول كيفية تنظيم النقاش هي معروفة وقد بلغت لكم جميعا فالرجاء التقيد بها؛ إذن أحيل الكلمة الآن إلى المتدخل الأول وهو السيد إبراهيم بوتخيل.

السيد إبراهيم بوتخيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

بداية أرفع أسمى آيات التهنئة والتبرك إلى السيد عبد المالك سلال على الثقة التي حظي بها من طرف رئيس الجمهورية وتعيينه وزيرا أول، التهنئة موصولة أيضا إلى كافة أعضاء التشكيلة الحكومية الذين يلجون الحكومة لأول مرة أو الذين جددت فيهم ثقة السيد رئيس الجمهورية.

تهمني بالإشادة والتنويه بالاختيارات الجديدة في التشكيلة الحكومية سواء كان هذا من ناحية الأشخاص أو التشكيلات السياسية، فهذه تكملة لتكريس أسلوب جديد في التعاطي مع تسيير الشأن العام وذلك بإشراك كفاءات جديدة تحمل معا دماء جديدة رؤى جديدة، أساليب جديدة وتفتح أيضا نوافذ جديدة لأجيال جديدة من أجل تبوء مراكز قيادية في الدولة الجزائرية.

سيدي الرئيس،

لقد مكنتني الاطلاع على مخطط عمل الحكومة المقدم إلينا والمعروض علينا للنقاش من الوقوف على تصميم الدولة في المضي قدما من أجل مواصلة تجسيد وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي تعهد به أمام الشعب في أكثر من مناسبة والذي زكاه الشعب أيضا في حينه؛ مما لا شك فيه أن مخطط عمل الحكومة المعروض

سيدي الوزير الأول،
سيداتي، سادتي الوزراء.
سيدي الوزير الأول،

البرنامج الموجود بين أيدينا يأخذ بعين الاعتبار بالتقريب كل الاهتمامات وأيضا تطلعات المواطن الجزائري ونحن على يقين - سيدي الوزير الأول - بأنكم أنتم وطاقمكم ستعملون جاهدين لتحقيق كل ما جاء في هذا البرنامج، ولدي - سيدي الوزير الأول - بعض الملاحظات والاقتراحات ونبدأ الآن طبعاً بقطاع التربية الوطنية.

فسيدي وزير التربية الوطنية، لا بد من إعادة النظر في برامج الأطوار الثلاثة للمنظومة التربوية، وكذلك إعادة النظر أيضاً في التوقيت وفي الكتاب المدرسي؛ لاحظنا أيضاً نقصاً في تكوين المعلمين والأساتذة وهنا نجد أو نضع نقطة الاستفهام لأنه كان لدى وزارة التربية الوطنية مدارس تكوين المعلمين والأساتذة ذوي المستوى العالي.

لاحظنا أيضاً نوعاً من الإهمال للتعليم التقني في الوقت الذي نرى فيه أنه بالدول المتقدمة ومنذ 05 سنوات حظي التعليم التقني بأهمية كبرى تصل إلى درجة أنه في بعض الدول يدخل التكوين فقط في المدارس العليا كالعلوم السياسية؛ هذا فقط من أجل إبراز أهمية التعليم التقني وكذلك لكي نعرف بأن المنظومة التربوية هي أساس الدولة الجزائرية. وهذه الملاحظات - سيدي الوزير الأول - هي نتيجة الزيارات التفقدية التي قمنا بها عبر ولايات البلاد وهذا يدخل ضمن مهام مجلس الأمة.

فيما يخص قطاع المحروقات فالقانون الموجود حالياً وعلى مستوى المجلس الشعبي الوطني خلق نوعاً من القلق لدى المواطن الجزائري، لماذا؟ لأنه بالنسبة للمواطن الجزائري فإن المحروقات هي مكسب الشعب ومن يمس مكسب الشعب يمس بالسيادة الوطنية فالمحروقات هي السيادة الوطنية، والسيد يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم، تكلم في القناة الثالثة للإذاعة الوطنية ووعده بأنه لارجوع عن مبدأ 49/51 فأعاد نوعاً من الارتياح لدى المواطن الجزائري ولكنه ينتظر أن تتحقق هذه

تشكل اللبنة الأولى في بناء صناعات متوسطة وصغيرة وتطوير حقيقي لعالم المقاول والمناولة. نريد لهذا النوع من التشغيل أن يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري وليس عبئاً إضافياً كما يجب أن يصبح عنواناً لإصرار الشباب الجزائري على النجاح.

فما هو موجود دليل ساطع على مجهودات الدولة، لكن الرأي العام يبدو غير راض عن الدول والدولة بدورها غير راضية عن الكثير من السلوكيات الظاهرة هنا وهناك في مجتمعنا، لذلك يبقى الاتصال والتواصل ومحاسبة الذات والرفع من سلطان القانون في إطار منظومة شاملة تهدف إلى أخلاق حقيقية لحياة العامة مسألة مجتمعية كاملة وليست من مهام الدولة فقط.

سيدي الرئيس،

أعتنم هذه السانحة لأشكر السلطات المحلية بولايتي - أي ولاية سيدي بلعباس - على حسن التسيير ونزاهة توزيع السكنات وأشد مرة أخرى بيد الحكومة وهي مشكورة على ما قدمت المزيد من البرامج السكنية سواء السكنات الاجتماعية أو الريفية للتخفيف أكثر من معاناة مواطني سيدي بلعباس.

كما لا يفوتني أيضاً أن أطلب من الحكومة الموقرة تحسين وضعية رؤساء البلديات وإعطاءها المزيد من الصلاحيات والمساعدة أكثر في تكوينهم وتأطيرهم.

سيدي الرئيس،

لقد عشنا ملامح انسداد حقيقي في بداية سنة 2011 لكن الشعب الجزائري قد تعامل بوطنية حق وحس مدني عالي مكن الجزائر ولوج مرحلة إصلاح حقيقي لجميع منظومة...

السيد الرئيس: شكراً للسيد إبراهيم بوتخيل؛ والكلمة الآن للسيدة ليلي الطيب.

السيدة ليلي الطيب: شكراً سيدي الرئيس.
سيدي رئيس مجلس الأمة،

لقد ترددت كثيرا - سيدي الرئيس - قبل أن أسجل اسمي ضمن قائمة المتدخلين باعتبار أن 07 دقائق أو 07 ساعات لن تكون كافية لاستعراض كل ما يجول في خاطري من قضايا وانشغالات، ولكن رأيت أنه من باب المسؤولية والواجب الوطني أن أتدخل ولو في عجلة في بعض النقاط التي أراها حساسة وجوهرية في الوقت الراهن.

سيدي الرئيس،

كنت أتمنى قبل أن تعرض علينا خطة عمل الحكومة، أن تعرض علينا حصيلة ما تم تحقيقه أو بالأحرى ما لم يتم تحقيقه حتى الآن من البرنامج الخماسي في شقه الاقتصادي، وهذا ما يؤكد مرة أخرى - مع الأسف - فشل الحكومة السابقة وبتواجد بعض الأعضاء الكثيرين المتواجدين معنا فإن فشل هذه الحكومة في تحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي كما كان يرمي إليه وكما خطط له فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

ما أسجله بداية بخصوص مخطط العمل هو غياب الطابع الاستعجالي، كأننا نعيش خارج كوكب الأرض أو أننا لسنا في الجزائر أو أننا خارج مجال التغطية كما يقول الشباب، لسنا معنيين لابتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وارتداداتها ولا بما يحدث من حولنا من وضع متأزم وخطير من اللأمن والاستقرار عبر كل حدودنا وخاصة حدودنا الجنوبية والمطلة على منطقة الساحل، وكأننا أيضا لسنا معنيين بما يحدث هنا وهناك من تدمير واستياء شعبي نسجله في كل القطاعات تقريبا وفي كل ولايات الوطن.

سيدي الوزير الأول،

الانتقاد ليس الذم هذا ما أردت قوله وكما يقول أسلافنا: «خذ الراي ألي يبيك أو ما تاخذش الراي ألي أضحكك» لأننا لسنا هنا - سيداتي، سادتي، زملائي الأفاضل - للمجاملات، وإنما لابد من وضع الأشياء على أماكنها الصحيحة.

ما أسجله أيضا - سيدي الوزير الأول - أقول رافقتكم.. لا أجاملكم لماذا؟ لأنه يوجد مثل شعبي

الضمانات في المشروع الذي سنصوت عليه قريبا إن شاء الله.

فيما يخص التعليم العالي، سيدي وزير التعليم العالي، لقد حققتم إصلاح الجامعة ونحن المجاهدين حققنا حلم 1962 وهو الجامعة للجميع، وبرأيي وحسب رأي الخبراء لابد أن ننتقل إلى مرحلة أخرى بالنسبة للجامعة الجزائرية لتكوين النخبة، نخبة في مجال السياسة، نخبة سياسية علمية، ثقافية، اقتصادية... إلخ، كما توجد في الدول المتقدمة، وأظن أن طموح الجزائر أن تكون بين هذه الدولة المتقدمة وأن يكون لدينا نحن كذلك (HOC) والعلوم السياسية... إلخ، وقبل أن أختتم لابد أن أنوه بمبادرة وزارة المجاهدين التي ستصدر كتباً ستوزع على المدارس وهي تروي مسيرة ما أسميه «أنا الشهيد المجهول» لأن التلميذ الجزائري يعرف أسماء الزعماء لكنه يجهل من هو شهيد قريته وبلديته وولايته وكذا مسيرته، وجاءت مبادرة وزارة المجاهدين من أجل سد هذا الفراغ وهي مشكورة، وأنا أنوه بهذه الجهود. مرة أخرى، السيد الوزير الأول، نحن على يقين أنكم سوف تنجحون أنتم وطاقمكم في هذه المهمة والتمثلة في تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة ليلى الطيب؛ والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

بقائنا في اقتصاد الريع ونستهلك ما تبقي في البقرة الحلوب من هذا البترول الذي هو في الحقيقة نعمة وأصبح نقمة يجب أن نستغله.

عندما نتكلم عن الاستثمار في الجزائر فإننا نستعمل مصطلح الاستثمار من أجل الاستثمار فإنها مجرد كلمات وشعارات، يعني الاستثمار عندنا هو الاستيراد والتصدير ونبقى نستهلك فقط، 50 مليار دولار تذهب إلى بطوننا، هذا الاستهلاك هو عيب وعار وإنه 50 سنة بعد الاستقلال نستهلك 50 مليارا ونصدر 01 مليار فقط فإلى أين؟ أظن أن المعركة الحاسمة الآن ونجاحنا ونجاتنا لن يكون إلا بإقحام الشباب ليس من خلال وزارة الشباب والرياضة فالوزارة موجودة لكن الشباب والرياضة - الله أعلم كما يقال - بالعمل، إقحام ووضع الثقة فيه، كيف لنا اليوم لا نضع الثقة في شبابنا ونفتح له المجال ونمنحه فقط الفرصة أن يفجر طاقاته فبإمكانه أن يغير، الاقتصاد المثمر موجود والاقتصاد الذي يولد الثروة هو بتحقيق التنمية وهذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون إلا بتشغيل وهذا معناه تشغيل الشباب.

أقول في الأخير ما الجدوى - سيداتي، سادتي، أخواتي، إخواني الكرام - من نجاح الإصلاحات السياسية إن لم تكن مدعومة باقتصاد قوي يضمن لنا الاستقرار الاجتماعي؟

وكما يقال وقد قلتها - سيدي الوزير الأول - وقالها طارق بن زياد: "البحر أمامكم والعدو وراءكم" وفي الجزائر أقول: الشعب أمامكم والشعب وراءكم فأين المفر؟ شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ والكلمة الآن للسيد محمد نواصر.

السيد محمد نواصر: شكرا سيدي المحترم؛ بسم الله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير الأول،

- وباعتباركم، سيدي الوزير الأول تحبون الأمثلة الشعبية - يقول أسلافنا: «هناك شخص يركب الداب أو الحمار (أكرمكم الله) نقول له مبروك عليك الحصان»، فلا بد أن نلتفت جيدا.

أعود الآن إلى البرنامج، لقد دافعتم - سيدي الوزير الأول - عن الحكامة وإعادة الاعتبار للمحيط أي المرفق العام وإلى الثقة وتحسين مستوى المعيشة، لكن السؤال الذي أطرحه هل تحسين مستوى المعيشة هو في القضاء على الأسواق الفوضوية ويعني تحويل آلاف الشباب بعائلاتهم إلى المجهول؟ هل حضرنا لهؤلاء الشباب فضاءات، مناطق النشاط أو مناطق تجارية أو حتى وحدات الإنتاج؟! عندما نتحدث عن تحسين المرفق العام هل هو غرس - الظاهرة التي شاهدناها في الجزائر العاصمة - مئات الآلاف من النخيل، غرس ماذا؟

بل تركيب أشجار النخيل يعني توجد مشاكل عويصة جدا!!!

لقد أفطرننا في شهر رمضان السابق على ضوء الشموع، هذا بتواجدنا في العاصمة فما بالك في الأحياء الأخرى أي رحلة الشتاء والصيف بين الغاز والكهرباء.

والله الفوضى، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة، ليست في الأسواق ولا في الشارع، طبعا هذا موجود لكن الفوضى العارمة في اعتقادي موجودة في أكبر مرفق عام بامتياز وهي الإدارة وقد أشترتم إليه، الإدارة التي أصبحت وكرا يعشعش فيه الفساد والمحسوبية وحتى الحقرة، الفوضى متمثلة في انتشار تجار السياسة الذين يقومون بتسويق الوعود الكاذبة وفي شعارات وليس إلا!

أظن أن المعركة اليوم - السيد الوزير الأول - والوقت يداهمنا - كما يقال في رياضة كرة القدم - نحن نلعب الوقت بدل الضائع لأن سنة 2012 هي غدا ومن باب الواجب الوطني أيضا ومن باب المسؤولية لأننا كلنا مسؤولون عن المستقبل. التحدي الأكبر - في اعتقادي - هو ليس في

والإذاعة المحلية والصحافة الوطنية لكننا لم نر شيئا من ذلك.

فبهذه الوعود لسكان الولاية والتي لم تتحقق تجعل المواطن يفقد الثقة في هذا الوزير وبالتالي الثقة في الحكومة، وهذه الثقة هي الحلقة المفقودة حاليا بين المواطن وحكومته، هذه الثقة التي تكلمتم عليها منذ قليل - السيد معالي الوزير الأول - لأن الجرائد تصل إلى المنطقة بعد أكثر من 24 ساعة إن وصل البعض منها، ناهيك عن الوعد الثاني والمتمثل في المديرية الجهوية للتلفزيون الذي وعدنا به نفس الوزير ولم تر النور لحد الآن.

أما في مجال الصحة وهي مشكلة أغلب إن لم أقل كل سكان ولايات أقصى الجنوب من نقص الاختصاصيين والدواء، فنجد الهياكل وبعض التجهيزات تنقصها الإطارات المسيرة، فنحن نعاني من نقل مرضانا إلى الشمال بداية من الصعوبة في الحصول على مكان للمريض في مستشفيات العاصمة وفي أغلب الأحيان نستعمل المعارف الخاصة والوساطات من أجل شهادة القبول للمريض بالعاصمة وهذا لن يتاح دائما.

أرى أنه من بين الحلول التي تساعد الأطباء خاصة الأخصائيين على الاستقرار بهذه المناطق هي التحفيزات المغرية خاصة المادية منها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر طبيب يعمل في عين قزام أو تين زواتين الحدوديتين ليس كطبيب يعمل في العاصمة أو سطيف، أو وهران.

وأجزم قاطعا إن أعطينا الكثير من التحفيزات المادية - وأقول المادية - لهؤلاء لتزاحم الكثير منهم على هذه المناطق ولم نحتج كثيرا إلى الخدمة المدنية التي أرى أنها لم تحل كل مشاكل الطب بولايات أقصى الجنوب، وكذلك الإسراع في إنجاز مستشفى جامعي بتمنراست لأن المستشفى الحالي أصبح لا يلبي حاجات المواطن، ومواطني الدول المجاورة التي أصبحت تتردد عليه نظرا للوضع الراهن والمتريدي صحيا في دول الجوار.

وأرجو من وزير الصحة التدخل شخصيا حتى تقدم مساعدات طبية عاجلة لهؤلاء النازحين من

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي، زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أترحم على فقيه الجرائر المجاهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد فرحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وألهم ذويه الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

أهنئ الوزير الأول والطاقم الحكومي أصالة عن نفسي ونيابة عن سكان ولاية تمنراست.

لقد استبشرنا خيرا بتعيين السيد المحترم عبد المالك سلال وزيرا أول، والذي عرفناه من خلال زيارته المتكررة إلى ولايتنا تمنراست لمتابعة مشروع جلب المياه من عين صالح إلى مدينة تمنراست على مسافة تزيد عن 700 كلم بعد مشيئة الله ثم فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومتابعة مباشرة من وزير الموارد المائية سابقا عبد المالك سلال وصل الماء إلى تمنراست، والحمد لله منذ أكثر من سنة وهم مشكورون على هذا الواجب الوطني.

بعد اطلاعنا على ما جاء به مخطط عمل الحكومة نثمن ما جاء به خاصة:

- تحسين الخدمة العمومية للمواطن.
- رد الاعتبار للمرافق العمومية.
- التكفل بحاجيات المواطن.
- تنشيط الاستثمار من أجل خلق مناصب التشغيل.
- تقليص البطالة.

- التكفل بالمساجد وتجنيدها كفضاء للتآخي والتسامح والوحدة الوطنية إلى غيره مما جاء به البرنامج الطموح، والذي يصب كله في خدمة المواطن مباشرة لأن، الاستثمار في العنصر البشري هو الأساس لبناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال. أول انشغال أطرحه يخص ولايتنا تمنراست هو مشكلة مطبعة الجرائد والتي وعدنا به وزير الاتصال الأسبق السيد ناصر مهل خلال زيارته إلى ولايتنا منذ أكثر من سنة، أمام المجتمع المدني

كأراضي الشمال في تيبازة أو غليزان مثلا، التي هي صالحة مباشرة للفلاحة وتسقى أغلبها بالأمطار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نواصر؛ والكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد الوزير الأول، السادة الحضور،

أقول لكم السلام عليكم ورحمة الله. تدخلني هذا يكمن في انشغال المواطن.

(1) القلق الشديد الذي ينتاب المواطن هو من جراء ما يحدث مع جارتنا دولة مالي، هذا ما يقلق المواطن بحيث أنه بالدرجة الثانية الجزائر هي المستهدفة وما دام دولة مالي قلقة فنحن كذلك، لأن استقرارنا واحد وهم جيراننا ومن تعدى أو مس جارا كأنما مسك أو تعدى عليك أنت.

نحن نود أن تطلب الدولة الجزائرية الحوار السلمي وليس دخول القوات الأجنبية التي لا تجلب معها أي خير.

السيد الوزير الأول، (2) مشكل الصحة، الصحة مريضة والمريض لا يعالج المريض.

العجز موجود في الصحة، بحيث لا يوجد أطباء أخصائيون ولا يوجد الدواء، والله لو أسرد عليكم حادثة لتعجبتم لها، دخلت إلى مؤسسة استشفائية أكثر من مرتين، فإذا بي أجد مريضا يعالج بالأوكسجين في الرواق، وهو شخص كبير في السن، تساءلت ما هذا؟ أجابوني أنه لا يوجد مكان شاغرا! أقول لكم لقد أصبحت طائراتنا هي سيارة الإسعاف فكل مرة ينقل بها مريض لأن فرنسا قد زرعت كل الأمراض بولايات الجنوب.

(3) إن السيارة أو الحافلة التي تنقل الدواء في عديد من المرات تأتي إلى العاصمة ولا تجد الدواء

مالي والنيجر خاصة هؤلاء النازحين من دولة مالي.

أما مشكلة النقل الجوي والتي نطرحها في كل المناسبات أولا من الرحلات الليلية المتعبة جدا فمن بين 08 رحلات أسبوعيا نحو العاصمة لدينا رحلتين نهاريتين فقط وهذا قليل جدا، نتمنى لو يكون نصف هذه الرحلات في النهار؛ والمشكل الثاني وهو سعر التذكرة والذي هو ليس في متناول المواطن البسيط أو الموظف، فسكان ولايتنا مرغمون على التنقل بالطائرة نظرا لبعد تمارست عن العاصمة والمسافة هي 2.000 كلم أقول 2.000 كلم.

فأرى أن تدخل الدولة ضروري من أجل خفض هذا السعر وهو حاليا 29.000.00 دج درجة اقتصادية وحوالي 37.000.00 درجة أولى.

أولا بخصم الرسوم كالقيمة المضافة (TVA) وكل الرسوم الأخرى واستعمال (SOCIALE) معنا في حل المشكلة من دعم مباشر للدولة لهذه التذكرة ولكل ولايات أقصى الجنوب.

أما في ميدان الفلاحة خاصة توزيع الأراضي الفلاحية في ولايات أقصى الجنوب فما دمنا لا نعاني من مشكل الأراضي الفلاحية فتوزيعها والرد على الطلبات يكون سريعا والمنح يكون أسرع، وليس لسنوات، حتى نشجع الشباب على الذهاب للعمل في الفلاحة التي هي مستقبل الجزائر وليس البترول، فهناك بيروقراطية وتعطيل كبير في منح الأراضي الفلاحية في الجنوب.

وأرى كذلك بأن التعلية الصادرة عن المدير العام لأملاك الدولة بتاريخ 9 جوان 2009 لا تشجع الفلاحة في المناطق الصحراوية لأن الفلاحين في هذه المناطق يفضلون التملك على الامتياز لعدة أسباب: أنهم ينفقون من أموالهم الخاصة خاصة بعد شح الدولة في الدعم المباشر وتقديم وثيقة الشرط الفاسخ للحصول على الدعم، كذلك صعوبة التربة، نقص المياه، تكلفة المياه، غلاء الكهرباء، فقر التربة، قلة التسويق.

كما لا يمكن مقارنة الأراضي الفلاحية الصحراوية

تعود فارغة.

الأطباء تنتهي عقودهم التي مدتها سنة، فيعودون من حيث أتوا ولا نجد من ينوب عنهم أو يستخلفهم هذا هو العجز الكبير بالنسبة لقطاع الصحة.

النقطة الثانية؛ بالنسبة لإطاراتنا، نطلب من دولتنا ترقية إطاراتنا لأنه منذ أن كان السيد سلال وزيرا للداخلية لم يترق أي شخص، والحمد لله اليوم نحن لدينا الكفاءات وأشخاص مؤهلة تعبت ودرست ونحبد أن تترقى.

والنقطة الأخرى تتمثل في الشباب البطال، نتمنى أن تجدوا لهم عمل بغية عدم التورط في أمور تضرنا، فالشخص يتبع قوته فأينما وجد العمل يذهب أو يلحق به، هذا ليس في صالحنا.

النقطة الثالثة هي السكن الاجتماعي؛ يجب أن يوزع من طرف البلدية بدلا من رئيس الدائرة، فأين يعرف رئيس الدائرة الأشخاص؟ يجب أن تكون مسألة توزيع السكن بيد من يعرف المواطنين وهي أدري بالمحتاج.

النقطة الرابعة تتمثل في المحلات التي أعطاها السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية في كل الولايات وليس ولاية تمنراست فقط، وهي لم توزع ومتخلى عنها فتكلفتها أكثر من تلك المجهزة حاليا.

النقطة الخامسة هي الوكالة العقارية التي نحبد أن تتبع البلدية ولا تكون مستقرة، لأن المستفيد من ذلك هو التاجر الكبير لأنه يربح في المزايدة، ومن يملك الملايير تعطى له القطع الأرضية أما الفقير المسكين فحرام عليه أن يستفيد والله لا يحصل عليه!

النقطة السادسة وهي الأخيرة، يجب أن تتكفل الدولة بالطرق بين البلديات فهي لا تزال في معاناة. هذه هي مداخلتنا، اسمحوالي والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة؛ والكلمة الآن للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل والطاغم المرافق،
زميلاتي الفضليات،
زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
بداية أشكر السيد الوزير على عرضه القيم.
سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة مستوحى من برنامج رئيس الجمهورية الذي يستجيب إلى متطلعات المواطنين يحوي قائمة المهام التي يتعين معالجتها والمشاريع التي سيتم تشييدها ويستند في المقام الأول على مبادئ الحكم الراشد، نحبد، السيد الوزير الأول، أن يكمل بتحديد معايير النجاح، تقييم وتحديد المواعيد النهائية والخطط الزمنية المطلوبة للتنفيذ، رصد التقدم المحرز، البحث عن سبل لتحسين الأداء، تقييم المخاطر وتحديد المؤشرات ومراقبة تنفيذ الالتزامات ولتفادي تغليب وتضليل رئيس الجمهورية وجب السيد الوزير الأول، تأسيس وحدة تقييم الأداء الحكومي وقياس مؤشراتته حتى نصل إلى جهاز حكومي أقل تكلفة وأكثر فعالية، منظم ومراقب لأداء الخدمات بدلا من تقديمها فقط.

السيد الرئيس،

إن التاريخ والشعب الجزائري وحدهما سيحكما على الجهود التي بذلت من طرف رئيس الجمهورية لعودة السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي وعودة الجزائر إلى مكانتها الطبيعية بين الأمم، هذا الإنجاز الذي نفتخر به مكن بلادنا من تعزيز قدراتها المالية الداخلية والخارجية.

تتمحور مداخلتنا حول المخاطر الكبرى والرهانات الإيكولوجية، الحكومة الإلكترونية ومكافحة الأمية الرقمية، الثقافة وإصلاح منظومتنا الصحية،

– السيد الوزير الأول – خطورة تخزين ملايين الأمتار المكعبة من ثاني أكسيد الكربون في قلب صحرائنا، في خزانات طبيعية جوفية، آبار مفرغة من البترول، وبالتحديد في موقع قرشبة التجريبي بعين صالح منذ 2004.

هل فكرنا معالي الوزير في أجيالنا المقبلة حيث نعمل على تفريغ آبارنا من البترول ونضخ عوضها الغازات (CO2)؟

فيما يخص مشكل الكهرباء، نتساءل السيد الوزير، أين وصل مشروع «ديزرتك» الذي سيحل نهائيا مشكل التزويد بالكهرباء؟

ألم يكن حريا، معالي الوزير الأول، ولتجنب الوقوع في السيناريو الهندي إلى:

1 – ضرورة الإسراع والتعجيل بتجسيد مشروع المكيف الشمسي (climatiser solaire) ومسخن الماء الشمسي، وكذا الثلجات التي تعمل بالطاقة الشمسية، هذه المشاريع التي بقيت حبرا على ورق.

2 – استغلال محارق القمامات التي ستنشأ في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران لتوليد الكهرباء شريطة احترام معايير السلامة لتفادي خطر الإصابة بالسرطان.

3 – التفرقة بين تسعرة الكهرباء للمواطن وتسعيرة الشركات العملاقة ومصانع تلمم الكهرباء.

للاستغناء – السيد الوزير الأول – عن استيراد 2.5 مليون طن من الوقود نطالب بالتعجيل باستعمال الغاز الطبيعي للسيارات (GNV).

4 – المخاطر: لقد جاء في مداخلتي حول مشروع قانون حماية المستهلك وقمع الغش في جلسة يوم الإثنين 26 جانفي 2009 ما يلي:

«إن من أبرز التحديات التي تواجه المستهلك في المرحلة الراهنة هو خطر الأغذية المعدلة وراثيا والخيارات المتاحة لحماية المستهلك».

على سبيل المثال لا الحصر نسجل استيراد بلادنا لـ 600.000 طن من الذرة في عام 2011 ولا نعرف مصدرها ولا خصائصها.

حماية القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة الفقر، مكافحة البيروقراطية، محاربة الفساد والرشوة، البحث العلمي، الإصلاح الفعلي للخدمات الجامعية، الاقتصاد المعرفي، الأزمة المالية والمصرفية الإسلامية.

إلا أن محدودية الوقت تلزمني بتقديم قرص مضغوط يحوي تدخلاتي السابقة في هذه المواضيع.

كما هو ملاحظ فإننا لم نجد بعد علاجا لأعراض مرض «الهولندي» حيث إن تبعيتنا للمحروقات ستؤثر بشكل سلبي على اقتصادنا خلال العشريتين المقبلتين. وما يشد الانتباه، السيد الرئيس، هو أن أكثر من 70% من النفط المستخرج غير معوض، هذا ما دفع بوزارة الطاقة إلى تحيين قانون المحروقات واستغلال المحروقات غير التقليدية المكلفة (الغاز الصخري).

هناك مخاطر كبرى ورهانات إيكولوجية لا تقبل المغامرة ولا الشروحات السطحية، بل نقاشات عميقة وتحاليل عميقة، وعصرنة مستمرة:

أولا، ضرورة عصرنة قطاع الأمن الوطني خاصة المعلوماتي والاتصالي للتصدي للجريمة الإلكترونية ومختلف الجرائم التي باتت في تصعيد خطير على غرار الرشوة، تبييض الأموال، وتهريب المخدرات وأقترح – سيدي الرئيس – في هذا الشأن التفكير في إنشاء مرصد وطني لأمن وبقظة المعلومات.

ثاني المخاطر، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خطورة استغلال غاز «الشيست» باستعمال طريقة التكسير بواسطة الماء (Fracturation hydraulique).

ألا تخشون، السيد الوزير الأول، من الانعكاسات السلبية والعواقب الوخيمة على البيئة لهذه الطريقة والتهديد لصحة الإنسان والمياه الجوفية الرئيسية بتلويثها؟ بالرغم من وجود خيارات أخرى وأحسن بكثير والمتمثلة في:

1 – التريث لإعطاء الوقت للبحوث العلمية.

2 – الاهتمام أكثر بمشروع الطاقات المتجددة، طاقات المستقبل.

ثالثا، المخاطر: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار

ماهي الإجراءات التي ستتخذونها في هذا الشأن لحماية المستهلك؟
السيد الرئيس،
أما فيما يخص الفجوة الرقمية فتفيد بعض البحوث أن:

ما يزيد عن 60% من الجزائريين (تقريبا 20 مليوناً) يعانون من الأمية الرقمية.

نتساءل هنا، السيد معالي الوزير الأول،

1 - هل يعود هذا إلى عجز اتصالات الجزائر أو مشكلة تحيين القوانين التي تحكم القطاع؟
2 - ماهو مصير مشروع الجزائر الإلكترونية؟
وأيضا مشروع «أسرتك» بمختلف نسخته؟

3 - نطالب بالإسراع بتحديث الجماعات المحلية وتطبيق أساليب الإدارة الحديثة التي تراعي عنصر الكفاءة وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وربط مختلف مصالحها بشبكات عنكبوتية.

4 - الإسراع برقمنة وأرشيف ملفات مصالح البلديات ومصالح الأمن لتقليل المتاعب سواء على القائمين أو على المواطنين.

أما فيما يخص القدرة الشرائية للمواطنين التي تسير نحو التدهور، وجب اتخاذ إجراءات استعجالية للإبقاء على الآثار الإيجابية للزيادات في الأجور التي بدأت تفقد معناها ب:

1 - محاربة المضاربة.

2 - إعادة النظر في المنظومة الضريبية.

فيما يخص قطاع التعليم بكافة أطواره:

إن استمرار الوضع الراهن بالجامعة الجزائرية من شأنه أن يؤجج الحرم الجامعي والخدمات الجامعية التي خضت بتقارير سوداء عن وضعيتها الكارثية هذا قد يتسبب في اضطرابات لو لم تتم معالجة الأزمة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي؛
والكلمة الآن للسيد العمري لكحل.

السيد العمري لكحل: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

نبينا الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

ورحمة الله على فقيد الجزائر الرئيس السابق

الشاذلي بن جديد.

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل إلى الوزير الأول على العرض المقدم لنا والخاص بمخطط عمل الحكومة، كما أتقدم بتهاني الخالصة على الثقة التي حظيت بها هذه الحكومة من طرف فخامة

رئيس الجمهورية، ونتمنى لها التوفيق والنجاح.

وما مخطط عمل الحكومة الموجود بين أيدينا اليوم إلا دليل قاطع على تجسيد برنامج فخامة

رئيس الجمهورية - السيد عبد العزيز بوتفليقة - ميدانيا، والذي ما فتئ يعمل على إيجاد توازن

حقيقي بين قيام دولة قواعدها الاقتصادية متينة صلبة وبين طموحات شعب عانى الكثير من

الويلات، فمنذ سنة 1999 والجزائر تتقدم رويدا رويدا وبخطى ثابتة داخليا وخارجيا بفضل

السياسة الرشيدة والحكيمة التي تبناها السيد الرئيس وما المنجزات التي تحققت إلا برهان دامغ

في كل القطاعات لا ينكرها إلا ناكرا أو جاحد أو حاقد.

كما أتمنى من الأحزاب السياسية سيدي الرئيس وخاصة الكبرى منها أن تفرز لنا أشخاصا

ضمن القوائم الانتخابية، للمحليات المقبلة يطبقون برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لا مناوئين له.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

إسمحوا لي أن أقف عند بعض النقاط القليلة

لأن الوقت لا يسمح للتكلم عن كل ما جاء في هذه الوثيقة.

1 - قطاع السكن والعمران:

انطلاقا من المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية، ومخططات شغل الأراضي تم التفكير

فيها مع دائرة تهيئة الإقليم في مسعى آخر، يتمثل في تحديد المواقع المحتملة لإنشاء مدن جديدة، للتقليل من الضغط على المراكز الحضرية، فظهرت إلى الوجود في السنوات الأخيرة مدينة علي منجلي وماسينيسا بالشرق وعين تموشنت بالغرب إلى جانب مدينة سيدي عبد الله وبوينان مستقبلا، ولذلك بات من الضروري التفكير في انتهاج نفس السياسة بإنشاء مثل هذه المدن بالهضاب العليا والجنوب الجزائري الكبير حفاظا على الأراضي الزراعية الخصبة.

–السكن الريفي: فلا بد من مواصلة تقديم هذه الإعانات قصد التخفيف من النزوح الريفي وتثبيت سكانه بفضل برامج التنمية الريفية باعتبارها برامج تكميلية ترمي إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي بعالم الريف.

ومن أجل إعادة الاعتبار إلى النسيج العمراني ومعالجة ظاهرة النزوح التي عرفتها الجزائر والتي تسعى الدولة للقضاء عليها لتعيد للمدن وجهها الحقيقي نجد ظاهرة الأحياء القصديرية أو كما يسمى بالسكن الهش الذي ما انفك يتكاثر هنا وهناك بطريقة فوضوية لتصبح المدن محاصرة بأحياء فوضوية، تعكس الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

ولتنمية هذا البرنامج الطموح ينبغي أن يتواصل الجهد بمضاعفة العمل بالتعاون مع الأطراف المعنية ومؤسسات الدولة لضمان تمويل السوق الوطني بصفة مرضية بالنسبة لبعض الموارد التي لا يوفرها الإنتاج الوطني.

وللقضاء على أزمة السكن فلماذا لا يلجأ إلى المنظمة العربية والإفريقية للاستثمار والتطوير العقاري والتي بإمكانها تقديم أعمال جبارة بإنجاز أبراج وناطحات سحب في الجزائر مثلما حصل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؟

وبما أن السكن فضلا عن كونه حاجة ووظيفة اجتماعية، فهو من العوامل الاقتصادية التي تساهم بفعالية، وضمان التوازن الاجتماعي

والعائلي.

وإن ما يسترعي الانتباه – سيادة الوزير الأول – هو عدم وجود اليد العاملة سواء المؤهلة منها أو العادية، لذلك وجب التفكير في جلب اليد العاملة الأجنبية.

2 – قطاع الزراعة:

إن الزراعة في بلادنا تعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني ولا يزال هذا القطاع يلعب دورا هاما، لذلك خصصت الدولة جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى.

وقد طالعنا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الأيام الأخيرة بأن إنتاج الحبوب لهذه السنة بلغ أكثر من 51 مليون قنطار، وصل فيها إنتاج القمح الصلب إلى 24 مليون قنطار، يعود هذا إلى الأسعار المحفزة من طرف الدولة لهذا المحصول.

وقد جاء في مخطط عمل الحكومة أن الجزائر ستبلغ 1.6 مليون هكتار من الأراضي المسقية وإنجاز 15 سدا مائيا جديدا في سنة 2014، غير أن السؤال الذي يطرح بقوة لماذا تأخرت بلادنا هذه المدة كلها في هذا المجال، بتوسيع المساحات المسقية؟ في اعتقادي أن الحكامة والرشادة كانتا غائبتين طوال هذه السنين.

السيد الرئيس المحترم،

سيدي الوزير الأول الفاضل،

فالتجارب في الميدان أعطت أن الهكتار الواحد من الأراضي المسقية بلغ 75 قنطارا في الهكتار الواحد من الحبوب في بعض المناطق، جراء الري التكميلي الذي أصبح ضرورة ملحة، وبلادنا اليوم بحاجة إلى استيراد 34 مليون قنطار من الحبوب لسد الاحتياجات المطلوبة، الأمر الذي ينهك خزينة الدولة من العملة الصعبة.

فلو كان لدينا 02 مليون هكتار من الأراضي المروية واعتبرنا أن المردود هو 50 قنطارا فقط وليس 75 كما ذكرنا لما تحصلنا على 100 مليون قنطار، وجلبنا قيمة 15 مليون قنطار من العملة

السيد مصطفى بودينة: شكرا سيدي الرئيس؛
بعد بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله؛

سيدي الوزير الأول والطاقم المرافق لكم،
لكم مني تحية وتهاني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله.

ينحصر تدخلتي في نقطتين وقبل هذا وددت
قول كلمة وأوجهها إلى الأخ السيد الوزير الأول،
فيما يخص المخطط بصفة عامة هو مخطط تنفيذ
برنامج سيادة رئيس الجمهورية، وهذا المخطط
يمكن أن يوضح لنا المدة إن كانت سنة أو سنتين
أو ثلاث سنوات.

الأمر الذي أشهد به في تدخلتي هذا هو أنني قد
قدت معارك مع السيد الوزير الأول وعرفت أنه
إنسان ميداني ومسؤول عملي، هذه حقيقة أنا
أشهد بها.

الآن أتطرق إلى النقطتين:

تتعلق النقطة الأولى بصلاحيات البرلمان: لقد
مر العديد من الحكومات وصادقنا على المخططات
لكن المحاسبة والتقييم !حكومة تأتي وأخرى
تذهب ولا أحد يحاسبها أو يقوم بتقييمها!!

عشنا فضائح في بعض القطاعات بحيث وقع
اختلاس ووقعت رشوة، ضاعت أموال الدولة، وقع
هذا كله في غياب المحاسبة، هذا يجعلني أتكلم عن
الصلاحيات الدستورية الخاصة برقابة البرلمان،
المفروض أنه كلما قُدّم مخطط من طرف الحكومة
من أجل المصادقة عليه فإن تغيرت وجب عليها
قبل أن تذهب أن تقدم خلاصة العمل أو الحسابات
هذه النقطة الأولى.

بخصوص النقطة الثانية والمتعلقة بولاية
جيجل؛ ولاية مظلومة ولاية منسية و«محفورة»
يمكن أن نمثلها لكالدونيا الجديدة، ولم تحصل على
حقها منذ السبعينات بخصوص التنمية الوطنية،
فإن ملعب جيجل لم يتم إنجازه إلا في غضون 40
سنة أي منذ السبعينات.

ومركب بلارة الذي دام 35 سنة ينتظر انطلاق

الصعبة وليس العكس، هذا إذا استثنينا باقي
الأراضي المزروعة الأخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما يؤرق كاهل
الفلاحة هو فقدان أو انعدام اليد العاملة، مما يتطلب
التفكير في جلب اليد العاملة الأجنبية، كما ذكرناه
آنفا.

وبما أن تجربة البذر المباشر أو بما يسمى
بالزراعة بغير فلاحة والتي انطلقت من ولاية
سطيف، وقد أعطت نتائج أحسن من الطريقة
المتبعة وبتكاليف أقل من الأولى، لذلك ينبغي
تشجيع وتعميم هذه الطريقة المثلى.

3- قطاع الري:

قطاع آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو قطاع
الري، لقد جاء في وثيقة عمل الحكومة أنها
ستواصل في تحلية مياه البحر وإنجاز 15 سدا
والانطلاق في 376 مشروعا جديدا.

وهذا من أجل توفير مياه الشروب وحياة أفضل
للمواطن، ما نتمناه يا سيادة الوزير الأول أن يكون
نصيب الحواجز المائية موجودا ضمن الرقم
المذكور آنفا، قصد استغلال مياه الأمطار المهمة
عبر الوديان وتبخرها في الهواء.

وإن ما يلفت الانتباه - ياسيادة الرئيس
المحترم - أن هناك منابع وشلالات غير مستغلة
تماما، ومياهها تذهب هدرا وأذكر منها شلال
تاسكربوت دائرة درقينة، هذا الشلال عبارة عن
وادي وليس منبعا إذ تبلغ درجة التدفق به أكثر من
300 لتر في الثانية، وكمية المياه ذاهبة للبحر،
وسكان هذه البلدية المذكورة وبلدية آيت اسماعيل
يعيشون العطش، وبما أن السيد الوزير الأول كان
على رأس هذا القطاع يعلم هذا جيدا، ناهيك عن
الموقع الرائع لهذه المنقطة والتي يمكن لها أن تكون
موقعا سياحيا بامتياز إذا ما استغلت أحسن
استغلال...

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل؛
والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بومدينة؛ السيد سعيد لعروسي تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه، الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، معالي السيد الوزير الأول المحترم وطاقمه الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة، سأقتصر في تدخلي على جانب واحد منه، والذي يندرج في إطار إعادة الاعتبار للقطاع العام في مجال الصحة.

لقد استفادت المنظومة الصحية من استثمارات جد هامة خلال المخططين الخماسيين الأخيرين، وتتوفر الآن على قدرات عدة فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية والتغطية الجغرافية المتجانسة نسبيا والتي سمحت بتقديم خدمات جوارية مرضية. كما تتوفر البلاد على:

– شبكة من المستشفيات بعدد من الأسرة يتجاوز أحيانا الطلب.

– وفرة في المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، حتى وإن لم يتم توزيعهم بالشكل المرجو.

– وجود برامج للحماية من الأمراض المتنقلة.

– وتحكم في النمو الديمغرافي.

حيث أثر كل ذلك إيجابيا على الوضع الصحي للسكان مما سمح بتحسين جل المؤشرات الصحية.

غير أن كل هذه الأشياء الإيجابية لا يمكنها أن تغطي النقائص التي تعرفها المنظومة الصحية والتي تكاد تمس بالمبدئين الرئيسيين للمنظومة الصحية، ألا وهما الاستفادة من الخدمات والمساواة.

وهكذا، فإن المنظومة الصحية تعرف بعض جوانب الضعف التي تتجلى في:

العمل أو الإنجاز، فكل مرة تغذي الحكومة التي تنصب على المواطنين بالوعود وأقولها اليوم «الوعود الكاذبة»، صبر المواطنون، صبروا، صبروا وفي كل مرة يقال لهم سوف ينطلق المشروع مع القطريين وتارة يقال لهم مع الكويتيين أو مع السعوديين أو مع الأروبيين ولكنه لم ينطلق حتى الآن. هذا المركب لما برمج انطلق العمل به لكي يشغل 10 آلاف شاب كان يبلغ بعضهم 18 سنة إلى 25 سنة، اليوم هؤلاء الشباب وبعد 35 سنة أصبحوا متقاعدون في البطالة وأبناؤهم كبروا وهم الآن ينتظرون بدورهم وإن لم يتحقق المشروع يصلون إلى سن التقاعد في البطالة، كذلك إنها ولاية معزولة، الطريق الوطني 77 أكثر من 15 سنة وهو ينتظر انطلاقة وعدة دراسات أجريت أعيدت والطريق لم يباشر فيه، فالطريق مابين ولايتي جيجل وبجاية مغلقة لماذا؟ لأنه يوجد تماطل في الإنجاز في جهة بجاية وبالتالي هذه الولاية أصبحت محرومة من السياحة ومن السائحين فلا يمكنهم الآن الدخول إلى ولاية جيجل.

طريق واحدة هي فقط المستغلة والرابطة بين ولاية جيجل، ميلة وقسنطينة، يوجد جسر معلق يحمل دائما النخل الثقيل وفيه خطورة واحتمال انهياره.

تحظى ولاية جيجل بتواجد ميناء تتحمل طاقته أو يستوعب طاقة قارة إفريقيا بأكملها، لقد رفض أرباب العمل بالبواخر أن ينقلوا بضائعهم إلى ولاية جيجل لأنها ولاية مخنوقة ومغلقة ومع ذلك صبر مواطنوها وبرهنوا من خلال حكمتهم وبصبرهم لكن للصبر حدود! نود أن يحقق هذا المخطط العدالة في التنمية لقد برمجت مشاريع وكانت وجهتها ولاية جيجل لكن مع الأسف حولت إلى ولايات أخرى.

وبالتالي أصبحت هذه الولاية منطقة لا طريق معبدة ولا ميناء يعمل ولا شباب متحصل على مناصب شغل وحتى الآن أنا أسميها وإن بقي الحال على حاله أسميها أنا كاليدونيا الجديدة وشكرا سيدي الرئيس.

العلاج في المؤسسات الصحية، ووجود إهمال في صيانة التجهيزات وترميم المنشآت.

ولعل أبرز مثال للتكفل بحالات مرضى السرطان في مجال العلاج بالأشعة، مركز بيارماري كوري، أين تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل مصالح العلاج بالأشعة، مع تدعيم قدراتها، بل ولم لا إيجاد أقطاب امتياز في هذا الميدان؟

4 - ثقل إجراءات التسيير أثرت منذ مدة على السير الحسن لمؤسساتنا، وهكذا، فالمسيرون وجدوا أنفسهم مكبلين بالتنظيم الصارم الذي يفرضه قانون الصفقات العمومية وبإجراءات الرقابة التي يطلبها المراقب المالي، ومن هنا، فإن مسيري واختصاصيي الصحة يؤكدون جميعا على عدم ملاءمة القانون الحالي للصفقات العمومية مع إدارة وسير الهياكل الاستشفائية.

5 - مكانة القطاع الخاص في هرم العلاجات: لقد تحققت استثمارات هامة في القطاع الخاص سمحت بالاستجابة بطريقة فعالة للتكفل بالمرضى. ومن هنا، فإن تكاليف الفحوص الطبية والكشوف والعمليات الجراحية باتت ترهق ميزانية العائلات، ذلك أن التعويضات التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي لا زالت تحتسب على أساس التسعيرة التي كانت تعتمد في الثمانينات، مما يتطلب مراجعتها بما يسمح بالاستفادة الفعلية من العلاج في القطاع الخاص وتخفيف الضغط عن الهياكل العمومية.

6 - وعلى ضوء هذه المعطيات: فإننا نعتقد أن ما يجب القيام به على المدى القصير والمتوسط والطويل، يشكل أولوية، ويتعلق الأمر بـ:

(1) ضمان المساواة في ميدان حقوق الصحة.
(2) ضمان توفير الخدمات الوقائية والعلاجية لكل المواطنين.

(3) النقص المسجلة بخصوص التغطية الصحية لكثير من مناطق الوطن (الجنوب والهضاب العليا) لن تحسب على الأطباء المختصين الذين يعينون في تلك المناطق في إطار الخدمة المدنية، فهذه الأخيرة قد كشفت عن محدوديتها وعن

1 - الخلل الخطير الموجود في الهياكل الصحية: حيث إنه ورغم عددها إلا أن الهياكل العمومية للحصة لا تستجيب إلا جزئيا لمطالب العلاج ولا تسمح إطلاقا بتكفل سلمي للعلاج.

إن إنشاء المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)، وهي وحدة إدارية مستقلة، انطلاقا من العيادات المتعددة ومن قاعات العلاج، قد أحدثت قطيعة وظيفية بين المستشفى وهياكل القاعدة، ما انجر عنها من صعوبات في الاستفادة من العلاجات الثانوية، وأفضى ذلك إلى زيادات معتبرة في الميزانية وفي النفقات دون أن يرافقها تحسن في التكفل بالمريض.

لم يعد لتدرج هياكل العلاج وجود وذلك لعدم احترام مؤسسات الصحة لمهمتها الأساسية ويتجلى هذا أكثر في التكفل بالاستعجال الطبي - الجراحية.

إلغاء الأقطاب المرجعية الموجودة من خلال الضغط الموجود عليها بسبب عدم احترام المسالك المختلفة للتكفل، فكثيرا ما نسمع عن المراكز الاستشفائية الجامعية وقد تحولت إلى مستوصفات.

2 - ظروف الاستقبال، التوجيه والإقام بمؤسساتنا لم تعد في مستوى التطلعات، وأضحى مصدر استياء وعدم رضا المستعملين.

ممارسة مستخدمي الصحة للنشاط التكميلي قد زاد من حدة هذا الخلل، ذلك أن ميولات القطاع الخاص تتجه نحو التمرکز في المراكز العمرانية الكبيرة، والاستعانة أساسا في سيره ونشاطه بالموارد البشرية العمومية.

وهكذا، فقد لوحظ أنه منذ وضع النصوص الخاصة بالنشاط التكميلي حيز التطبيق، تقلص نشاط المؤسسات ابتداء من الساعة 12.00 وبعض الأحيان إلى أكثر من ذلك.

3 - تراجع اهتمام اختصاصيي الصحة والذي زاد من حدته تدهور ظروف العمل، يضاف لذلك مشكل اهتراء وقدم المنشآت والتجهيز، فجزء كبير من تلك التجهيزات لم تعد تلائم مستوى

والعباد وكما أقترح، سيداتي سادتي، إعادة النظر في العلاقة بين المدراء التنفيذيين بحيث أصبح هؤلاء تحت ضغط الوزارة الوصية من جهة وقرارات الإدارة المحلية من جهة أخرى.

هنا يجب تحديد سلطة الإدارة المحلية التي تعتبر وصاية إدارية بحتة وصلاحيية المدراء التي هي سلطة تقنية تابعة للوزارة الوصية وفي هذا السياق يقول المثل العربي «دع القوس لباريها».

2 - سيداتي، سادتي،

سيارة الأجرة: إن مجهودات الحكومة المتمثلة في محاربة التجارة الموازية والفوضوية يجب تشجيعها إلا أن هذا التنظيم قد اقتصر على أسواق الشوارع والأحياء فقط وفي نفس الوقت هناك قطاع هام واستراتيجي لم تشمله هذه الإجراءات وهو قطاع النقل وخصوصا «سيارة الأجرة» لأنه وحسب المعلومات المركزية هناك حوالي 100 ألف رخصة منحت لأرامل الشهداء والطلب في تزايد مستمر، إلا أن هذه الفئة عددها محدود مما نتج عنه خلل من عارضي الرخص وطالبيها، الوضع الذي أدى إلى خلق محطة موازية لأخرى مرخص لها؛ وعليه يجب فتح وتوسيع تسليم هذه الرخص مع التنظيم المحكم من طرف إدارة النقل المحلية.

وهكذا إجراء يؤدي بنا - لا محالة - إلى القضاء على التجارة غير الشرعية وتنظيمها في إطار قانوني محكم بسجل تجاري وضريبي، ومن أجل تجسيد هذه الرؤية نقترح فرض مبلغ 5.000 دج شهريا تدفع لخزينة الدولة مقابل كل رخصة حساب إذا كانت كل ولاية من ولايات الوطن تمنح معدل 2.000 رخصة فيكون الدخل الإجمالي 01 مليار سنتيم وهذه الحصيلة المالية يصرف منها لتسييد منح أرامل الشهداء وتنظيم المهنة كتهيئة الوقوف والتأهيل كما يخلق هذا العدد أي 2.000 منصب شغل في إطار قانوني محكم وسد حاجيات 2.000 عائلة لنضمن دخلا ضريبيا واضحا ومنظما والهدف الأسمى هو رد الاعتبار لأرامل الشهداء في الحصول على المستحقات عن طريق الخزينة وليس في ملاحقة أصحاب سيارة الأجرة.

طابعها الظرفي.

الحلول الدائمة ممكنة، وهذا لا يتطلب سوى توفير ظروف العمل من حيث المنشآت والتجهيزات وظروف الإقامة.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ والكلمة الآن للسيد محمد لزرق.

السيد محمد لزرق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

رجال الصحافة والإعلام،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في هذه المداخلة المتواضعة أن أشارككم باقتراحات تشمل ثلاثة قطاعات هامة وهامة جدا وفي نفس الوقت تندرج في إطار دعم الاستراتيجية التي انتهجتها حكومتكم الجديدة:

(1) إعادة النظر في الحكامة المحلية.

(2) إعادة النظر في تنظيم المطالب المتعلقة بسيارات الأجرة.

(3) اقتراح ترشيد صندوق أموال الزكاة.

1 - الحكامة: تكلمة للإصلاحات العميقة التي شهدتها البلاد منذ حين يشترط النظر بعمق وجدية في تغيير أساليب الحكامة التي أصبحت رهينة إدارية بدون أي فضاء مفتوح للمنتخب المحلي وللمجالس المحلية وهذا وضع غريب لم تعرفه الجزائر حتى في حقبة الحزب الواحد، حيث كانت آنذاك محافظ الحزب الذي يمثل سلطة التوازن أمام الإدارة وهو ما عبر عنه القرآن الكريم «وشاورهم في الأمر» بمعنى أن يطال التشاور بين الشركاء من أجل الوصول إلى قرار رشيد بعيد عن الأحادية بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار للمنتخب أي التكامل بين الهيئة المنتخبة والإدارية لخدمة البلاد

تحية أخوية أرفها إليكم من ولاية خنشلة، ولاية التاريخ والجهاد وبمناسبة عرض مخطط عمل الحكومة المستقبلية والمقدم من قبل معالي الوزير الأول وقبل كل شيء أتوجه بالتهنئة الخالصة للسيد الوزير الأول والطاغم الحكومي الجديد على الثقة التي حظي بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

وباعتباري نائبا عن ولاية خنشلة أثنى العناية الخاصة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لهذه الولاية التاريخية ويتجسد ذلك في الاعتمادات المالية المسخرة في البرنامج الخماسي 2010-2014 والتي ستعود لا محالة بالفائدة الكبيرة على سكان هذه الولاية والتقليص من معاناتهم اليومية والتصدي لانشغالاتهم.

هذا إضافة إلى الجهودات المعتبرة التي تبذل من طرف السلطات الولائية للنهوض بتنمية المنطقة في كل القطاعات، وإن يسجل مواطنو ولاية خنشلة بارتياح كبير استفادتهم من البرنامج الضخم الذي خصص بجنوب الولاية أو المنطقة التي تعرف بصحراء النمامشة.

ورغم هذه البرامج الكبيرة إلا أن العائق الذي يعترض تنفيذها وتجسيدها في الميدان هو فقدان الولاية لوسائل الإنجاز المختلفة والمؤهلة لتجسيد المشاريع الكبرى بنوعية وفي الأجل المسطرة، حيث لا تتوفر الولاية إلا على بعض المؤسسات الضعيفة والمنشأة حديثا مما يجعلها غير قادرة على القيام بهذه المهمة، وأغتنم فرصة تواجد الوزير الأول وأعضاء الحكومة لطرح بعض الانشغالات الخاصة بالولاية وإليكم أهمها:

1) في مجال الري: إن وضعية سد بابر الذي لم يصل إلى الهدف الحقيقي منذ إنجازه سنة 1995 وهو تزويد المحيطات المجاورة بالمياه المخصصة للسقي مثل سهل الحطبية وسهل المحامل والتي تعتبر من السهول ذات المردودية العالية وكذا التزود بالمياه الصالحة للشرب لبعض بلديات الولاية كخيريات وجلان وبابر وششار وتامزة والولجة مع بعض التجمعات السكنية عين جربوع

النقطة الثالثة سيداتي، سادتي،

نحن ومن هذا المنبر نثمن عمل السيد معالي وزير الشؤون الدينية ونشكره ونشكر مجهوداته وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، إلا أنه بودي أن أشارككم بملاحظة على عمل الصندوق التي تتمثل في طريقة استثمار وتوزيع أموال الزكاة؛ نرى أن يقتصر هذا على مستوى القطاع ومؤسساته فقط والعاملين فيه والمنتمين إليه كطلبة القرآن باعتبارهم بحاجة ماسة إلى دعم ورعاية كأن تفرض لكل طالب مسجل منحة شهرية، وهذا يندرج في إطار تحقيق الاستمرارية لحمل هذه الأمانة الربانية جيلا بعد جيل والاهتمام بالمدارس والكتاتيب القرآنية من خلال تحديثها بالوسائل التي تواكب العصر، علما بأن هذا الطريقة تدعو المزكين وأرباب المال إلى المشاركة القوية، كل هذا بدلا عن صرف أموال الصندوق في الاستثمارات العامة التي سخرت لها الدولة ميكانزمات وآليات مختلفة ك (ANSEJ) و (CNEP) و (ANJEM) ومن خلال ذلك نحقق مصلحتها وهو قصد شريف وهو رفع الغبن وسد حاجيات هذه الشريحة المهمة - أي طلبة القرآن - تحضيرا لهم على هذه الأمانة الغالية، ومن خلال هذا نتفادى كل المزايدات من أجل الحفاظ على هذا القطاع المحافظ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزرق؛ والكلمة الآن للسيد خميسي طلوس.

السيد خميسي طلوس: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبوزواك وعين لحمة وفرجو.

ولهذا ألتمس من معالي وزير القطاع النزول إلى الميدان للوقوف على حقيقة ما نقول ولأن الوضعية تستدعي تدخلا عاجلا من السلطات العمومية.

ودائما في مجال الري وبعد الفيضانات الأخيرة التي مست الولاية والتي تسببت في خسائر فادحة بشرية ومادية منها نطالب بمخطط استعجالي لتصريف بعض الأودية وحماية مدينة خنشلة من الفيضانات.

(2) في مجال الفلاحة: نظرا للخسائر الكبيرة التي تمس الجهة الشمالية للولاية والمعروفة بجودة إنتاج الفواكه كالتفاح والإجاص وغيرها والمعرضة للعوامل الطبيعية المسببة للتلف وخاصة في موسم سقوط البرد مما يستوجب تدعيم الفلاحين بمنطقة بوحمامة وبابوس بشبابيك الوقاية من التلف.

إن ولاية خنشلة تسجل عجزا كبيرا في مراكز الحفظ والتخزين للحبوب مما يتطلب التعجيل في إنجازها وخاصة أن بلدية ببار تعد المنطقة الأولى وطنيا في إنتاج القمح والشعير.

(3) في مجال الأشغال العمومية، الطرقات: بالرغم من الارتفاع الرهيب في حوادث المرور المميتة وخاصة للأرواح والحاصدة للأرواح والزيادة الكبيرة في حظيرة السيارات نلفت انتباه الوزير إلى انعدام طريق مزدوج بالولاية سواء كان وطنيا أو ولائيا ماعدا الطريق الوطني الرابط بين قايس وخنشلة على مسافة 20 كلم الذي لم تكتمل به الأشغال منذ مدة طويلة.

(4) في مجال النقل: تفتقر ولاية خنشلة لوسائل النقل المختلفة حيث نسجل عدم وجود مطار بالولاية وأيضا انعدام وجود شبكة السكك الحديدية، وكما نعلمكم أن محطة النقل البري المنجزة حديثا لم تدخل حيز الاستغلال لعدم قدرتها على استيعاب كل المركبات المخصصة لنقل المسافرين.

(5) في مجال التعليم العالي، السيد الوزير الأول؛ بمناسبة ترقية المركز الجامعي لولاية خنشلة

إلى جامعة من طرف فخامة رئيس الجمهورية، فإن سكان الولاية يسجلون بارتياح كبير هذه الالتفاتة ويرفعون أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السيد الرئيس، كما نتمنى أن تنطلق الأشغال بهذا القطب الجامعي الجديد إلى أقرب الآجال وكما يبقى الهاجس الكبير في انطلاق المشاريع الكبرى التي يعلق عليها المواطن الخنشلي آمال كبيرة ويتعلق الأمر بمستشفى 120 سريرا بخنشلة، المجمع الرياضي لتدريب الفرق الرياضية المشاريع السكنية المختلفة، المجلس القضائي، فرع معهد باستور، المتحف الوطني للزربية وكذلك سد راخوش.

وكلمتي الأخيرة للسيد الوزير الأول لكم تحية خالصة من سكان ولاية خنشلة الذين يتمنون لكم التوفيق والنجاح في مساعيكم لتنفيذ المخطط الكبير وشكرا على حسن المتابعة والإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خميسي طلوس؛ والكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبينا الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، معالي الوزير الأول المحترم، معالي السادة الوزراء، أيتها الزميلات، أيها الزملاء الأعزاء، أسرة الإعلام الكريمة، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

يطيب لي أن أستهل تدخلي بتهنئة الطاقم الحكومي الجديد متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهمتهم النبيلة والشاقة، أما عن برنامج الحكومة المعروض علينا والمنبثق عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية ومن تعاليمه، فإنه قد أكد على 04 نقاط أراها أساسية:

(1) رد الاعتبار للخدمة العمومية وخاصة العدالة:

3) المجال الاقتصادي: نسجل بارتياح عزم الحكومة على تشجيع الاستثمار المنتج وتفضيل الإنتاج الوطني على الخصوص وتفادي اللجوء المفرط إلى الاستيراد.

حيث إننا نلاحظ أن الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي أضحى غير مجد ويكلف الدولة مبالغ مالية معتبرة، وزاد من حجم البطالة فضلا عن المنافسة الشرسة للمنتوج الصيني، هذا الذي أربك النشاطات الاقتصادية في بلادنا، ومع هذا فإننا نسجل بارتياح انخفاض حجم الواردات إلى حدود 7.3% في الثلث الأول من هذا العام حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

هذا وإن السؤال المطروح هو: ماهي التدابير العملية الميدانية التي من شأنها تشجيع المستثمرين الجزائريين والأجانب لتحقيق هذا الرهان في ظل عدم استقرار القوانين ذات الصلة؟ كما أن البرنامج لم يوضح تبعة رفع الضغوط وتطهير مناخ الاستثمار وماذا يعني بالمتعاملين الاستراتيجيين؟ وماذا عن العقار الموجه للاستثمار وصعوبة الحصول عليه؟ وماذا عن المناطق الصناعية المزمع إنشاؤها سابقا ثم التدهور الذي آلت إليه بعض المناطق الصناعية في بعض الولايات؟

وفيما يخص الصناعة الصغيرة والمتوسطة ولتعزيز قدراتها والتحفيز على مساهمة رأس المال الوطني في المجهود الوطني وتجنيد الاهتمام الوطني، فإنه ينبغي أن تكون القروض خالية من الفوائد البنكية حسب قناعات أغلب المواطنين واعتماد نمط المصارف الإسلامية التي برهنت هن فعاليتها في دول أخرى.

4) تحسين إطار معيشة السكان وترقية المدن: فبالإضافة إلى الإجراءات العملية المتخذة مؤخرا من طرف الحكومة وهي مشكورة والمحافظة على المحيط الطبيعي وتنظيفه وتقييم مهنة التجارة؛ علينا أن نعترف بأن الاكتظاظ والتلوث الذي تعاني منه أغلب مدننا أصبح لا يطاق مما يتطلب الشروع بسرعة في فك الاختناق عنها حسب ما جاء في

إن المواطن الجزائري ليتطلع إلى حياة كريمة وأمنة والعيش في محيط سليم يضمن له الطمأنينة ما من شأنه أن يعزز ثقته بمسؤوليه قصد القيام بحق وواجب المواطنة.

وعلى رأس هذه التطلعات تأتي قضية العدالة التي وإن عرفت إصلاحات لا تنكر إلا أنها تعاني ويعاني المواطنون معها من بعض التصرفات والتعسفات الأكيدة التي هزت الثقة بالدولة، وبما أن العدل أساس الملك أو الحكم، فإنني أؤكد على ضرورة القيام بإصلاحات أخرى ترفع الغبن على المواطنين وتخفف العبء على العدالة وهكذا فإنني أوصي بالرجوع إلى وساطة الجمهورية السابقة على أن تتمتع بنوع من الاستقلالية ومن سلطة للبحث والتحري لأن الوساطة القضائية الحالية قد برهنت على محدوديتها على ما يبدو بالإضافة إلى المصاريف والتعقيدات التي يتكبدها المتقاضون، وهكذا فباستطاعتها أن تساهم في فض بعض النزاعات وبخاصة عندما تعتمد على الأنظمة الاجتماعية العرفية العريقة التي برهنت عن فعاليتها عند المولمات كالأعيان والأئمة وأهل الحل والعقد التي تدخل في صميم المجتمع الجزائري قديما وحديثا متى أعطي لها الإطار الرسمي والقانوني.

2) أخلقة الحياة العامة: أعتقد أن أساس التقدم والتنمية والأمن والاستقرار وبناء الحضارات لا يتأتى إلا بالاهتمام بالجوانب المعنوية والأخلاقية والروحية التي تمتاز بها الدول الراقية.

فالبرامج الطموحة والأرقام المعتبرة والميزانيات الضخمة رغم أهميتها لم تحقق أهدافها ما لم تتوج بالأخلاق الفاضلة لأن الآفات الاجتماعية لا تعالج إلا بالتنشئة الاجتماعية السليمة وتنمية الوازع الأخلاقي مع تفعيل القوانين الرادعية وإذكاء الحس المدني ولنا في ثورتنا المباركة التي صنعت مجد وعزة الجزائر الأسوة الحسنة ولا يتأتى ذلك إلا بإعطاء المثل السليمة والقُدوة الحسنة ابتداء من رب العائلة إلى المسؤولين في كل المستويات مع مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء.

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد أصبح مصدر قلق من طرف المواطنين كما هو الحال بالنسبة لمدينة غرداية التي تتن تحت وطأة هذه الظاهرة مما أفقدها طابعها السياحي وأثر على صحة مواطنيها، كما أننا نسجل بارتياح عزم الحكومة على تطهير وحماية سهل وادي ميزاب لتفادي كوارث الفيضانات، ونؤكد على تعويض منصف لأولئك الذين تنزع أراضيهم بمحاذاة الوادي.

وبالنسبة للسكن وإن ننوه بمشروع 01 مليون و200 ألف سكن في نهاية المخطط الحالي، فإننا نوصي أن يؤخذ نمط التعمير والعمران وطبيعة كل منطقة بعين الاعتبار، فالوسيلة المناسبة للسكن في الجنوب - أيها الرئيس - هو تمكين المواطن من مساحة أرض ومساعدة مالية معقولة ليتكفل هو ببناء مسكنه وتوظيف مدخراته، مما يسمح للمواطنين بالاتكال على النفس أولا ثم المساهمة في المجهود الوطني، إلا أن ذلك يتطلب تحرير وعاءات جديدة للبناء والتي حال تعليقها دون فك الضغط على السكن مما شجع المضاربة والأسعار الفاحشة للأراضي والبناء الفوضوي.

وأخيرا، في ميدان الصحة ندعو معالي وزير الصحة إلى تشكيل لجنة تحقيق في القطاع الصحي بغرداية خاصة فيما يتعلق بمصلحة الولادة وطب الأطفال، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكرياء؛ والكلمة الآن للسيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أولا أود أن أشكر السيد الوزير الأول على عرضه القيم.

أثناء قراءتي بتمعن لمخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المتمثل في ترقية الحكم الراشد، إعادة الاعتبار للمرافق العمومية حتى يمكن التكفل الفعلي بالانشغالات اليومية للمواطنين وكذا بعث اقتصادنا الوطني وترقية الاستثمار على سبيل المثال:

- تقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمته.
- القضاء على كل أشكال الفساد والبيروقراطية والرشوة.

- فتح المجال أمام الكفاءات المهمشة وخاصة عنصر الشباب ليتمكن في معركة التنمية.

- نظريا؛ هذا المخطط طموح جدا ونرجو أن يعود بالخير والفائدة على المواطن الجزائري، ونتمنى لكم السيد الوزير الأول التوفيق لتنفيذه ميدانيا.

في الفصل الثالث الصفحة 19 الذي تطرق إلى تطوير وتحسين إطار معيشة السكان وترقية المدينة، في الحقيقة هو هدف كل دولة التي تنوي أن تكون في خدمة المواطن.

أود أن أسألكم - سيدي الوزير الأول - ماهي المدة التي حددتموها للقضاء كليا على كل أشكال التلوث خاصة المفرغات الفوضوية، النفايات المنزلية والمفرغات ذات النفايات الحديدية وغير الحديدية، التي نشاهدها عند دخول وخروج كل مدننا؟ يوجد بجاية 20 مفرغة من هذا النوع والأخطر منها تلك التي توجد بجانب مطار عبان رمضان والتي تشكل خطرا كبيرا على الطائرات عندما تقلع وعندما تحط.

لماذا - سيدي الوزير الأول - لا يصدر قانون صارم يعاقب كل ملوث مثلما هو الحال في حزام الأمن في قانون المرور؟ وهكذا سنتمكن من

هذا شيء جميل، ولكن في الميدان ومن الناحية العلمية ينعكس هذا العدد الكبير في المؤسسات حسب نظري سلبيا على نوعية التكوين والتأطير حيث لا نعطي نفس فرص التعلم للطالب الجزائري، حيث نشاهد تبعثر قدرات المكونين، فالطالب بتمنراست لا يحظى بنفس ما يحظى به الطالب المتواجد بالجزائر العاصمة أو ببجاية أو بوهران حيث نرى في الدول المتطورة تكتل الجامعات ذوي الرتب والأساتذة والأساتذة المحاضرين.

كما أننا في بعض الأحيان نشعر أن هذه المؤسسات ليست بجامعات بل هي ثانويات وذلك لكون عدد معتبر من أساتذة الثانوية يلقون دروسا في بعض الكليات.

سؤالي السيد الوزير، لتحسين نوعية التكوين هل فكرتم في وضع آليات الشراكة (la coopération) في بعض التخصصات ولاسيما اللغات الأجنبية وبالأخص اللغة الإنجليزية أين نجد نسبة التأطير ضعيفة جدا؟

والهدف المنشود هو الارتقاء بالمنظومة الجامعية الجزائرية بمجمملها إلى المعايير الدولية. أيضا، هل فكرتم في كيفية وقف نزيف هجرة الأدمغة والنخبة الجزائرية؟ علما أن الدولة الجزائرية تنفق أموالا باهظة في...

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي، والكلمة الآن للسيد محمد أخاموك.

السيد محمد أخاموك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي السيدات والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور.

سيدي الرئيس،

إنها مناسبة سعيدة أن أهنئ السيد الوزير

القضاء على كل أنواع التلوث.

سيدي الوزير الأول،

نوع آخر من التلوث هو التدخين الذي يضر بصحة المواطن ويضر بخزينة الدولة أكثر.

إن وجهة النظر القانونية حول التدخين في الأماكن العمومية واضحة ولا خلاف فيها إذ إن القانون رقم 85-05، المؤرخ في 16 فيفري 1985، يمنع منعاً باتاً التدخين في الأماكن العمومية وهذا مرتبط بحماية المواطن من هذه الآفة.

سؤالي: لماذا لم تكن الصرامة في تطبيقه في المطارات والمرافق العمومية؟

حسب نظري لا بد أن نخطو خطوات مثل التي في أوروبا حيث تمنع عدة دول التدخين منعاً كلياً في الأماكن المغلقة والأماكن العامة، وقد يقول البعض إن هذا بعيد المنال في بلادنا، فما بال إخواننا في قرية بني يزقن وبني مزاب لا يدخن أهلها ولا الزائر لها مهما كانت مكانتهم ومستواهم الثقافي والاجتماعي!!

في مجال الأشغال العمومية تطرقتم في الصفحة 22، إلى تحسين شبكة الطرق وتحديثها، هذا شيء جميل جداً، لكن - سيدي الوزير الأول - كيف تفسرون التماطل في إنجاز الطريق الذي يربط بجاية وميناءها الكبير بالطريق السيار شرق غرب وخاصة أن الوزير المعني بالأمر قد وعد علنيا عدة مرات بأن تنطلق الأشغال قبل نهاية السداسي الثاني من عام 2012؟

ولكننا لم نشاهد هذه الانطلاقة، بجاية تختنق فكيف تفسرون عندما ينطلق المواطن من الجزائر العاصمة ليصل إلى بجاية؟ فمن الجزائر إلى مايو يستغرق حوالي ساعة من الوقت ومن مايو إلى بجاية حوالي 4 ساعات وأحيانا 5 ساعات!

في الفصل الرابع وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي أود أن أشير أنه لا يخفى على أحد منا أن الدولة تخصص كل سنة ميزانية معتبرة لهذا القطاع المهم والحساس.

لذا قد أنجز منذ السبعينات حوالي 70 مؤسسة جامعية.

إن ولايتنا هي ولاية سياحية لها شهرة عالمية، فنتمنى أن تهتم بالقطاع السياحي والعاملين فيه والذين يعانون من البطالة لمدة 03 سنوات. كما نتمنى أن يهتم بالتشغيل في أوساط الشباب الذين لا يجدون أي عمل وهم في حيرة من أمرهم فعلينا بالاهتمام بهم أكثر. سيدي الرئيس،

إن ولايتنا وهي ولاية حدودية وأهم نشاطها هي التجارة والتبادل مع البلدان الإفريقية، فعليه نتمنى أن يقع تفكير جدي في إخراج هذه التجارة مع التعامل التقليدي إلى وضع أفضل والصناعات التجارية في بلورة وتصدير المصنوعات الوطنية إلى البلدان الإفريقية ولعل منطقة حرة تكون أفضل سبيل.

أتمنى من المخطط الحكومي المنبثق عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية كل التوفيق والنجاح وأن يوفق السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي بالنجاح لتجسيد الأهداف المسطرة في مخطط الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أخاموك؛ والكلمة الآن للسيد جلول خضرة براهمة.

السيد جلول خضرة براهمة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

سيدي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بعد أن استمعنا لبرنامج مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يعكس إرادة واضحة لمسيرة الدولة لخدمة الوطن والمواطن فنحن نحيي هذه الإرادة، وبعد دراستنا

الأول، السيد عبد المالك سلال وطاقمه الحكومي، على الثقة التي حظي بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية وإننا نراه أهلا لها لمعرفة جهتنا به منذ زمن بعيد ولما خدم الوطن وخاصة إنشاء وأهم ما أشرف على إنجازه هو مشروع المياه عين صالح بتمنراست والذي كان لديه الأثر البالغ في نفوس مواطنينا.

إن مخطط الحكومة الذي قدمه والذي هو مواصلة تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، نتمنى منه أن يتولى اهتماما لإنعاش الحركة التنموية الشامل.

سيدي الرئيس،

وهنا أحرص على ذكر القطاع الصحي الذي يعاني من مشاكل كبيرة في مستشفى مدينة تمنراست بحيث هو في حالة يرثى لها ولا يشرف لا الوطن ولا الولاية.

فنتمنى التدخل لمعالجة المشاكل الموجودة التي يعاني منها وكذا الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي وذلك بتدعيم المربين الرحل الذين يعانون من مشاكل، وذلك بحفر الآبار الرعوية ومشاورة وإشراك المربين في اختيار أماكن الحفر.

سيدي الرئيس،

أما فيها يخص النقل فإن ولايتنا قد حصلت على عدة مشاريع هامة وإنجازات كثيرة وإننا لنشكر السلطات الوصية على مجهوداتها التي فكت العزلة على كثير من التجمعات غير أننا نتمنى الإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين سيلت وتنزاواتين.

وكما نتمنى من وزير التضامن الوطني تكثيف مجهوداته ونطلب منه اهتماما خاصا ودائما بالبدو الرحل الذين يعانون في معيشتهم من مشاكل اجتماعية وخاصة ملابس الشتاء، وذلك بإعطائهم خيما تقيهم حر الصيف والبرد في الشتاء وتكثيف الدوريات الطبية لمعالجة الأطفال والنساء الذين يعانون من مصاعب في حالات كثيرة.

سيدي الرئيس،

إن زكريات الجهاد ترتبط بهذه المراكز وللأسف فإنها أهملت أو أعطيت لنشاطات أخرى وأتمنى أن نحافظ على هذه الأماكن لتبقى تاريخاً وذلك للأجيال القادمة والحالية.

– الطاقة والمناجم: إن إنجاز 01 مليون سكن يحتاج إلى الإسراع في مراجعة قانون المناجم الحالي الذي ينبغي أن يعطي للسلطات الولائية مشاركة أكبر في تحديد الأراضي الخاصة بالمصانع والمرتبطة بالتنمية وعلى رأسها مادة الطين، التي تعتبر عنصراً أساسياً في البناء ونحن نعرف مستثمرين قدموا بمشاريع جبارة في هذا الميدان تشغل عدداً كبيراً من العمال ولم تجد قاعدة للحصول على الطين.

إن طريقة المزايدة للحصول على المحاجر أمر يتنافى مع تسهيل الاستثمار، ناهيك عن أن المعروض قليل، على وزارة الصناعة والمناجم أن تحل هذا المشكل في أسرع وقت ممكن وهو بإمكانها إشراكه في ذلك، فالمعني الأول في التنمية والانتقال من المركزية إلى اللامركزية في فتح المحاجر.

– السياسة المائية، سيدي الرئيس؛ إننا في ولاية وهران نقدر ما أنجز في هذا الميدان، فوهران وبالرغم من توسيعها العمراني وزيادة عدد سكانها تتمتع الآن بالماء الصالح للشرب ليلاً ونهاراً. لقد ودعت وهران عهد الماء المالح والانقطاع المائي الذي يصل إلى أيام؛ وبالخصوص وقبل أن أنتهي من هذا التدخل فإنني باسم سكان ولاية وهران أرفع إلى فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية أسمى آيات الشكر والعرفان على الجهود التي أخرجت وهران من عهد النسيان والجمود إلى المستوى الذي وصلت إليه حالياً.

لقد كان للزيارات المتكررة لفخامة السيد الرئيس والسادة الوزراء لولاية وهران انعكاس واضح ومباشر في كافة الميادين.

سيدي الرئيس،

خاتمة الأمور هي أن أتوجه إلى السيد الوزير

لهذا المخطط استنتجنا أنه لم يترك للشك مكاناً في نفوسنا، فالإنجازات التي تحققت في هذه المرحلة تعبر عن نفسها في الميدان بأقوى ما يكون.

– عصرنة الإدارة: في هذا الموضوع؛ فإن الزيارات الميدانية التي قمنا بها في عدد من الولايات قد بينت تطوراً معتبراً في التسيير والتجهيز الذي يقوم عليه كل تطور بعد أن أخذت الإدارة المحلية لونا خاصاً تميز بالعلاقات الجديدة التي أصبحت تربط بينها وبين المواطن لإنهاء الغبن الذي كان يواجهه المواطن عند استخراج وثائق الحالة المدنية وجواز السفر.

– البريد: لا بد من إنجاز مكاتب للبريد لمرافقة الأحياء العمرانية الجديدة والإسراع في تعويض كوابل الهاتف الثابت والأنترنيت التي سرقت.

الصيد البحري: في هذا الميدان نريد لصيادينا أن يتحلوا بالروح الوطنية وأن لا يشاركوا في تحويل الصيد إلى دول أخرى بعيداً عن الأنظار، فالمراكب التي يستعملونها وفرت لهم بتسهيلات من ميزانية الشعب وإن أجرهم يكمن في توفير الغذاء للناس وليس في تهريب المنتج للخارج.

– إحترام الشعائر الدينية والتربية الروحية: لا يختلف اثنان على أن إحترام الدين الإسلامي والشعائر الدينية هو سياسة ثابتة ومؤكدة ولكننا لاحظنا بعض المهرجين في المسلسلات الرمضانية يخلطون بين الهزل والجد، فليس لأحد الحق مهما كان أن يدخل الملائكة والخلفاء الراشدين والغزوات الكبرى في هزله لإضحاك الناس.

– المجاهدون: لقد تم التركيز على كنوز الثورة والاستقلال وهم المجاهدون وما أعطيناهم من حقوق لا يصل إلى ما قدموه إلى الوطن، فالذين استشهدوا ضحوا بأرواحهم الزكية ومن بقي منهم بيننا فما أعطي من مقابل جهده كان قليلاً، ولقد كان ثمن هذا الدم وهذا العرق هو انتصار شعب وقيام دولة وهو ما لا يقدر بثمن.

لقد لاحظنا فصلاً بين المجاهدين والمحيط الذي كانوا فيه، فمنهم من كان في الجبال ولكن كان منهم من كان في المعتقلات والسجون والمحتشدات؛

التنسيق بين الحكومة والبرلمان، فإننا نقول إن ما هو مؤسف حقا، هو النظرة إلى البرلمان الجزائري التي لازالت سلبية، بحيث نعتبره قاصرا ولم يصل بعد إلى سن الرشد، وهذا ما لمسناه - على سبيل المثال - خلال زيارة السيناتور الفرنسي جون بيار شوفنمان، للجزائر في الأيام القليلة الماضية، بحيث إنه ظهر في نشرة الأخبار التلفزيونية، وتم استقباله من أكثر من وزير، وبصفة متتالية ثم استقبل من طرف السيد الوزير الأول، من دون مرافقة أي عضو من مجلس الأمة الجزائري، ومن ثم نتساءل: هل حقا، أن البرلمان الجزائري قاصر أو عديم المستوى إلى هذه الدرجة؟ أم أن الأمر تم بمنطق مصلحة الدولة، وإذا سلمنا بذلك، فهل مصلحة الدولة تستدعي استبعاد البرلمان من هذه المهمة؟ وهذا - يعني - مثال من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فلا داعي التوغل داخله.

(ب) فيما يخص عصنة الإدارة العمومية، فيما يخص هذا البند، فقد سجلنا ارتياحنا للنظرة الصائبة بشأن معالجة اختلالات الإدارة العمومية والمحلية، وكيفية إصلاحها وترقيتها، إلا أننا ارتأينا تدعيم ذلك بمجموعة مقترحات مفيدة في هذا الشأن وهي كالاتي:

- ضرورة مراجعة الأمر رقم 70-20.
- ضرورة الإنشاء الفوري لمراكز التكوين الإدارية.
- ضرورة إسناد هذه المراكز، بمراكز إجراء الامتحانات والمسابقات الخاصة بتوظيف الإطارات العمومية.
- ضرورة إعادة إنشاء مدرسة عليا للإدارة مثلما كانت سابقا.
- ضرورة السعي لفتح ملحقات إدارية بلدية بالعدد اللازم والكافي من دون قيد أو شيء.
- ضرورة تكوين وتحسين مستوى أعوان البلديات خاصة منهم أعوان الحالة المدنية، وتحفيزهم وإدماجهم.
- ضرورة السعي لإنشاء بلديات جديدة بالعدد

الأول وطاقمه الحكومي أن يحافظوا على استمرارية النمو والتطور الحالي وذلك بتدعيم برنامج عصنة وهران الذي أنجز من قبل السلطات المحلية وبتشجيع من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول خضرة براهمة؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السلام عليكم جميعا، أزول فلاون.

سيدي الرئيس،

محاولة منا لتقديم بعض الملاحظات حول المشروع موضوع الدراسة، والخاص بهذه الحكومة الموقرة، فقد استوقفتني بعض نقاط الغموض فيه، مع تسجيلنا لوجود تجاوز وتناقض في الفقرات المتعلقة بكل قطاع وزاري، وهذا المشروع قدم تشريحا مفصلا عن الحالة المزرية التي آلت إليها البلاد، وتوصل إلى الاستنتاج الصريح بأن إدراج مجموعة كلمات في طياته توحى بأن وضعية البلاد والعباد لا نحسد عليها، وهي تستدعي عملا تقويميا مستعجلا، بحيث وردت حوالي 300 كلمة لافتة للانتباه، مثل «تهذيب، تعزيز، تدعيم، تعترم، تعكف، تعزم، تعمل، تصنع، تبادر، تجسيد...» وأكتفي بهذا!

وعليه - سيدي الرئيس - أتساءل عن مدى نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بأشخاص قد ثبت فشلهم مركزيا ومحليا، في تجسيد برامج شبيهة بهذا البرنامج المقترح، وذلك رغم تسليمنا بكفاءة وحنكة المسؤولين المحليين السابقين على رأس الجهاز التنفيذي الحكومي، وفيما يلي - سيدي الرئيس - الملاحظات التي ارتأينا إبرازها في هذا الإطار.

(أ) الفصل الأول: تحسين الحكامة، لأجل تعزيز

– توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو المشاريع المصنفة على صدارة الأولويات على مستوى الولايات.

– مضاعفة المؤشر الاقتصادي والثقافي في اتجاه ترقية الخصوصيات المحلية.

– تحسين ثقافة المقاوله على مستوى الدوائر.

– خلق تناغم وتعاطي فعال ما بين الجامعة والمقاوله.

الفصل الثالث: في الفصل الثالث المتعلق بتطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان، وفي باب مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد، نقترح فتح الباب واسعا أمام المستثمر الأجنبي خاصة في الهضاب العليا والجنوب الجزائري.

الفصل الرابع: الخاص بالتنمية البشرية، فإننا نشير في مجال التضامن الوطني إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي ضرورة مؤسسة العمل التضامني مع فئة عوائل الحرس البلدي.

وفي الأخير سيدي الرئيس...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول للحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

بداية أهنئكم على الثقة التي وضعها في شخصكم السيد رئيس الجمهورية لمواصلة تطبيق البرامج الإصلاحية التي تراهن عليها الدولة خدمة للوطن والمواطنين.

وبالمناسبة، أود أن أشير إلى أنه لا نختلف من أن الجزائر تعد من الدول القليلة في محيطها التي تسعى لأن تستثمر كل طاقاتها وقدراتها من أجل

غير المحدود.

– ضرورة إحداث شبك وحيد لمعالجة ومصادقة ودراسة الصفقات العمومية، سواء المحلية يعني بلدية وولائية وضرورة التبليغ الشهري والدوري للجهات الرقابية (المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، والمختصين التقنيين) بتقارير المنح مرفوقة بالملفات كاملة.

فيما يخص تطوير وتشجيع النشاطات السياحية، فإننا نقترح فتح باب الاستثمار السياحي، على مصراعيه اقتداء بالدول المجاورة، التي حققت تنمية سياحية كبيرة تضاهي الدول العظمى في المجال السياحي، وذلك بكل التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية، ومن دون أي عقدة تاريخية، وغيرها، وهذا في إطار الشفافية المطلقة، على عكس ما حصل للمركبات السياحية المتنازل عليها مؤخرا، مثل «مركب الرياض» الذي يتطلب فتح تحقيق للاطلاع على كل الجوانب المتعلقة بالعملية؛ أما بخصوص الاقتراحات حول الجانب العقاري:

– ضرورة إنشاء مناطق نشاطات متخصصة، مدمجة.

– الإسراع في أشغال التهيئة للمناطق السياحية والصناعية والنشاطات.

– التقليل من مدة معالجة الملفات المودعة.

– إستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام على مستوى «الكالبرات».

ومن جانب العنصر البشري فإنه يتطلب ما يلي:

– تنمية وتقوية العلاقات ما بين قطاع التكوين والمتعاملين الاقتصاديين، بترسيخ قواعد للمعلومات الخاصة بسوق العمل، لاسيما على المستوى المحلي، لتمكين استهداف قطاعات النشاطات المنتجة.

– تقويم التكوين التعاقدية.

– وضع استراتيجية للاتصال والتحسين.

أما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، نشير إلى: ضرورة تقوية وتعزيز قيمة المنشآت القاعدية: الأنترنت، الهاتف... إلخ.

النظام الجبائي بما يخدم الاقتصاد والمواطن هو إجراء في غاية الأهمية.

– يبقى عنصر الشباب والاهتمام بالرياضة أمرا أساسيا لما للدولة من إمكانيات على المستويين المادي والبشري، وعليه وجب إيجاد الرجال الذين سيرفعون التحدي، خاصة وأن الرياضة أضحت عاملا جديدا في معادلة الترويج للأمم والشعوب، وعليه أقترح الاهتمام بالرياضة الفردية والتي كانت الجزائر أحد روادها كألعاب القوة والرمية وغيرها.

ولم تتأخر الدولة يوما في تشجيع هذا النشاط الذي يرمز للقوة والحيوية سواء كان في شمال الجزائر أو جنوبها بتشجيع الملاعب والهيكل ولعل من ثمار هذا وأغتتم الفرصة هنا لأهنيء فريق شبيبة الساورة الصاعد الجديد لقسم المحترفين درجة أولى والذي نتمنى له جميعا مسيرة مظفرة في قابل الأيام.

– في قطاع التربية، يبدو لي أنه حان الوقت لإيجاد قراءة جديدة وبموضوعية بعيدة عن الترقيع، وهذا لا يتسنى إلا بالاتفاق على أرضية صلبة يسهم في بنائها مختصون تربويون بحيث لا تخضع القرارات فيها للآنية والمرحلية، كالتفريق بين ما هو تربوي وما هو مطلب، بمعنى لا يمكن حل المطالب النقابية على حساب التربويات. أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، فإننا ندعو إلى تفعيل الإجراءات التي صودق عليها من طرف غرفتي البرلمان والخاصة بكيفية استغلال الأرض برفع كل إجراء بيروقراطي، وتوسيع الاستفادة الفلاحين من الماشية خاصة بالجنوب، وكذا إجراءات البنوك بتقريب الرؤى للفلاحين.

يجدر بي في الأخير، أن أشير – وهو ما يحضرنى الآن – إلى ولاية بشار، بحيث نسجل ارتياح المواطن لقرب تحقيق مصنع الإسمنت الذي ظل يراوح مكانه سنين وهذا بفضل حرص الدولة على إنجاز هذا المطلب، ومتابعة المسؤول الأول عن الولاية لتحقيق ذلك.

ولعل ما يجب التركيز عليه بولاية بشار أيضا

مواطنيها، تجلى ذلك في الإنجازات الكبرى التي برزت خلال العشرية، أبرزها في مجالات النقل والطرق وتلك الاجتماعية وهلم جرا...

ولعل دورها الاستراتيجي، وتأثيرها على المحيط السياسي هو ما جعلها تتميز على كثير من الأمم كما سلف بالإسراع في الإصلاحات مراعاة في ذلك التأثيرات العالمية وإفرازات المرحلة من خلال برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي يسعى إلى تجسيد هذه التحولات التي هي أساس بناء الدولة العصرية.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي ستتابعونه بمعية الطاقم الحكومي وجميع الهيئات سيكون لا محالة لبنة أخرى في مسار الإصلاحات، وإرادة متواصلة للتحدي، بل ومتابعة لإنجازات قبلية لا تخفى على أحد.

ولعل ما يثلج الصدر، ونحن نتصفح هذا المخطط، هو الدقة في الصياغة التي جاءت بها فصوله الخمسة، والوضوح في المرامي، والتي حملت في آن استشرافات نعددها ركائز صلبة للنمو أهمها:

– عصرنة الإدارة، وترقية قطاع الإعلام والاتصال والذي أضحى الرهان الأهم في حياة الشعوب في ضوء التسابق التكنولوجي، ثم ترقية السكن الذي يجب أن نعيد النظر في تعميم الاستفادة منه، وأقصد بذلك توزيع الأراضي، حيث إن هناك فئة كبرى من الناس لا تنتظر أكثر من الحصول على قطعة أرض، خاصة ذوي الدخل المتوسط، والذين حرموا من السكن الاجتماعي والذي لا يكفي في الحقيقة، مهما أنجزته الدولة.

– كما ركز المخطط على الثقافة والتعليم العالي وأعطاهما الأهمية المنوطة بالقطاعين، علما بأنه يجب تجاوز الثقافة الشفوية إلى تلك المكتوبة، والاهتمام بتوزيع الكتب التي ساهمت الدولة بطبعها وفي مختلف التخصصات، كما أن مراجعة

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن البرنامج الذي بين أيدينا وكذا البرامج التي
مرت على الحكومة السابقة مستنبطة من برنامج
فخامة رئيس الجمهورية رجل الإصلاحات والأفكار
الراقية والسامية، ورجل المصالحة الوطنية،
ورجل الإنعاش الاقتصادي ورجل التنمية
الاجتماعية.

فإن هذا البرنامج الذي هو بين أيدينا والذي
سوف يطبق من طرف الحكومة الجديدة هو
مواصلة لبرنامجها الخاص للسنوات الثلاث
الأخيرة. الإنجازات موجودة على كل المستويات
وفي كل القطاعات من الري إلى السكن مرورا
بالطرق ومن البحث العلمي إلى التربية والتعليم،
هذه الإنجازات لا يمكن إنكارها إلا عند جاحد
وكذلك بناء المؤسسات العسكرية والأمنية.

أما فيما يخص المحاور الستة المقترحة من
طرف الحكومة لم تأت بجديد بل هي استمرارية
لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، ولهذا نقترح على
الحكومة إضافة محور سابع خاص بمكافحة
الفساد الذي ينخر هذا البلد الطيب فأصبح عارما
ويشكل خطرا على البلاد والعباد، فتفسير الفساد
هو تصرف لكسب لثروة غير الشرعية أو العبث
بالمال العام، والقاعدة هي أن يحاسب ويراقب كل
من خول له القانون تسيير المال العام. أما صفة
المراقبة فهي من صلاحية البرلمان بغرفتيه الأولى
والثانية وحبذا لو تكون محليا، صلاحيات واقعية
للبرلمانيين لمناقشة المشاريع المسطرة ولو على
سبيل الاستشارة وإعطاء دعم فعلي لممثلي
الوزراء محليا بعض الصلاحيات وحمائيتهم من
ضغوطات سلطات الوالي على المدراء التنفيذيين.

فالسطة للوالي والقرار للوالي والمحاسبة
للمدير، وفي بعض الأحيان المنتخبين المحليين
كروءساء البلديات. فالوالي وبعد تحويله بموجب
مرسوم رئاسي يحول معه إلى الولاية الجديدة كل

التعجيل بالدراسة الخاصة بسهل العبادة والذي
يتولاه مكتب دراسات بالعاصمة قصد تأهيله
وإعادته إلى سابق عهده، والفلاحون ينتظرون من
السيد الوزير الكثير لأنه يعرف الدقائق الصغيرة
لمعاناتهم، وكذا إنشاء «سد الزقاقات» لما له من
أهمية في مجال الري.

كما أن فلاحي سهل العبادة يستغربون لعدم
مدهم بالمواشي على غرار غيرهم ولم لا البقر،
وأكثر من هذا فقد اقترحوا تربية الإبل، حيث عجت
المنطقة بهذا النوع في سنوات سالفة، وهذا
للحفاظ على النسل وتوسيع الاستفادة منه أكثر.

– دعم محطة البث الإذاعي والتلفزي بالإمكانات
المادية لطبيعة المنطقة الشاسعة، وهذا لتحسين
التغطية.

– الإسراع بإنجاز المخبر الجهوي للجزائرية
للمياه ببشار والذي استفادت منه الولاية.

– نشكر وزارة الثقافة على تسجيل المسرح
الجهوي ببشار، والذي نقترح قبل إنجازه رفع عدد
مقاعد إلى الألف بدل الخمسمئة، لأن الولاية
توسعت وارتفع عدد سكانها، علما بأن هناك مقرا
للسينما قد أنشئ منذ العهد الفرنسي وهو يتراوح
ما بين 800 و1000 مقعد.

وفي الأخير، أشير إلى أن معركة الجزائر مع
الإصلاحات هي رهان يجب أن نضعه نصب أعيننا
وعليه ينبغي بذل قصارى الجهود جميعا لرفع
التحدي وهذا لا يتأتى إلا بالإرادة الصلبة والاختيار
الصائب لرجال المرحلة.

وفقكم الله جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن
سالم؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر زروقي.

السيد عبد القادر زروقي: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

لعقد استصلاح فلاح بمفرده من بين 90 فلاحا في إقليم بلدية بلحسن دون تسجيل هذا العقد بمصلحة الضرائب، وهذا من أجل إقامة مشروع غير مرخص له ولأحد المقاولين على هذه الأرض غير المستصلحة، رغم أن البيع غير مرخص في هذه العملية قانونا، فأين هو العقاب؟ وأين هي الدولة؟ ولكي لا ننسى فإن واد الشلف ومقطعه موجود على مستوى تراب الولاية هو الآخر لم ينج من عملية الفساد فأصبح ذا مجرى ملتو ومهتر وذلك لعدم احترام قوانين البيئة والذي نظرا للتقسيم الفوضوي للمرمات على أساس (الشكارة) دون تطبيق القانون الذي ينظم هذه الأخيرة، فأين هي الدولة؟ وأين هو العقاب؟

كبرلماني مارست صلاحياتي التي خولني إياها القانون وقمت بمهمتي كمراقب لسياسة الحكومة وامتدادها في تسيير المستوى على المستوى الولائي طبقا للقانون العضوي وحرية التعبير، ولكنني تفاجأت بما لا يحمد عقباه؛ بعد قيام بمهامي حاصروني وحاصروا عائلتي على مستوى إقامتي التي تبعد بـ150 م من مقر الأمن الولائي، ضف إلى ذلك التهديدات اليومية والأخطر من ذلك اقتحام مسكني الخاص في وضح النهار للبحث على الفاتورات المنهوبة عن مستوى الولاية وبعض البلديات من طرف جماعة المافيا ويحدث هذا أمام مرأى مصالح الأمن والعدالة لولاية غليزان.

ناهيك عن الشكاوى التي هي بين يدي النائب العام لولاية غليزان لمدة تجاوزت السنة دون الوصول إلى أية نتيجة تذكر وعلى هذا الأساس أناشد، أولا، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم بتعيين لجنة تحقيق لتقصي الحقائق وتحديد المسؤوليات للتجاوزات المذكورة وغير المذكورة. ثانيا، السيد وزير الداخلية: توفير الحماية لشخصي ولعائلتي من طرف مصالح الأمن ضد المافيا السالفة الذكر وإرجاع مسدسي الشخصي الذي هو بحوزة مصالح الأمن.

ثالثا، وزير العدل: الإفراج على القضايا المجمدة

المقاولين الذين عملوا معه في الولاية السابقة، فما بقي إلا تحويلهم بمراسيم رئاسية هم أيضا.

أما صلاحياتنا - صراحة - فهي حبر على ورق وغير مطبقة على أرض الميدان، فالبرلماني - رغم أن بعضهم سوف يغضب من كلامي - إذا أيد وقال نعم لكل ما يقوله الوالي أصبح وطنيا وصورته جميلة ما بين المنتخبين، أما إذا قال رأيه بكل حرية وتعبير أصبح رجعيا وغير وطني وخارجا عن القانون، وربما يتعرض إلى مضايقات من طرف الإدارة؛ فعلى سبيل المثال الصفقات العمومية مسيرة بقوانين مضبوطة لكن التلاعبات والتحايلات وذلك باسم القانون في إبعاد المقاولين خاصة في الجانب التقني بشتى الوسائل، وكذلك في الجانب المالي إما بإعطاء الفرص لأصحاب هذه المافيا التي تسيطر على القانون في هذا المجال باسم القانون، فالمدير الولائي يصبح مهتدا ومضغوطا عليه لتطبيق قرارات الوالي وتعيين المقاول وهنا يبدأ الفساد، فإقصاء الآخرون يكون إجباريا وهذا أمام مرأى كل السلطات ولكن لا أحد يتكلم أمام ممثل رئيس الجمهورية في ولايته وذلك للصلاحيات التي أعطيت له من طرف الرجل العظيم الذي لا نترك أحدا يمس صورته وسوف نقف لهم بالمرصاد ولكل الضغوطات الممارسة على المدراء ورؤساء البلديات، حتى البرلمانين، وبهذه المناسبة أوجه الشكر الموصول إلى نائبات ولاية غليزان على الوقفة الشجاعة التي وقفناها تجسيدا للشفافية ومشروع الأيدي النظيفة التي سوف يكون - إن شاء الله - موقف تجسيد في الميدان انطلاقا من هذه الولاية.

ضف إلى ذلك مؤسسة عمومية بدائرة زمورة كانت تشغل 100 عامل تباع في المزاد العلني ويسرح عمالها لكي يبيع صاحب هذا المزاد الذي يتربع على هكتارين على شكل قطع أرضية صالحة للبناء، أليس هذا فسادا! أين العقاب؟ وأين هي الدولة؟

أما ما يبهر العقول هو إمضاء والي ولاية غليزان

تسلمت إرثا قديما وثقيلًا من المشاكل العويصة والأزمات المتفاقمة في العديد من القطاعات وهو ما يتطلب إيجاد الحلول السريعة والمعالجة الملائمة على المدى القصير والتي من شأنها أن تجنب البلاد المزيد من القلاقل والاضطرابات التي وتقودها إلى بر الأمان والطمأنينة.

إن روح الطموح والتفاؤل التي تتميز بها ورقة العمل المقدمة من قبل الحكومة أمام مجلسنا الفاضل، تبشر بالخير وتدل على روح الجدية والتصميم الصادق والنوايا الحسنة والإرادة الراسخة من قبل هذا الفريق الحكومي للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تواجهها البلاد في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين.

إن البرنامج الذي تتقدم به الحكومة أمامنا اليوم يشتمل على العديد من المشاريع والوعود والاقتراحات التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهي مشاريع واقتراحات جريئة وطموحة تدل على الإرادة الصادقة لهذه الحكومة لتحريك الأوضاع.

إلا أنه يفتقر - في اعتقادنا - إلى توضيح الإجراءات والأساليب والوسائل التي ستمكن من تحقيق هذا البرنامج وتجسيده على أرض الواقع، حتى لا يكون مصيره كمصير البرامج والوعود الحكومية السابقة. سيدي الرئيس،

إن تقديم مخطط عمل الحكومة اليوم أمام هذا المجلس الموقر يتم في ظروف استثنائية تتميز باستحقاقات هامة في المجال السياسي وبتحديات كبيرة على الجبهة الاجتماعية.

إن نجاح برنامج حكومي مهما كان طموحا ومهما توفرت له الوسائل والإمكانات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت له جو من التفاهم والتوافق والتعاون والثقة بين كل الأطراف الفاعلة في المجال السياسي والحد الأدنى من الهدوء والاستقرار، ولذلك فإنه يتعين على حكومتنا الموقرة في اعتقادنا لكي تكفل أعمالها بالنجاح السير قدما إلى تحقيق وتجسيد الأهداف

إلى حد الساعة من طرف النائب العام لولاية غليزان وهو يصير حسب...

السيد الرئيس: السيد عبد القادر، أظن أننا في إطار مناقشة برنامج عمل الحكومة وليس عرض الحالات الخاصة، فإن وجد لها ما يبررها وإلا فليدها - وفق القوانين - الأطر التي تطرح فيها؛ إرجع إلى الموضوع رجاء.

السيد عبد القادر زروقي: أنهيت سيادة الرئيس، وفي الأخير نطالب السيد الوزير الأول باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من الفساد وقمع الفاسدين وإنجاح برنامج فخامة رئيس الجمهورية، كما نتمنى له النجاح في مهمته الجديدة والنبيلة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر زروقي؛ والكلمة الآن للسيد محمد سابق.

السيد محمد سابق: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم؛

سيدي الرئيس الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يسرني ويشرفني أولا وقبل كل شيء أن أتقدم بأحر التهاني إلى معالي السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة الموقرة على الثقة التي وضعت فيهم في تولي تسيير شؤون البلاد في هذه الحكومة الجديدة التي نتمنى لها - مخلصين - كامل التوفيق في المهام الثقيلة المنوطة بهم.

لا يخفى على أحد أن هذه الحكومة قد تسلمت مهامها في ظروف حرجة خاصة وأنها تصادف الدخول الاجتماعي وما يحمله عادة من مشاكل وتحديات ولاسيما على الجبهة الاجتماعية؛ كما أنها

الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تنهك الاقتصاد الوطني وتعرقل التنمية الوطنية وتسيء إلى سمعة البلاد وتتعارض مع الأخلاق الراسخة لمجتمعنا، وذلك من أجل تحسين صورة وسمعة بلادنا في الداخل والخارج واسترجاع هيبة الدولة والمصداقية.

سيدي الرئيس،

إن السياسات المنتهجة في جلب الاستثمارات الخارجية لم تحقق النتائج المرجوة فيما يخص تنسيق وتطوير الاقتصاد الوطني ورفع وتيرة الإنتاج والتحكم في التكنولوجيات الحديثة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سابق؛ والكلمة الآن للسيد محمد مدني حواد مويسه.

السيد محمد مدني حواد مويسه: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أولا أتوجه إلى السيد الوزير الأول وإلى طاقمه الحكومي بالتهنئة والتبني له بالنجاح في خدمة جزائرنا الحبيبة.

لقد قرأت مخطط الحكومة الذي عرضتموه علينا - سيدي الوزير الأول - وتبين لي أن إرادة العمل واضحة وأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافة وحتى السياسية شكلت المحاور الأساسية لإدخال التغيير المطلوب من التخفيف من معاناة المواطن التي يعاني منها، وقد كان التركيز على إرساء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن وتعزيز الثقة بارزا في هذا المخطط؛ السيد الوزير الأول المحترم أصدقك القول بأنني - وربما هو رأي الكثير من المواطنين - أنا متفائل جدا لوجودكم على رأس الهيئة التنفيذية لما

المتوخاة من برنامج الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها فخامة السيد رئيس الجمهورية أطل الله في عمره، وذلك من أجل ضمان كل القوى الفاعلة في البلاد لتحقيق وتجسيد هذا المخطط وتجنيد البلاد من دفع فاتورات المزيد من المشاكل والأزمات والانسدادات.

سيدي الرئيس،

على الحكومة الإسراع في اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة وملموسة من شأنها التخفيف من حدة الضغوط والمشاكل والصعوبات التي يعاني منها المواطنون في حياتهم اليومية، وذلك سعيا إلى ضمان واستقرار الجبهة الداخلية ولاسيما في ضوء التحديات والأخطار التي تواجهها البلاد في محيطها الخارجي، وفي ضوء الظروف والمتغيرات التي تجري في العالم من حولنا والأحداث التي عاشتها ولازالت تعيشها منطقتنا العربية.

سيدي الرئيس،

إن بلادنا مقبلة - كما هو معلوم - على استحقاق سياسي هام يتمثل في الانتخابات المحلية وكلنا نعرف أهمية ودور المجالس المحلية المنتخبة في تجسيد أي مخطط حكومي، ولذلك فإننا نطلب من حكومتنا العمل على جعل هذا الموعد الهام فرصة لإثبات وتجسيد مصداقية الدولة واسترجاع وترسيخ الثقة بين الدولة والمواطنين وكل الفاعلين السياسيين الوطنيين، وذلك من أجل تدعيم الجبهة الداخلية وحرص صفوفها في مواجهة التحديات الخارجية من جهة، واستعدادا للاستحقاقات المقبلة من جهة أخرى.

سيدي الرئيس،

لقد دشنت حكومتنا الجديدة نشاطها بعدد من الإجراءات العملية والملموسة وعلى رأسها قرار محاربة النشاطات التجارية الفوضوية، والذي لقي ترحيبا واستحسانا من شرائح واسعة من المواطنين، ولذلك فإننا نشجع الحكومة على الاستمرار في هذا الاتجاه بإجراءات حاسمة وجريئة فيما يخص ملفات الفساد ومحاربة الرشوة والبيروقراطية والمحسوبية وغيرها من الآفات

الضخمة التي تستدعي مئات ملايين الدولارات، فينبغي استثمارها على أن تكون قادرة على توفير الكهرباء الشمسية لكل إفريقيا وأوروبا بأكملها.

لأن كل هذا يشكل وعودا من جهة، ومن جهة أخرى مخاوف لإعادة النظرة أو الاستراتيجية على المدى الطويل، يمكن أن نتقبل هذه الأمور المستعجلة الآنية لكن ماذا نخصص للأجيال الصاعدة؟ يتطلع الجزائري أكثر من أي وقت مضى إلى الاطمئنان على مستقبله وعلى مستقبل أولاده. (2) على صعيد آخر وهو مهم أيضا؛ كيف يمكن مواجهة معركة الاستجابة إلى الحاجيات الغذائية مثل الماء والفلاحة التي ينبغي أن تشكل أهم الانشغالات خلال العشريات المقبلة؟

حقيقة أن مجهودات معتبرة واستثمارات أنجزت في هذا المجال لاسيما في مجال تجنيد الموارد المائية المتوفرة، لكن يبدو أن سياسة التسيير والتنمية واستغلال الموارد المائية الأرضية قد تعاقبت دون أية نظرة على المدى الطويل، الشيء أو الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تأخر وحتى تراجع نتائجه في الكارثة مستقبلا عندما يصبح سكان الجزائر إلى 50 أو 60 مليون نسمة.

أخيرا، أعتقد أنه ولتوضيح مسائل مستقبلية هو أمر مهم اليوم ومسؤوليتنا أمام الأجيال القادمة حديث الساعة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مدني حواد مويصة؛ أظن أننا قد استمعنا إلى عدد هام من الزميلات والزملاء الذين عبروا عن وجهات نظرهم وقدموا اقتراحاتهم حول برنامج عمل الحكومة؛ لذلك نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الخامسة والخمسين**

تتسمون به من صراحة وجدية ولكونكم على دراية بالمشاكل التي يعاني منها المواطن إذ تعرفتم عليها عن قرب بحكم مسؤولياتكم السابقة.

السيد الوزير الأول،

لأن يكون تدخلنا هذا حول نقطة معينة أو تساؤل معين وإنما حول انشغالات وتساؤلات عديدة خاصة بمجتمعنا الجزائري، فمنذ الأبد إلى يومنا هذا، اعتبرت المحروقات الشغل الشاغل ليومياتنا ولاقتصادنا وحتى لسياستنا التنموية والجميع يتفق على أن توفير الطاقة والتحكم فيها مهما كان نوعها هو الشرط الأساسي لضمان توفير الماء والإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية ورفاهية المواطن الجزائري، لكن حسب هذه الأسباب يؤكد الخبراء أن الماء والطاقة والبيئة يشكلان أكبر تحديات المستقبل، هذا ما يدفني لطرح السؤالين الآتيين:

1) كيف ترى الحكومة الحالية مواجهة الانتقال الطاقوي نحو الطاقة المتجددة؟ وهل تشكل هذه الأخيرة - حقيقة - الحل أم هي وعود مستحيلة المنال؟

إن بعض الخبراء - السيد الوزير الأول - لاسيما التقارير الرسمية تظهر أن حاجيات الجزائر ستصبح أكبر من قدراتها في إنتاج الطاقة بسبب الارتفاع السنوي لاستهلاك الطاقة بنسبة 14% إلى 18% وللإستجابة لهذا الطلب ذكرت وزارة الطاقة وشركة سونلغاز برنامج لرفع قدرات الإنتاج الكهربائي في مدة 5 سنوات بإحداث محطات توليد الكهرباء تستهلك الغاز الطبيعي أكثر فأكثر.

وهذا ما يجعلني أفكر أنه خلال خمس سنوات نستهلك الغاز أكثر مما (سنصدره) وبالتالي سوف ينفذ احتياطي المخزون.

يدور الحديث أيضا عن معجزة جديدة أو ما يسمى بـ (le Gaz de schiste) لكن يبقى المواطن في حيرة مما يذكره الخبراء من كوارث بيئية على المورد الأساسي الآخر وهو الماء ويقال لنا إنه لا بد من النظر الآن إلى السماء الصحراوي أي الشمس لما يدور الكلام الآن حول المشاريع

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الثلاثاء 30 ذو القعدة 1433
الموافق 16 أكتوبر 2012 (مساء)

فكما قلت، فإن مداخلتى تتعلق بالفصل الخامس من مخطط عمل الحكومة بقيادة الوزير الأول عبد المالك سلال، تنفيذاً لبرنامج رئيس الجمهورية.

فالفصل محور المداخلة والتي أنا بصدد تقديمها، يعنى بالسياسة الخارجية والجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

لقد جاء في العرض المقدم في هذا الإطار، أن الجزائر كانت ومازالت دوماً وفيه للمبادئ التي تكونت إبان حرب التحرير الوطني، ومؤكدة من خلالها على تمسكها بسيادة البلاد ووحدتها ورفض التدخل الأجنبي واحترام سيادة البلدان الأخرى.

كما جاء من جهة أخرى، أن الحكومة ستعكف على التكفل بانشغالات الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، إلا أنه ومع الأسف الشديد تناسى – أو بالأصح أهمل – القائمون على هذا الموضوع أن يعتنوا به وأن يلموا به من كل جوانبه، إذ إننا نلاحظ أن الدولة تزعم الحرص على الحفاظ على مصالح وكرامة وأمن وممتلكات رعاياها المقيمين بالخارج، في حين أن الواقع غير ذلك تماماً، حيث إننا نستغرب ونتساءل كيف أنه إلى حد يومنا هذا لم تعكف الدولة الجزائرية على إعداد صيغة أو طريقة مثلى وفعالة، قصد استرجاع جثامين المهاجرين المقيمين بالخارج والتكفل بهم؟ حتى نتفادى حرق الجثث من طرف دول الإقامة لهؤلاء المهاجرين أو الدفن في مقابر غير واضحة.

فالسؤال المطروح وبحدة: إلى متى يبقى مصير مهاجريننا فيما يتعلق بهذا الأمر؟ وإلى متى تبقى السلطات الجزائرية تصم آذانها عن سماع صرخة عائلات المهاجرين؟ مما يضطرهم إلى المبادرة بتجميع أموال طائلة قصد استرجاع جثامين ذويهم ودفنهم بأرض الوطن، في حين أن البلاد

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول والطاغم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والخمسين زوالاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغالنا مواصلين سماع آراء وملاحظات واقتراحات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مخطط عمل الحكومة؛ ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد مسعود العيفة.

السيد مسعود العيفة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترمون، الأسرة الإعلامية، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلتى هذه ستتمحور أساساً حول نقطتين أو ثلاث نقاط تبدو لي شائكة إلى حد ما، إلا أنه يتوجب علينا كمنتخبين وممثلين عن المواطن الجزائري أن نتقصى حقيقة أحواله وننظر بتمعن في مشاكله ومعاناته اليومية، ما يحتم علينا أن نوليها الاهتمام اللازم، قصد التكفل بها والتطرق إليها والإدلاء بها، من خلال هذا المنبر المؤهل لمثل هذه الممارسات.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود العيفة؛ الكلمة الآن للسيد كمال بلخير.

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الطاقم الحكومي الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وبعد الاستماع إلى العرض الكامل والشامل المقدم من طرف السيد الوزير الأول، المتضمن معطيات تبشر بالخير وتشكل آمالا وآفاقا كبيرة وواعدة، يشرفني أن أتقدم ببعض الانشغالات والاقتراحات، سعيا مني لتدعيم وإثراء هذا المسعى العظيم، الرامي إلى تحقيق الطموحات المنتظرة لجميع المواطنين وأتمنى له كل النجاح.

وفي هذا الصدد أود أن أتطرق إلى طرح بعض المحاور التي تشكل اهتمامات دائمة ومستمرة لشعبنا الكريم، راجيا من الهيئة التنفيذية أن تتكفل بها بصفة ملموسة وتتمحور حول النقاط التالية:

أولا: الحفاظ على الوضعية المالية وتدعيمها.

ثانيا: انطلاق فعلي للشروع في بناء اقتصاد بديل للمحروقات.

ثالثا: إعداد دراسات استشرافية وتجنييد الوسائل لمواجهة الرهانات وتحديات المستقبل.

رابعا: الانشغالات المحلية.

فيما يتعلق بالحفاظ على الوضعية المالية وتدعيمها أنبه أن الجميع يعلم أن الجزائر تمتلك احتياطا بالعملة الصعبة يقدر بـ 203 مليار دولار وحوالي 97% من مداخيل الدولة مصدرها المحروقات؛ وهذا الوضع يتطلب مواصلة تمويل

تزخر بأموال كبيرة وبثروات هائلة؛ وإلى متى يبقى ينتاب الموت أبناءنا مرتين؟ موت إلهي مقدر، وموت عند تماطل وتجاهل القنصليات والسفارات والدبلوماسية الجزائرية التكفل بدفع جثامين أبنائها ورعاياها المغتربين، والتي تترك وتقع في أماكن، حتى تتعفن أو تحرق في بلدان أوروبية كلندن، روما، سويسرا والأمثلة كثيرة.

النقطة الثانية والتي بودي أن أثيرها وكثيرا ما جذبت انتباهي، والمتعلقة بالتمثيل القنصلي على مستوى السفارات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج، أثناء أداء البعثات والمهام الرسمية التي تقوم بها الوفود البرلمانية كأعضاء مجلس الأمة، فمن النادر أن يجد الوفد الجزائري دوما نفسه أمام أمثاله ونظرائه من الدول الأخرى، دون أن يحظى باستقبال وتوجيه وتأييد من طرف القائمين بالأعمال والمكلفين بالمهام، على مستوى سفاراتنا بالخارج، اللهم إلا البعض التي تهتم بذلك.

فمن الأجدر بهؤلاء استقبال الوفد والسهر على راحته وسلامته، لذلك نرجو إدراج هذه النقطة الأساسية ضمن أولويات ومهام قنصلياتنا، خدمة لصالح الدبلوماسية الجزائرية ولصورتها بالخارج، خاصة وأن البرلمان يقوم بمهمته تمثيلا لبلده مؤديا دورا هاما في إطار الدبلوماسية البرلمانية وهو دور يكمل ويدعم ما تقوم به الدبلوماسية الجزائرية.

سيدي الرئيس،

لقد أطلقت الحكومة في السنوات الماضية عملية لبيع السكنات الاجتماعية لمستأجريها، وفقا لشروط وإجراءات محددة، وقد عادت هذه العملية بالفائدة على المواطن والخزينة العمومية معا، غير أن العملية توقفت رغم أهميتها للطرفين، لذلك نرجو ونطلب من الحكومة إعادة فتحها، خاصة وأن هناك طلبات عديدة للمواطنين تنتظر التسوية وعملية البيع.

سيدي الرئيس،

لقد سبق لي وأن تطرقت....

برنامج السيد رئيس الجمهورية الطموح من جهة، ومن جهة أخرى، السهر على الحفاظ على المداخيل المالية وتدعيم صندوق الإيرادات واللجوء إليه إلا عند الضرورة، وفي نفس الوقت يجب الاعتناء بالنظام الجبائي وتنشيطه لضمان التمويل الدائم للنفقات العمومية، وهنا ننبه الحكومة أن سقوط الحواجز الجمركية المرتقبة ستتسبب في نقص كبير للمداخيل الجبائية، نظرا للاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والدخول المنتظر للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة قريبا.

بالنسبة لبناء اقتصاد بديل للمحروقات، الكل على دراية أن مستوى مخزون الاحتياطي للبتروك له حوالي 30 سنة والغاز 40 سنة فقط وهنا السؤال المطروح:

ما مصير الجزائر بعد 40 سنة؟ ما مصير المنشآت البترولية بعد 30 سنة؟ ما مصير الأجيال القادمة وحققها من هذه الثروة؟ أما البديل فكلنا يعرف أنه يكمن في بناء اقتصاد قوي، من خلال تطوير القطاعات التالية: الصناعة، الفلاحة، السياحة، الخدمات، البحث العلمي، الطاقات المتجددة والنظيفة، الطاقة الشمسية وهنا وفي هذا الصدد نقترح تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 10 ملايين دولار، أي ما يعادل 80 مليار دينار لتمويل برنامج خاص والشروع في تطبيقه فورا بعد تحديد المعالم والقطاعات المستعجلة، ذات الأولوية واستحداث تكليف هيئة تحت إشراف السيد الوزير الأول للقيام بتطبيق وإنجاز هذه المهمة؛ نظرا لأهمية الاستشراف في عصرنا هذا، نتساءل عن: ماهي الدراسات التي تمت وأنجزت إلى حد الآن؟ ماهي المواضيع والإشكاليات والمجالات التي شملتها؟

أما بالنسبة للمستقبل فنرى أنه من الضروري القيام بالدراسات التي تعالج مشاكل الأمة الجزائرية وتخص المجالات التالية: التربية والتكوين، الشباب والتشغيل، البيروقراطية، الرشوة، ظاهرة العنف بمختلف أشكالها وطرق

علاجها.

أما فيما يخص انشغالات ولاية سكيكدة، حيث إنه قبل سنوات، أطلقت السلطات وعدا بإنجاز مدرج بنواحي دائرة بن عزوز أثلج صدور مواطنيها وبقوا ينتظرون تجسيده، غير أنه منذ ذلك الحين لم تظهر بادرة تشير إلى تأكيده، هل هناك في برنامج القطاع عملية حول إنجاز هذا المدرج فعلا بالولاية؟ أما الأمر الثاني والذي يخص الولاية نفسها فيتمثل في البرنامج الذي أقرته الحكومة في إطار سياسة تنشيط وتفعيل المناطق الريفية، قصد إبقاء الفلاحين في محيطاتهم مع عصرنة الأساليب ومنح الفلاحين كل الإمكانيات، بما فيها التدعيم بالماشية والأشجار المثمرة، غير أنه ولحد الآن لم يتم تنفيذ ومنح المستفيدين من الماشية أي مشروع منذ سنة 2010، أي أن المخطط الخماسي المتعلق بالتنمية الريفية لا يزال يراوح مكانه، مع أن القوائم قد هيئت وصودق عليها، فإلى ما يعود هذا التأخير؟

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير؛ الكلمة الآن للسيد مختار زروالي.

السيد مختار زروالي: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

أصحاب المعالي، الوزراء،

أخواتي، إخواني الأعضاء،

رجال الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بالتهاني الخالصة لأعضاء الطاقم الحكومي الجديد، وعلى رأسهم الوزير الأول عبد المالك سلال، الذي أتمنى له كل

عن مواطنينا، خاصة في الولايات الداخلية على شاكلة ولاية تيسمسيلت التي استفادت قبل سنوات قليلة فقط من مشروع غاز المدينة، حيث أصبح واقعا ملموسا في أكثر من نصف بلدياتها 22 (تقريبا) على عكس نصف البلديات الأخرى التي بات سكانها يتساءلون عما إذا كانت ستلحقهم هذه النعمة أم لا؟! ولذلك فإننا نتمنى أن تمتد أنابيب الغاز الطبيعي لتشمل بلديات سيدي سليمان، بني شعيب، الملعب، سيدي العنترى، بني لحسن، الأربعاء، سيدي وبوتشن اليوسفية، بل إن طموحنا أكبر وأملنا أن تشمل الاستفادة حتى التجمعات السكانية الكبرى، كما هو الشأن بالنسبة لقريتي سلمانة ومقيصة ببلدية العيون وغيرها من التجمعات السكانية ذات الكثافة المعتبرة والتي لا يزال بعضها يفتقد للكثير من ضروريات الحياة، خاصة في مجال الصحة العمومية مثلا، وهنا نتساءل متى سيتم إنجاز مستشفى بلدية لرجام الذي يتسع لـ 60 سريرا ومستشفى عاصمة الولاية الذي يتسع لـ 150 سريرا وهما المستشفيات اللذان كثر الحديث عنهما؟ كما نتمنى من جانب المسارعة إنجاز مستشفى مماثل في بلدية العيون، ما دامت أكبر بلديات الولاية وأكبر شساعة، فضلا عن كونها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث تعداد السكان.

إن الحديث عن التنمية المستدامة سيقودنا حتما للحديث عن واحد من أهم المشاريع التي استفادت منها ولاية تيسمسيلت وهو مشروع خط السكة الحديدية غليزان، تيارت، تيسمسيلت الذي انطلقت أشغاله فعليا منذ أشهر، لكن مع ذلك فإن رغبة المواطنين في هذه الولاية تتجاوز أن تكون ولايتهم هي المحطة الأخيرة في مسيرة القطار الذي يعبر هذا الخط، لأن فك العزلة عن هذه الولاية التي كانت ضحية للتقسيم الإداري الجائر يتطلب إنجاز الشطر الرابط بين تيسمسيلت وخميس مليانة لربطها بالعاصمة وبقية ولايات الوطن، وما يقال عن مشروع السكة الحديدية يقال أيضا عن مشروع الطريق السيار شرق - غرب والذي لا يشمل مساره

التوفيق والسداد في أداء مهامه على أحسن وجه، كما لايفوتني بهذه المناسبة أن أثنى الجهود الجبارة التي بذلها الطاقم الحكومي السابق بقيادة السيد أحمد أويحيى؛ في تنفيذ وتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يبقى المرجع والمنبع لعمل أي حكومة مهما تغير رجالها وهو ما يكرس التواصل ويعزز الاستمرارية المنشودة التي لمسناها بين طيات مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا للنقاش، والذي لا يسعنا إلا أن ننوه بما جاء فيه من إجراءات كفيلة بدفع عجلة التنمية خطوات أخرى إلى الأمام، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بترقية المواطن وتحسين ظروف المعيشة وتعزيز الحياة الكريمة للمواطنين .

سيدي الرئيس،

هنا أفتح قوسا وأعود إلى العشرية السوداء (نهار اللي كان اللسان عقون) وكانت الرؤوس تقطع ويوم كنا نغلق أبواب بيوتنا في الرابعة مساء، وحين كنا نتسول في الخارج من يعطي لنا قليلا من القمح للجزائر، يجب علينا ألا ننسى، جاء فخامة رئيس الجمهورية وأقام المصالحة وهنا أرجع لقول سيدنا إبراهيم الخليل: «رب اجعل هذا البلد آمنا» فضل نعمة الأمن على الغذاء، «رب اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات» الحمد لله على نعمة الأمن والأمان التي نحن فيها، الحمد لله على نعمة الأمن والأمان التي نحن فيها؛ وتم تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية ميدانيا، فلا أحد ينكر ذلك، مليوننا سكن في الخماسي الذي سبق ومشروع القرن الذي هو 1.200 كلم، الطريق السيار شرق - غرب، نعم أنجزت برامج كثيرة ولا أحد ينكر ذلك، نعم هناك نقائص وهنا أغلق القوس.

سيدي الرئيس،

الحضور الكريم،

إن أهم ما يميز مخطط عمل الحكومة هذا هو التأكيد على دعم وترقية المكاسب والمنجزات المحققة على جميع الأصعدة، وهو ما يجعلنا نستبشر خيرا بمواصلة الجهود الكفيلة برفع الغبن

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السلام عليكم.
في بادئ الأمر أهنئكم، سيدي الوزير الأول
الفاضل وطاقمكم الحكومي، على نيلكم ثقة فخامة
رئيس الجمهورية، وأتمنى لكم النجاح في هاته
المهمة النبيلة التي ينتظر منها الشعب الجزائري
تحسينا لواقعه اليومي ومعلقا عليها آمالا كبيرة.
سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
من خلال عرضكم مخطط عمل الحكومة
الموضوع بين أيدينا، وخصوصا في جانبه
الفلاحي ومع التطلع للوصول إلى 1.250.000 هكتار
من الأراضي المسقية، ولتحسين معيشة المواطنين
والمحافظة على القدرة الشرائية للفرد الجزائري
أقترح:

1 - دعم إنجاز غرف التبريد على مستوى كل
الولايات، وخاصة ولايات الهضاب العليا والجنوب
الكبير، لاستيعاب المنتج المحلي من الخضر
ووضعها تحت تصرف الغرف الفلاحية للولايات،
للقضاء على المضاربين وأصحاب التخزين المحتكر.
- تفعيل دور الديوان الوطني للحوم للقضاء
على المضاربين والبنزسة التي أضرت بالموال
والمستهلك على حد سواء، والإسراع في إنجاز
المذابح الاصطناعية على مستوى المناطق الثلاث:
شرق، غرب ووسط، لأنه لا يعقل لبلد فيه 21 مليون
رأس من الغنم، أن يصل فيه سعر الكيلوغرام
الواحد من اللحم إلى 1.200 دج، وللقضاء على
أشلاء المضاربين وبارونات التهريب ولتطهير
مهنة مربّي المواشي من كل الطفيليين، أقول في
هذا المنبر بالذات إن الموال مستعد لبيع الكيلوغرام
الواحد من اللحم للديوان الوطني بمبلغ 700 دج،
مقابل حصوله على مادة الشعير المدعم من طرف
الدولة، لأن سعره في السوق السوداء وصل إلى
3.000 دج (300 ألف سنتيم) ومادمنّا على أبواب
عيد الأضحى المبارك، فإن الموال باع خروفه
ب 20.000 دج (مليونين فقط) منذ شهرين والآن
وصل السعر إلى 50.000 دج، و60.000 دج، من

هذه الولاية، هو ما يدفع سكان هذه الولاية لمطالبة
السلطات العليا بإلحاح لربطهم به بواسطة طريقتين
مزدوجتين، يربط الأول الولاية بخميس مليانة
ويربطها الثاني بولاية الشلف، خاصة بعد أن أبدى
معالي وزير الأشغال العمومية خلال زيارته
المتعددة لهذه الولاية تفهما لهذه المطالب، ما دام
الإسراع بإنجاز هذين الطريقتين سيسمح أولا:
بتقليص المدة الزمنية للتنقل من تيسمسيلت إلى
العاصمة إلى أقل من ساعتين، فضلا عن كونه
سيساهم في فك العزلة عنها لتستعيد دورها
التاريخي كنقطة ربط بين الشرق والغرب وبين
الجنوب والشمال، هذا ناهيك عن مساهمة هذا
المشروع حتى في تشجيع مستثمري التنقل
بسهولة ويسر.
سيدي الرئيس،

إن الحديث عن هموم ومشاكل التنمية في ولاية
تيسمسيلت يكاد لا ينتهي، فرغم كل الجهود
التي تبذلها السلطات المحلية هناك، وعلى رأسها
والي الولاية، وهي مشكورة على ذلك، إلا أن هذا لم
يكف لتحقيق القفزة النوعية المنشودة، وذلك
بسبب عدة عوامل ولكن أهمها - حسب اعتقادنا -
هو غياب الاستثمار الحقيقي بسبب انعدام
المحفزات التي تساوي بين هذه الولاية وبعض
الولايات الساحلية في مجال الامتيازات المتعلقة
بدفع الجباية وتسديد الرسوم وهو ما يفسر
عزوف المستثمرين عنها، والدليل على ذلك خلو
جميع المناطق...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مختار زروالي؛
الكلمة الآن للسيد نبو مجدوب.

السيد نبو مجدوب: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
ونبينا محمد المصطفى الكريم، أما بعد؛
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

طرف من؟ من طرف المضاربين، الموالون حدث لهم نفس الشيء الذي حدث لمصنع الإسمنت، فسعر الإسمنت من المصنع بـ 320 دج، ويصل إلى المواطن كي يبني به مسكنه بـ 800 دج، يعني الذي يربحه المضارب لا يربحه المصنع كذلك الذي يربحه هذا المضارب لا يربحه الموال، هذه نقطة حساسة سيدي الوزير الأول .

2 - تفعيل دور المصالح الفلاحية من أجل تسوية مشكل الأراضي الفلاحية المستصلحة، مثلا هناك ناس أعطي لهم 10 هكتارات وفي الميدان، في الهضاب أو في الجنوب استصلح 15 هكتارا وعندما يريد حل المشكلة، يبقى الإشكال في 5 هكتارات، مادمننا نحن في الاستصلاح والهضاب كبيرة والجزائر فيها أكثر من مليونين ومائتين كلم²، نشجع ناس الجنوب وناس الهضاب من أجل استصلاح المزيد من الأراضي.

3- تسهيل الحصول على الأراضي الفلاحية في الهضاب العليا والجنوب لفائدة الشباب.

في قطاع الصحة، أتمنى من السيد معالي وزير الصحة أن يدعم أحد مستشفيات ولاية النعامة بجهاز الكشف بالأشعة الدقيقة (IRM) لأننا نذهب من النعامة إلى وهران، نذهب بالموعد والمريض ممكن أن يصل تاريخ مواعده إلى شهر أو شهرين. إنجاز مركز لعلاج السرطان بالجنوب الغربي، لا يوجد هناك جهاز لعلاج السرطان.

كذلك فتح مناصب لعمال عقود ما قبل التشغيل والإدماج كمرضى بعد تكوينهم، لأن القطاعات الصحية وقطاعات العلاج تشكو النقص الفادح في الممرضين.

بالنسبة للتشغيل، فيما يخص القروض الممنوحة لفائدة الشباب لدى (CNAC, ANSEJ, ANGEM) أقترح حذف كلمة نسبة الفوائد، لتصبح على عاتق الدولة وهذا كي نتفادى كلمة فتوى حلال وحرام وكذا، ونجعلها مصاريف بنك يعني نعطي لها كلمة مصاريف بنك، ذلك الشاب تحن عليه ويذهب ليعمل عملا حلالا؛ وتكون كذلك المشاريع تتماشى مع طبيعة كل ولاية ومكوناتها

الاقتصادية ورطوبة أراضيها الفلاحية. في مجال السكن، أقترح كذلك رفع منحة البناء الريفي إلى حدود مليون دينار جزائري، يعني 100 مليون، لأن مواد البناء أسعارها مرتفعة تصل إلى الجنوب بسعر غال.

كذلك إيجاد حلول للمستفيدين السابقين من منحة 12 مليونا، الأشخاص الذين تحصلوا على 12 مليونا في 1997 و1998، السكنات بقيت كما هي في الماضي.

بالنسبة للجماعات المحلية، إعادة النظر في أجور وعمال وموظفي الجماعات المحلية وجعلها تتماشى مع أجور القطاعات الأخرى التابعة للتوظيف العمومي لأنهم في الواجهة الأولى أمام المواطنين.

كذلك الإسراع في إعداد القوانين التطبيقية الخاصة بالمشاريع، وخصوصا قانون المالية 2012، منها رخصة استيراد السيارات لأرامل وأبناء الشهداء.

تفعيل تنمية المناطق الحدودية وإنجاز مشاريع تنموية للقضاء على البطالة، لأن ولاية النعامة مثلا لديها شريط حدودي بـ 270 كلم وتعلمون الجهة المغربية والمنتوج الذي يأتيها من المغرب معروف وللقضاء على هذه الآفة التي تأتيها من هناك لابد أن نقوم بمشاريع لتنمية الحدود.

وأخيرا، وفقكم الله معالي الوزير الأول وطاقمكم الحكومي، والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نبو مجدوب، والكلمة الآن للسيد عبد القادر بلعور.

السيد عبد القادر بلعور: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء، أعضاء الحكومة المحترمون،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

إسمح لي قبل بداية تدخلي هذا أن أتقدم بدوري
بالتنهائي لمعالي الوزير الأول وطاقم حكومته على
نيل الثقة والتكليف من فخامة رئيس الجمهورية،
متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس،

بعد اطلاعنا على وثيقة بيان السياسة العامة
للحكومة ثم دراستها، تبين لنا أن ماجاء فيها عبارة
عن تكملة وإتمام وتنفيذ أو إنجازات لمخططات في
شتى المجالات برمجت سابقا، مما يتطلب هنا
وجود آليات وميكانيزمات لمراقبة إنفاق المال
العام والحد من تبديده والقضاء على مظاهر
الفساد وبعض السلبيات، إذ ارتبط القول بالفعل.

سيدي الرئيس،

إن محتوى ماجاء في هذه الوثيقة لهي نظرة
موضوعية صادقة، يجعلنا كذلك نثمن صواب
وصحة البرنامج الذي سطر والتزمت به وبتنفيذه
قصد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
والمعيشية للمواطن.

سيدي الرئيس،

تدخلي يكون بمثابة طلب توضيحات، في مجال
الفلاحة، ما مصير الالتزامات العامة للامتيازات
بعد حلها؟ منها عدم تركيز صغار الفلاحين في
محيطات فلاحية أنجزت لهذا الغرض.

وجود آبار ارتوازية ومنها بئر ارتوازي بطاقة
120 لترا في الثانية منذ أكثر من ثلاث سنوات
يتدفق من غير استغلال وعدم ربطه بواحات النخيل
المتواجدة بقربه، بحجة انعدام أو حل هذه
المؤسسة وهذا ببلدية زلفانة ولاية غرداية وكانت
محل معاينة لجنة وزارية منذ أكثر من سنة
ولا إجراء اتخذ إلى حد اليوم، ماهي السياسة
الفلاحية المتبعة لتحديث واحات النخيل القديمة؟
السكن: لماذا لم تتم برمجة تجزئات سكنية
لفائدة شباب في الجنوب، أين شساعة الأراضي

ووفرتها والصالحة للبناء؟

إعادة النظر في المخططات النموذجية للسكنات
والنظر في خصوصية المناطق الصحراوية
وملاءمتها للطبيعة.

إعادة بعث برنامج للبناء التساهمي لما له من
ارتياح كبير لدى المواطنين الراغبين في بناء
مساكنهم.

من أكبر الأحياء السكانية كثافة حي ثنية
المعزم بغرداية، محصور بين سفح الجبل ومجرى
الواد ويعرف انفجارا ديموغرافيا هائلا يجب أن
يخصص له برنامج تنموي خاص للتكفل بالمعانة
اليومية لساكنيه من توفير أراضي تعويضية
ومساحات خضراء ومساحات للعب مثلا.

إعادة بعث برنامج صندوق تنمية مناطق
الجنوب، خاصة ونحن نعرف ارتياحا في مداخل
البتروال.

بعث مشروع ترقية مدينة متليلي الجديدة إلى
مصاف المدن الجديدة على غرار مدينة المنيعه
الجديدة وبوغزول وهلم جرا، لما تعرفه هذه
المنطقة من موقع استراتيجي تنموي واعد، رغم
وجود الملف منذ سنوات لدى الجهات المعنية
وتمت في علمي دراسته.

ما مصير مشروع المركب الرياضي الوطني
المزمع إنشاؤه ببلدية زلفانة ولاية غرداية،
والمخصص لتدريب الفرق الوطنية في جميع
التخصصات رغم اختيار الأرضية وتخصيصها
لهذا الغرض؟

الأشغال العمومية: ضرورة الإسراع في مد
وإنجاز الطرق المزدوجة للحد من حوادث المرور،
خاصة بما يسمى طريق الموت غرداية المنيعه، لما
حصد من أرواح.

تصنيف الطريق الوطني متليلي برزينا، ولاية
البيض.

سيدي الرئيس،

أرجو أن لا تتكرر في هذا الشتاء ظاهرة النقص
الفادح لمادة المازوت وقارورة الغاز والانقطاع
المفاجئ للتيار الكهربائي صيفا واتخاذ تدابير قبل

السيد ناصر مقراني: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
ضيوفنا الكرام،
السلام عليكم.

بداية، بودي أن أهني السيد الوزير الأول
وطاقمه الحكومي على الثقة التي وضعها فيهم
السيد رئيس الجمهورية، مع تمنياتنا بالتوفيق.
سيدي الرئيس،

إن أول تساؤل يتبادر إلى أذهاننا بعد الاطلاع
على خطة عمل الحكومة موضوع النقاش، هو حول
المدة الزمنية الضرورية لتجسيدها على أرض
الواقع بكل موضوعية؟ هذا من جهة، ومن جهة
أخرى ما هو الغلاف المالي الكلي الذي سيمكن
الحكومة من ذلك؟

إن طرحنا لكل هذه التساؤلات ينبع من اعتقادنا
أنه كان من العادي، بل ومن الضروري أن يعرض
السيد الوزير الأول السابق حصيلة عمله ونشاط
حكومته أمام البرلمان، إلى يومنا هذا لم نتحصل
على حصيلة برنامج الرئيس.

على صعيد آخر، إن تداعيات أزمة الديون
السيادية الأوروبية على اقتصاديات المنطقة لم
تتضح بعد معالمها بصفة جلية، وفي هذا السياق
ماهي رؤية الحكومة حول انعكاسات هذه الأزمة
على اقتصادنا الوطني؟ وماهي التدابير المتخذة
أو الواجب اتخاذها وخاصة في حالة تدهور أسعار
النفط؟

وفي هذا الصدد ماهي سياسة الحكومة فيما
يخص تسيير احتياطات الصرف؟ وماهو رأيها في
المقترحات التي تحت على استغلال هذه الموارد
المالية بأخذ حصص وأسهم في رأسمال شركات
عالمية تعاني من هذه الأزمة، وخاصة أن هذه
العملية بإمكانها تكثيف التبادل الصناعي ونقل

دخول الفصل.

أحياء كبيرة في مدينة غرداية دون غاز المدينة
منذ نشأتها بعد فيضانات 2008 يقطنها أكثر من
5.000 ساكن، مثلا حي بوهرارة وحي وادي نشو.
النقل: ضرورة إتمام الدراسة ورفع عقبات إنجاز
خط السكة الحديدية بولايات شمال الصحراء لما
تعرفه من مناطق صناعية كبيرة.

دفع النقل الجوي للجنوب بخطوط إضافية
وتخفيض سعر التذاكر.

الصحة: الإسراع في إنجاز مستشفى جامعي
بالجنوب.

جلب أطباء اختصاصيين لسد الفراغ الرهيب
في عدة تخصصات والتكفل بهم.

التكفل بالوضع الاجتماعي لموظفي قطاع
الصحة، تفاديا للإضرابات اليومية وإيجاد الحلول
المناسبة لها.

سيدي الرئيس،

منجم الإسمنت بمدينة المنيعية يبقى غير مستغل
منذ اكتشافه، لماذا لم يستغل لتغطية جزء من
الجنوب من توفير هذه المادة الحيوية المحورية في
التنمية؟

سيدي الرئيس،

فندق «ميزاب» بغرداية رمم بغلاف مالي أكثر
من 67 مليارا منذ أكثر من 5 سنوات ولم يفتح لحد
الآن هنا نتساءل وغرداية تعرف بمدينة سياحية؟

سيدي الرئيس،

موظفو ولايات الجنوب يتساءلون، أيعقل أن
تحسب لهم منحة الجنوب؟ هذه المنحة يستفيد
منها موظفو الجنوب على أساس الراتب الشهري
لسنة 1989، معناه يعودون لجدول 1989، الرجاء
إعادة النظر في هذا الإجراء حتى لا ينظر أنه
إجحاف وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم
ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بلعور؛
الكلمة الآن للسيد ناصر مقراني.

التكنولوجيا؟

إذا كانت بالطبع هذه المقترحات محفوفة بالمخاطر، فما هو تقييم الحكومة فيما يخص قرارها بإقراض صندوق النقد الدولي، من حيث العائدات المنتظرة سياسيا واقتصاديا وجدوى هذه العملية؟

السيد الرئيس،

لقد تولدت عن انتشار التجارة الفوضوية تدهور المحيط المعيشي لمدننا، بالموازاة مع استفحال الإجرام بمختلف صورته والمخدرات، السرقة، وأشكال العنف والاعتداء.

وإذ كنا نستحسن حملة التطهير والتنظيف التي باشرتها الحكومة في هذا المجال، إلا أننا نتساءل في نفس الوقت عن التأخر الملحوظ في اتخاذ مثل هذه القرارات الصائبة، وما يؤسفنا ألا تتم مثل هذه العمليات، والتي يفترض أن تكون من أساسيات المرفق العام إلا بعد تدخل أعلى سلطات الدولة.

السيد الرئيس،

إن الاحتجاجات المتكررة للمواطن عبر مختلف ربوع الوطن، ولدت لدينا اقتناعا أن السلم الاجتماعي لا يمكن ضمانه بالإعانات المالية، أو الأنظمة التعويضية، ولا حتى بالثلاثيات، فقد استفاد عمال جل القطاعات من تعويضات ومخلفات احتسابا من جانفي 2008، إلا أن الجبهة الاجتماعية في غليان مستمر مترجم في الاحتجاجات والإضرابات اليومية.

ولعل من بين أسباب هذه الوضعية، الفوارق المعتبرة التي خلقتها مختلف النصوص القانونية والأنظمة التعويضية الخاصة بمختلف قطاعات الوظيفة العمومي، ضف إلى ذلك التعامل والتعاطي غير المتوازن في معالجة هذه الاحتجاجات حسب حساسية القطاع.

حسب رأينا فإنه من الضروري سن سياسة وطنية للأجور تعتمد أساسا على الموضوعية، الاحترافية والشفافية.

وأخيرا، نشكركم على حسن الإصغاء، وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير للبلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر مقراني؛ الكلمة الآن للسيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

برنامج فخامة رئيس الجمهورية يصبو إلى بناء جزائر قوية، يعيش الشعب فيها في كنف العزة والكرامة.

ومخطط عمل الحكومة المعروف علينا جاء حقا لتنفيذ برنامج فخامة الرئيس، والمطلوب الآن من حكومتنا تجسيد هذا المخطط في الميدان وفي أقرب الآجال، لكسب الرهان وتحقيق الأهداف المرجوة في زمن التحديات.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

بما أننا ننشد قوة ومناعة لهذا الوطن العزيز، فإن قوة الجبهة الداخلية لن تكون إلا بتحقيق السلم الاجتماعي وبناء ثقة قوية بين المواطن والإدارة وجميع الهيئات؛ لذا فإنني أستسمحكم لأقدم لكم بعض الملاحظات في هذا المجال.

الإسراع في إصلاح الإدارة ومحاربة جميع السلوكات التي تؤرق المواطن وتدفعه إلى اليأس والقنوط، فهو يستنجد بكم ويطلب منكم فتح الأبواب أمامه لاستقباله، يعني المسؤولين المحليين والوطنيين، والإصغاء إلى ما يعانیه من المشاكل والرد على المراسلات التي يبعثها إليكم ومراقبة تصرفات بعض الأعوان وأشباه المسؤولين في بعض الإدارات المحلية ومحاسبتهم.

الصناعية، زيادة على المدن والقرى، من النفايات وتدعيم البلديات بالوسائل والآليات وكذا الإمكانيات البشرية لتحقيق ذلك يوميا في الميدان. الاستثمار الصناعي والفلاحي: لكسب رهان الأمن الغذائي وتوسيع الإنتاج الوطني الصناعي، ندعو إلى القضاء على البيروقراطية والتماطل في معالجة ودراسة الملفات، ملفات الاستثمار الوطني طبعاً المودعة لدى الهيئات والمصالح المعنية في المجال الصناعي أو الفلاحي.

هناك في بعض الولايات يطلب من المستثمر في المجال الصناعي خاصة تقديم ملف الاستثمار بأكثر من 15 نسخة، زيادة على الانتظار لأكثر من سنتين للرد على هذه الملفات، كما أشير إلى أن بعض الشباب...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد فخار؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،
السلام عليكم.

السيد الوزير الأول، مسبقا، أتمنى لكم التوفيق والسداد في عملكم للسير ببلادنا إلى بر الأمان. لقد جاء هذا المخطط ثريا، كاملا وشفافا، ولكن ما نتمناه هو تجسيده على أرض الواقع، وأرى أنه من واجبي أن ألفت انتباهكم لبعض الاستعجالات، أقول الاستعجالات، والتي إن حققناها فسوف يكون عملكم يسيرا إن شاء الله.

عرفت مناطق عديدة من الوطن احتجاجات في صائفة هذه السنة، وسببها ضعف إنتاج الكهرباء وانقطاع التيار، مما تسبب في قطع الطرقات وشل حركة المرور، في بلد خمسين سنة بعد الاستقلال

لجان التحقيق: ليس من المعقول - معالي الوزير الأول - أن ترسل وزارة ما لجنة تحقيق في قضية على المستوى المحلي، وتتوجه هذه اللجنة مباشرة إلى المسؤول المعني أو الموظف بالتجاوزات، فيستقبلها ويتجول معها ويزودها بالمعلومات المغلوطة ليبرئ نفسه؛ فيصبح غيره مخطئا، لذا فإنه من الضروري إعادة النظر في كيفية التحقيق والتفتيش، وعلى هذه اللجان أن تكون محايدة ونزيهة؛ وهناك مثال لذلك حدث في مؤسسة الصحة الجوارية بمدينة بريان - كمثال لا للحصر - عندما اكتشفت ممرضتان لقاحا فاسدا أرسلت وزارة الصحة لجنة للتحقيق، فزودها المسؤول هناك بمعلومات مغايرة عن الواقع، فأصبحت الممرضتان مطرودتين من العمل والمسؤول عن اللقاح الفاسد حرا طليقا والقضية مازالت متفاعلة.

المسابقات التوظيفية: معالي الوزير الأول، مازالت هذه المسابقات والامتحانات في مجال التوظيف تثير التذمر والاستياء لدى أغلب المترشحين، لأن بعض المشرفين على هذه المسابقات، أقول بعض المشرفين على هذه المسابقات، يجعلونها فرصة لتمير وتوظيف معارفهم على حساب الآخرين، والأمثلة كثيرة مطروحة في قطاع التربية وقطاعات أخرى، حتى أصبح التوظيف على هذه الطريقة حكرا على فئة دون أخرى وعلى حساب النوعية والكفاءة.

كما أشير هنا إلى كيفية اختيار الإطارات الكفوة لترقيتها إلى مهام ومسؤوليات عليا، فالاختيار والاقتراح الذي يتم على مستوى المسؤولين المحليين لتقديمه للوصاية، يتم في بعض الجهات حسب الولاء والمعارف، فبقيت أغلب الإطارات الكفوة مقصية ومهمشة إلى حين (حتى يفرج الله).

البيئة: في مجال البيئة نثمن العملية النوعية الأخيرة التي قامت بها الوزارة لتنظيف المدن والقرى، غير أننا نطمح إلى وضع مخطط وطني محكم وفعال لإنقاذ الموانئ والأودية والمناطق

استفاد حقيقة مما يطمح إليه؟ استفاد من (ANSEJ) و (ANJEM) لاقتناء قروض وشراء السيارات فقط، ولكن لما يشرع في إنجاز مؤسسة صغيرة، خاصة لما يتعلق الأمر بمؤسسة بناء أو أشغال عمومية يجد أصعب الصعوبات للحصول على مشروع، يجب أن تكون لديه شهادة التأهيل وللحصول على شهادة التأهيل يجب أن يكون قد أنجز بعض المشاريع وهنا تناقض كبير! أتمنى أن تأخذوا - السيد الوزير الأول - بعين الاعتبار هذه الحالة الخاصة بهذه الفئة وإعطاءهم الأولوية في إنجاز المشاريع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد الوزير الأول المحترم، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي، رجال الإعلام والصحافة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبعاً تهنئة وتعزية وتهنئة وأدام الله الخير على الجزائر.

في تدخلي المتواضع هذا سأركز على ثلاث نقاط أساسية:

- النقطة الأولى: عبارة عن مطلب والثانية والثالثة عبارة عن مقترحين.

طبعاً بعد إساءة الشكر للحكومة على هذا العرض لهذا المخطط الطموح نرجو تجسيده على أرض الواقع.

أما المطلب فيتمثل في تدعيم ما تدخل به بعض الزملاء وهو تدعيم النقل الجوي على مستوى الجنوب، وخاصة الجنوب الكبير، لما يعانيه السكان عندما ينقلون مرضاهم إلى العاصمة، وهم

برصيد يفوق 200 مليار دولار، وبثاني شركة وطنية من حيث الخبرة، ومع ذلك لم نواكب احتياجات المواطن في ميدان الطاقة.

الجزائر شيدت الملايين من السكنات، إلا أن سوء التوزيع حال دون ذلك، مما جعل الطلب يفوق العرض، إن الشباب - سيدي الوزير الأول - لا يطمح إلا في اقتناء قطعة أرض وما تيسر من مال لبناء سكن خاص، خاصة في داخل الوطن، الشيء الذي يقلص - لا محالة - أزمة السكن ورفع الغبن عن الدولة، أتمنى - أقول أتمنى - أن تعطى أولوية الأولويات لهذين القطاعين.

الصحة هي كذلك مريضة، وسببها قلة الحوار وسوء التنظيم والهيكلية وعدم التنسيق وسوء التسيير، فقد اكتظت المستشفيات بالسيارات قبل أن تكتظ بالمرضى، ونزعت الثقة من الطبيب، والمريض أصبح يهيم بين المصالح، هذا القطاع الذي تحصل على مبالغ هائلة ودعم بصناديق خاصة لم يكن في المستوى المرغوب، في الوقت الذي نلاحظ أن بعض الدول تدفع أقل من 6.8% من الناتج الداخلي الخام، أي 141 دولاراً لكل شخص وتتميز بخدمات أحسن وطب ينافس أرقى الدول.

حوادث المرور تحصد الأرواح والمعضلة هي الآلاف من الإعاقات، ولقد تبين أن شبكة الطرقات غير موازية لحظيرة السيارات، وقطع الغيار المغشوشة التي اكتسحت الأسواق سبب من أسباب الكوارث، خاصة لما يتعلق الأمر بالعجلات المطاطية والمكابح.

سيدي الوزير الأول،

أصبح الدينار الجزائري لا تعرف قيمته الحقيقية بعد ظهور القطعة الحديدية لورقة 200 دج، وفي ظل تراجع صادرات المحروقات لم يبق لنا إلا أن نشجع الفلاحة باستغلال المياه القادرة في الري بعد معالجتها، والنظر بجدية في تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من دفع 50 مليار دولار في استيراد أشياء نستطيع أن نصنعها أو لا حاجة لنا بها.

الشباب هو كذلك أمام تحديات كبرى، وهل

متزوجة لها أبناء تشتغل فلو اقترحت أننا نخفض ساعات العمل إلى 6 ساعات مع الإبقاء على المنصب الدائم فنجد أن مليون عاملة في ساعتين من الوقت الذي نختصره هو عبارة عن مليون ساعة وعندما نقسم 2 مليون ساعة على 6 ساعات سنجد أننا سوف نحصل على حوالي 250.000 عامل وإلى 6 ساعات سوف نحصل على 333.000 عامل، بمعنى أننا بإجراء عملية بسيطة جدا - وأهل الاستشراف وأهل التخطيط موجودون هنا - يمكن أن نصل إلى هذا العدد من مناصب العمل، وسوف نصل بهذا الحد إذا اعتبرنا 6 ساعات سوف نصل إلى عدد معين و 8 ساعات سوف نصل إلى عدد آخر.

الرجاء من الحكومة التفكير في هذا الأمر وسوف نصل بهذا إلى هدفين أساسيين: الهدف الأول هو أن تلتفت هذه المرأة أكثر إلى أسرتها وتعطينا أبناء صالحين للمجتمع، والشيء الثاني أننا نحصل على مناصب عمل جديدة، هذا المقترح الأول.

المقترح الثاني، يتعلق بحوادث السير أو حوادث الطرقات، كنت قد اقترحت هذا كتابيا لكن أرى أن هذا المقترح لم يجد صداه، فأعيد اقتراحه علّه يجد هذه المكانة التي أرجوها.

القضية تتمثل ..لا أريد أن أعود إلى الأسباب لأن الأسباب كثيرة جدا، لكن نلصقها دائما في الجانب الإنساني، وهذا طبيعي جدا، لأن الإنسان هو الذي يقود السيارة وليست السيارة هي التي تقود هذا الإنسان.

هناك أشياء كثيرة جدا ذكرها بعض الزملاء الآن في هذه الجلسة الكريمة، لكن فقط أريد أن نذهب إلى شيء عملي وهو يتمثل فيما يلي:

1- الاعتماد فقط على مكوّن واحد وعلى مهندس واحد لإعطاء رخصة السياقة، أنا أرى هذا شيئا مجحفا بالنسبة للتكوين، نحن نكون بستانيا بسة أو سبعة مكوّنين، لكن نكون سائقا يقتل الناس في الطرقات بمكوّن واحد، ولا أتحدث عن الأشياء الأخرى التي تعطى بها هاته رخص السياقة.

في كثير من الأحيان يعانون ضيقا ماليا، خاصة الفقراء والموظفون.

أما الاقتراح الثاني فلا شك - سيادة الرئيس - أننا نعاتب الآن مؤسساتنا الاجتماعية والتربوية من الأسرة إلى المدرسة إلى الجامعة على ما تعطيه للمجتمع من أبناء، ولاشك أن فساد الأخلاق في بعض الأحيان نرده إلى الأسرة، لكن لم نفكر يوما ما ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور هاته الأخلاق الفاسدة عند أبنائنا - طبعا - من مخدرات وغيرها من الأشياء؟

عند دراستي لهذا الموضوع - بحكم التخصص - وعند لقائي لكثير من النساء العاملات في الجزائر، تبين لي أنه هناك بعض التحديات الكبيرة التي تعاني منها المرأة الجزائرية العاملة، وأولى هاته التحديات تشكيل الأسرة وما ينجر عنها من تربية للأبناء وغير ذلك، ثم العمل والعلاقة مع الزملاء والعلاقة مع المسؤول وأداء الواجب في العمل، ثالثا استكمال الجانب الاجتماعي في الأسرة الجزائرية الممتدة وفي المجتمع المتواصل الذي طبعا يرتبط فيما بينه، وعند الحديث على هذا المشكل فنجد المرأة أمام تحديات كبرى، وهذا أثر كثيرا على نوعية التربية التي تعطىها إلى أبنائها وكذلك في الجانب العملي، وعند دراستي لهذا الموضوع وجدت أن حوالي مليون وثمانمئة امرأة عاملة في الجزائر - إن شاء الله تكون إحصائياتي سليمة - وفي المستقبل سنذهب تقريبا في 2010 فيما يخص عدد الخريجات في الجامعة الجزائرية إلى 92.000 طالبة والعدد طبعا في تزايد، لأن نسبة الفتيات في الجامعة أكبر بكثير من عدد الذكور.

مقترحي هو الآتي: أنا لا أطلب من الحكومة الرد على هذا المقترح، بل رجائي فقط هو دراسة هذا المقترح علّه يفيد في إيجاد مناصب شغل جديدة بالنسبة للمجتمع الجزائري، مقترحي هو كالاتي: طبعا أنا لا أريد الاعتماد على المكتب الدولي للعمل أو هيئة الأمم المتحدة، لكن نحن أحرار في قراراتنا، فهناك 8 ساعات يومية وعندنا حوالي مليون امرأة، إذا اعتبرنا أن هذا عدد قليل جدا، مليون امرأة

وطنية برأيها وسياستها وبمعارضتها، تمنيت أن أجد هناك معارضا ومعارضة سياسية، نختلف في التسيير والرأي ولكن نوحدها الوطن.

الوطن واحد وجغرافيته واحدة جنوبا وشرقا ووسطا وشمالا، كفانا من السياسي العنيد في الساحة الآن، الأمة تنتظر سياسة وطنية وبأفكار شابة للمستقبل وللأجيال القادمة، ونحن في الذكرى الخمسينية مررنا بجيلين والجيل الثالث، وماذا نترك للجيل الرابع، ألا وهم أحفادنا؟! تسليم المشعل هو بين أيديكم ولنا المثل في الحكومة الحالية، هل جيلها من جيل نوفمبر؟ هناك من تخرج من الجامعة الجزائرية ومن الإدارة الجزائرية وعلى رأسهم الوزير الأول، هل تخرج من جامعة السوربون؟ أو إدارة المستعمر؟ وتدرج درجة درجة إلى أن أصبح في هذه الرتبة؟

نعم، الإطارات الحالية معدل عمرها ما بين 35 سنة إلى 40 سنة في جميع مؤسسات الدولة، أفراد الجيش من جيل الاستقلال بأمنه وبجميع أسلاكه من ضباط صف إلى رتبة لواء، قناصة عامون، وزراء، أعضاء في هذه القاعة ونواب في الغرفة الأخرى، أطباء ومهندسون والقائمة طويلة وهذا نفتخر به كجيل نوفمبر لكي نمد المشعل.

ولكن، البطالة موجودة ولا نكران لذلك، موجودة وأكرها، ولكن هل في الجزائر فقط أم في الدول المتطورة والمستقلة منذ قرون؟ هذا هو السؤال، هي موجودة وشبابنا عند تخرجه من الجامعات والتكوين في جميع الميادين وفور تخرجه، له الحق أن تكون له وظيفة وسكن وسيارة هذا لا جدال فيه، هذا حلم مشروع ومطلب يتم نيله ولكن بالصبر نحن دولة فتية، سؤالي كأم لهؤلاء الأبناء ولهم علي حساب، لماذا تهاجرون؟ وتعملون ككناسين وغاسلي الأواني ونادلين في الدول الأوروبية، وهنا بالجزائر يقولون لا تناسبنا، لا يرضون بالمهن المهينة والمذلة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول الأخ المحترم،

نطلب من الدولة أن تستثمر في الاقتصاد

إن، أولا وقبل كل شيء أقترح الاستمرار في الإجراءات التي خرجت بها الوزارة المعنية مؤخرا والمطبقة حاليا.

ثانيا: مراقبة مدارس التعليم ومعاينة المدارس التي تكثر الحوادث لدى المتعلمين لديها، ذلك أن معيار الكفاءة لدى هذه المدارس هي قلة الحوادث للمتعلمين لديها وأظنه أنه لا يوجد معيار آخر يمكن الرجوع إليه لتقييم عمل هذه المدارس.

2- مراقبة المهندسين الممتحنين...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ مقترحك بإمكانك تسليمه للسيد الوزير الأول وسيحظى بالعناية التي ترحوها ويرجوها الجميع، السيدة زهرة قراب الكلمة لك.

السيدة زهرة قراب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، الأخ الكريم، السيد الوزير الأول المحترم، الفاضل وضيافته وضيوفه الكرام مرحبا، السيدات الكريمات و السادة، سلام الله عليكم وتحية طيبة.

تدخلي - ربما إن ساعدني الوقت لأنني شائخة، كبرنا وهرمنا - سيكون حول مواضيع الشباب والبطالة والجامعة والمجاهدين.

إن، ونحن نحتفل في هذه السنة، بذكرى غالية علينا، الذكرى الخمسينية لاسترجاع السيادة الوطنية وعيد الاستقلال، رحم الله الشهداء ورحم الله الرفقاء، المجاهدين والمجاهدات الذين التحقوا بجوار ربهم.

بعد المصادقة على قوانين الإصلاحات السابقة، اليوم الساحة السياسية تعج أحزابا وقد قال السيد الوزير الأول المحترم 52 حزبا في الساحة السياسية، وهذا نوع من الديمقراطية والتعددية في الجزائر.

نحن نريد أحزابا والأمة الجزائرية تنتظر أحزابا

على شريط غابي ساحلي يفوق طوله 1.200 كلم ولها آثار إسلامية ورومانية ومناطق طبيعية خلابة في صحرائنا الشاسعة.

فلا بد أن نجعل من هذا القطاع الحساس موردا اقتصاديا هاما، كما فعل جيراننا، وأن نولي له الاهتمام، فهو بديل البترول في المستقبل وهو الثورة الحقيقية التي لاتزول، وهذا من خلال جعله منهجا متبعا، سواء من حيث عصنة الفنادق وحسن المعاملة والاستقبال وحتى من تطوير الإرشاد السياحي وخلق سياسة سياحية ممنهجة، كما لا ننسى تشجيع الصناعة التقليدية لأنها جد مكملة للقطاع السياحي وهي مورد اقتصادي مكمل.

ثانيا، الصحة: إن السياسة الصحية في بلادنا في تذبذب مستمر، بالرغم من أن الدولة تخصص 9.5% من الميزانية العمومية لهذا القطاع، وهنا لابد من ضرورة تبني اللامركزية في اتخاذ القرارات على مستوى الهياكل الصحية، بهدف تسريع عملية اتخاذ القرار مع تحميل القائمين على العملية مسؤولية نشاطهم.

والجزائر - سيدي الرئيس - تعرف تأخرا كبيرا في نوعية الخدمات الصحية، ونحن بحاجة إلى بذل مجهودات كبيرة، وهناك إرادة سياسية لإصلاح القطاع الصحي، لكنها للأسف لم تترجم عبر مؤسسات الدولة، لأن إصلاح القطاع يتطلب إشراك جميع الفاعلين؛ كما أتطرق إلى نقطة هامة وهو النزيف الذي تعرفه الموارد البشرية ببلادنا بسبب سوء التسيير، حيث إن الوزارة عجزت عن الاستغلال الأمثل للأدمغة، بالرغم من أننا نملك كل الإمكانيات من أجل تحقيق قفزة نوعية في قطاع الصحة، وبالرغم من هذه النقائص إلا أننا قطعنا أشواطا كبيرة في صناعة الأدوية وتكوين الأطباء؛ وهنا أشير إلى ضرورة الاهتمام بتكوين الأطباء العاميين في إطار تطوير استراتيجية الطب الجوّاري وتحسين نوعية الخدمات والعمل على ضبط القطاع الخاص الذي يلعب الدور المكمل للقطاع العام.

الوطني - كما قلت في آخر كلمتكم - وأن تكون الوحدة الوطنية في الاقتصاد الوطني بنوعيه القطاع الخاص والعام؛ والاقتصاد لما يتطور ويزدهر يكون بجانب السياسة الخارجية، ولكننا نسينا الاستثمار البشري، أنا قلت عن أبنائي في الأول وإن لنا استثمارة بشريا ..

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة قراب؛ الكلمة الآن للسيد أحمد حيدار.. إنه غائب، إذن الكلمة للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال تصفحي لمخطط عمل الحكومة، هناك بشائر خير في جميع القطاعات ونية حسنة لدى الحكومة، فهي تعكف على تجسيده في الميدان قدر الإمكان، وهي ماضية في دفع عجلة التنمية قدما نحو الأفضل، حتى نجابه الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية بكل صرامة وموضوعية.

ولاشك بأن الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الماضية، كانت مصدرا للعديد من الصعوبات والمشاكل التي أثرت على المواطن ولا يزال تأثيرها ممتدا حتى اليوم، ومع هذا - سيدي الرئيس - هناك بعض المحاور الهامة يجب التطرق إليها.

أولا، السياحة: إن المتتبع لقطاع السياحة في بلادنا يلاحظ أنه مازال في ركود أو في تدني مستمر، وهذا ما يستوجب علينا تشخيص المرض لأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات سواء المادية أو البشرية وحتى الطبيعية، فهي تحتوي

سيدي الرئيس،

إن مدننا اليوم تعاني من انتشار المواد البلاستيكية، خاصة الأكياس البلاستيكية، فمثلا كيس بلاستيكي مثل هذا مصنع من مواد كيميائية تضر بصحة الإنسان وحتى بصحة الحيوان كالثروة السمكية، فأصبحت هذه الأكياس منتشرة في شوارعنا الجميلة وعلى شواطئنا وأصبح الإنسان أو المواطن الجزائري جد مدمن على استعمال هذه الأكياس، فبعض المدن المتقدمة أو المتحضرة منعت استعمالها وحتى صناعتها.

وفي الأخير، وليس بأخير، أختتم تدخلي هذا بحديث نبوي شريف، قال صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لم يشكر الناس».

أتقدم بشكري الجزيل للحكومة السابقة وعلى رأسها الوزير الأول السيد أحمد أويحي، على الجهود التي قامت بها في جميع القطاعات وعلى حرصها التام وحنكها السياسية في مجابهة بعض المشاكل والحوار والتشاور الذي قامت به مع مختلف شرائح المجتمع، وخاصة وأننا شاهدنا على مدار...

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيد محمد يحيوي.

السيد محمد يحيوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين.

سيدي الرئيس،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة معالي الوزراء،

الأخوات و الإخوة أعضاء مجلس الأمة،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد تعددت نعم الله على عباده لقوله تعالى: «وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها».

ومن أعظم هذه النعم أن بعث فينا محمد رسول

أما فيما يخص قطاع الفلاحة، فلا بد من وضع استراتيجية هامة لأن الظروف الطبيعية والمناخية في تغير مستمر، حيث نلاحظ انتشار ظاهرة التصحر أي زحف الرمال من الجنوب نحو الشمال وتواصل الجفاف خلال السنوات الأخيرة، مما يستوجب اللجوء إلى وضع استراتيجية فلاحية حديثة، من أجل تجميع مياه التساقطات وتصفية المياه المستعملة واستغلالها في سقي الأراضي الزراعية.

سيدي الرئيس،

إن الفلاح مازال يعاني اليوم، والمشكل الجديد الذي يعاني منه - كما تعاني منه بقية القطاعات - هي قلة اليد العاملة وهذه حقيقة لا بد أن تقال، حيث عند موعد جني المحاصيل الزراعية فاليد العاملة تكاد أن تكون معدومة، وفي بعض الأحيان تتلف هذه المحاصيل لتأخر جنيها، وهذا ما حدث خلال السنة الماضية بالنسبة لمحصول البطاطا، فبعض الفلاحين بقيت محاصيلهم تحت التربة، مما أدى إلى ندرتها في السوق وارتفاع أسعارها بصورة لا تصدق!

أما فيما يخص البيئة نشكر الحكومة الجديدة، وعلى رأسها الوزير الأول على المبادرة التي قامت بها الحكومة ألا وهي نظافة البيئة، لأن البيئة النظيفة والسليمة هي شريان الحياة وهي الوجه الحقيقي للمجتمع المتحضر والمتقدم وهي المرأة العاكسة لحضارة الشعوب وهنا - سيدي الرئيس وفي هذا المجال - أتقدم بالشكر والتقدير لكل السلطات المحلية لولاية المسيلة، وعلى رأسها السيد والي الولاية، على مجهوداته الجبارة، حيث إنه ومنذ تنصيبه على رأس الولاية وهو حريص كل الحرص على الاهتمام بنظافة البيئة والتنمية المحلية قدر المستطاع، حيث قضى على معظم النقاط السوداء في جميع المناطق الحضرية وخاصة عاصمة الولاية، فالزائر للولاية يلاحظ تغيرا ملحوظا، خاصة من حيث النظافة والاهتمام بالمساحات الخضراء وتحسين شبكة الطرقات والتهيئة الحضرية والإنارة العمومية.

الله صلى الله عليه وسلم لقوله: «لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم»، رسول أوجب الله على المؤمنين محبته وتعظيمه لقوله تعالى: «وتعزروه وتوقروه» فكيف يسيادة الرئيس لمن قيل فيها (يامحمد مبروك عليك، الجزائر رجعت إليك) لا تتعاطى مع الإساءة لرسول الله كونه رمز الإسلام، دين الدولة، كما ينص الدستور؟! وذلك بندوات أو محاضرات عبر قنوات التلفزيون الوطني، تذكر بأخلاقه وأفضاله وهو شفيع الأمة يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه، فكيف وهو القائل: «البخيل من أمتي من سمع اسمي ولم يصل عليّ» فكيف بمن سمع بالإساءة إليه، صلى الله عليه وسلم؟! سيدي الرئيس،

بعد الاطلاع على المخطط المقدم إلينا وددت أن أتقدم بمجموعة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى، تتعلق بما ورد أو ما هو مكتوب في الغلاف الأول من المخطط، وهو مخطط تنفيذ عمل الحكومة أو مخطط عمل الحكومة، الذي كان من المفترض أن يكون مخطط استكمال تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بدلا من الموضوع على الوثيقة.

ذلك لأن ما ورد في داخل المحتوى يذكر بأن هذا المخطط هو مواصلة لتجسيد الأهداف، هذه الأهداف المبرمجة والمسجلة في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014.

الملاحظة الثانية، هو أن هذا المخطط - كما ورد فيه - ذو طابع استعجالي، والطابع الاستعجالي دوما يتطلب المدة الزمنية وآليات التنفيذ، حتى يتسنى تنفيذ البرنامج بشكل دقيق.

الملاحظة الأخرى أيضا أن هذا المخطط يحتوي على أهداف قطاعية دون آليات التنفيذ، بمعنى غياب معايير التقويم ورصد النتائج، ولهذه الأسباب فإن كثيرا من المشاكل تتكرر، سواء على لسان المواطنين في وسائل الإعلام ونوابهم عند مناقشة البرامج، سواء برامج الحكومة - كما كان سابقا قبل تعديل الدستور - أو مخطط أعمال

الحكومة حاليا.

ومن أمثلة هذه المشاكل التي لازالت تؤرق المواطن في كل مكان، استمرار مشكلة نقص أو غياب الأخصائيين في الجنوب الكبير أو مناطق أخرى من الوطن، بالرغم من أن العلاج حق يضمنه الدستور.

وقد اقترحنا في هذا المجال التحفيز المادي للأطباء:

- إنجاز سكنات وظيفية مهيأة للأطباء.

- توأمة مستشفيات الجنوب بالمستشفيات الجامعية بالشمال، من أجل تأمين نقل المرضى بدون أي مشاكل.

المشاكل الأخرى: مآسي الحجاج والمعتمرين هذه كلها سببها التشخيص والذي يشخص... إلى غير ذلك، ضعف القدرة الشرائية، الحرقة، استيراد المواد الغذائية لسد النقص عند الحاجة كما هو الحال فيما يخص الاستيراد الدائم بالنسبة للبطاطا والمواد الأخرى.

فالتقويم المستمر - سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول - لتنفيذ الخطة يسمح بوضع خطط بديلة وإسعافية، للتدخل في حال الفشل ويرفع المهمة لدى العاملين على تحقيقه.

سيدي الرئيس،

ورد أيضا ضمن المخطط فيما يخص تعزيز التنسيق مع البرلمان، أقترح هنا إضافة مقترح العودة للبرلمان لتقديم مدى تنفيذ الأهداف الواردة في المخطط، كما هو معمول به في ضبط الميزانية، حتى يقف البرلمان على مدى تنفيذ الأهداف التي جاءت في المخطط.

- عصرنة الإدارة: ورد في الفقرة 33 وبالموازاة مع ذلك فإن إعادة تنشيط الفضاءات الريفية إلى غير ذلك على شريط نقل مياه عين صالح، تمراسات، الأمر هنا يتعلق بولاية واحدة، أين هي مواقع نشاط الولايات الأخرى الجنوبية؟

- تثمين المحروقات: عدم ورود منجم غار جبيلات في الفقرة 76 في تثمين موارد المحروقات. ألم يحن الوقت بعد - سيدي، معالي الوزير

المسؤولية التي تحلوا بها والمجهودات المبذولة من طرفهم حينما ترأسوا الحكومة السابقة.

سيدي الرئيس المحترم،

إن لقاءنا هذا أراه لقاءً يسوده التعاون وتوحيد الرؤى وصدق النية والجدية في العمل، مما يمكننا من القول بقوة وافتخار إننا لسان حال صادق وأمين قولاً وعملاً متبوعين مكانة عالية من حيث التوفيق والانسجام، لأن التجارب أثبتت أنه - وهذا عبر العصور - لا استغناء عن التكامل والتعاون، لأن المرحلة الراهنة تفرض علينا النجاعة في التسيير والموضوعية في التفكير لتوحيد الجهود وتظاferها الذي يمليه علينا الواجب الوطني لأجل تنمية شاملة بدأت تتضح معالمها منذ مجيء فخامة رئيس الجمهورية، كما تحتاج منا أيضاً دفعا جديداً لإلحاق المزيد من المكاسب والسعي منا جنبا إلى جنب في دفع وتيرة التنمية لرفع التحديات وتجاوز الصعوبات وتحقيق الأهداف المرجوة وحل جميع المعضلات المطروحة أداءً للأمانة بصدق وإخلاص.

سيدي الرئيس المحترم،

من خلال قراءتنا وتصفحنا لمخطط الحكومة هذا الذي بين أيدينا، يتضح لنا ولأول وهلة أن هذا المخطط غني في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستمد من البرنامج الحالي لفخامة رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تحقيق أو بالأحرى تجسيد الحكم الرشيد، الذي ينظر من خلاله إلى التسيير العقلاني والمنظم للتكفل بالانشغالات الكبرى والجوهرية التي تساور كل الجزائريين والجزائريات، مؤمناً بقدرات هؤلاء لبناء مستقبل واعد بالخير، وذلك بتعزيز العناية والاهتمام بالمجالات التي لها علاقة مباشرة بالمستوى المعيشي للمواطن وربطها بالتنمية.

سيدي الرئيس،

نحن بدورنا نسجل بارتياح واعتزاز كبيرين ما بلغ إليه برنامج فخامة الرئيس في مجمله من مرحلة متقدمة جدا من الإنجازات الكبيرة كما ونوعاً، والدليل على ذلك كل الورشات والأهداف

الأول - لاستغلال هذا المنجم الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للولاية ويفتح مجالاً للاستثمار المنتج ويساعد في امتصاص البطالة وطنياً ومحلياً؟

-السياسة المائية: التزمت الحكومة بمواصلة الأعمال التي شرع فيها، أسأل عن المحطة المزمع إنجازها في ولاية تندوف التي ينتظرها المواطنون منذ مدة والتي لم ترد في الإنجازات المذكورة رغم أهميتها بالنسبة لمواطني الولاية أي ولاية تندوف. -التنمية البشرية: الفقرة (134): استحداث 03 ملايين منصب في الفترة 2010 - 2014، السؤال: كم هو عدد المناصب المستحدثة ما بين 2010 و2012؟ وماهي طبيعة هذه المناصب؟ هل هي دائمة أو مؤقتة؟...

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد يحيوي؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بلعالية.

السيد أحمد بلعالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

سيداتي، سادتي أعضاء الحكومة المحترمون، سيدتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، سيداتي، سادتي ممثلو الصحافة الوطنية والأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني في مداخلتي هاته وفي رحاب هذه الجلسة الطيبة، التي أرى فيها الصدق والإخلاص والتي أراها منبرا حقيقيا، ومن خلالها نعبر بأفكارنا النيرة والاقتراحات البناءة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهاني الخالصة للسيد الوزير الأول وطاغمه الحكومي، على الثقة التي منحهم إياها فخامة رئيس الجمهورية لترؤس هذه الهيئة الموقرة، كما لا يفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد الوزير الأول الأسبق على روح

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بلعالية؛
الكلمة الآن للسيد كمال خليلي.

السيد كمال خليلي: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي نقاش مخطط عمل الحكومة في ظل غياب
معلومات حول المخطط السابق وكذلك عدم توفر
الأرقام، مما يصعب من مهمة النقاش حول هذا
المخطط.

إذ يأتي في فصله الأول تحسين الحكامة الذي
يتطلب بالأساس بناء جسر للثقة بين المواطن
ومؤسسات الدولة بصفة تطبيقية نموذجية، يراها
المواطن في حياته اليومية، فالمفاهيم لا ترقى، بل
تحترم وتطبق.

وتوطيد أركان دولة القانون لا يأتي فقط
بالتحديث التكنولوجي والتأطير وبناء الهياكل،
ولكن لابد له من فضاء مستقل يترجم حقيقة
الفصل بين السلطات (المادة 138 من الدستور)
لتحقيق هدف تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن،
وحماية القاضي بما تنص عليه المادة 148 من
الدستور كذلك.

وفي إطار تعزيز التنسيق بين الحكومة
والبرلمان - سيدي الرئيس - لابد أولا الإشارة إلى
دور البرلمان الذي حوَّص وقلَّص وأصبح في
حاجة إلى أن تصغي إليه الحكومة وتعدده بأن تفتح
له قنوات الاتصال وتتعهد له بإيلاء العناية
الخاصة للأسئلة الشفوية والكتابية، وليس بما

المرسومة فيه قد قطعت شوطا كبيرا في سائر كل
المجالات.

ويرتكز هذا المخطط على إتمام تنفيذ برنامج
فخامة رئيس الجمهورية، خلال السنين المقبلة
لتفادي أي تأخر في مجرى الإصلاحات المتخذة
والبرامج المتعددة.

فالحكومة بدون شك ستسهر جادة على الدفع
قدما بمختلف الإصلاحات والتغيرات الموجهة،
لتعزيز دولة الحق والقانون وترشيد الحكم في كل
القطاعات، وترقية الحوار ومواصلة الجهود في
التنمية الاقتصادية، وإنجاز المنشآت القاعدية
وترقية التشغيل أو الاهتمام بالتربية البشرية التي
تشمل في مجملها التربية والتكوين والتعليم العالي
والصحة، وتحسين ظروف معيشة المواطن
 والملفات المتصلة بالهوية والذاكرة الوطنية
وعرفان الأمة للأسرة الثورية وذوي الحقوق
والثقافة والتضامن الوطني والأعمال لفائدة
الشبيبة والمرأة، والأسرة، كما يتمثل كذلك في
وضع حد للظلامية والعنف والعداوة بين الإخوة
الجزائريين، لأن الجزائر تتسع لكل الجزائريين
بمختلف شرائحهم ومستوياتهم وانتماءاتهم
الإيديولوجية.

لا يسعني ومن هذا المنبر إلا أن أقول بإخلاص
بأن ولاية غليزان قد أسعدها الحظ بوجود
مسؤولين يسيرونها بنظرة طويلة وخبرة كبيرة
اكتسبوها خلال مسارهم المهني، وعلى رأسهم
السيد والي ولاية غليزان الذي يعمل ليلا ونهارا
بنزاهة وشفافية فلکم منا ومنا جميعا كل الشكر
والتقدير.

كما إذا سمحتم لي، سيدي في الأخير، أنا
كعضو في مجلس الأمة الموقر، لا أخطئ إذا قلت
بأنني لست عضوا في مجلس المحاسبة ولا عضوا
في المفتشية العامة للمالية ولكنني لسان حال
صادق وأمين، لا يمكنني الاستغناء عن التآزر
والتعاون مع الهيئة التنفيذية، لأن المرحلة الراهنة
تفرض علينا هذا المنطق لحماية المسؤولين
النزهاء والمحبين للوطن؛ وشكرا سيدي الرئيس

يضمنه له الدستور في الرقابة ومتابعة عمل الحكومة، لذلك ندعو السيد الوزير الأول إلى احترام البرلمان بما يضمنه له الدستور، وتطبيق الآليات القانونية التي تربط البرلمان بعمل الحكومة وهذا لتعزيز دولة القانون وإضفاء الشرعية والجدية على العمل البرلماني.

وفي مجال الإعلام والاتصال ندعو لحرية الإعلام وإنشاء سلطة الضبط والإفراج عن قانون الإعلام.

وفي مجال عصنة الإدارة، ندعو - السيد الرئيس - قبل ذلك إلى أخلة الإدارة لتحقيق أمن المواطن وسكينته وبالدرجة الأولى الإدارة المحلية التي هي في الواجهة الأولى، إذ تبقى تعاني بمنتخبها وإداريتها، فهم أولى بالاهتمام لكي نعزز من سلطة الشفافية وحسن الاستقبال.

أما قطاع التربية الذي لم نجده في أولوية مخطط عمل الحكومة، فهو جدير بالاهتمام لما ينجر عنه من نجاح أو إفلاس في باقي القطاعات وخاصة ما يعانیه التعليم الابتدائي، وأنتم - سيدي الرئيس - كلكم تعلمون ما يعانیه التعليم الابتدائي في شقه المادي وفي شقه التربوي، مما يستدعي تدخلا عاجلا في هذا القطاع.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الصحية والبيئية والاقتصادية والفلاحية، لا بد لها من برنامج استعجالي استشرافي، وخاصة بعد استحداث وزارة الاستشراف، أنتم مشكورون على ذلك ونحن نشيد بهذا وهو في الطريق الصحيح.

ففي مجال الصحة فإن المريض لا يستطيع أن يدرس، ناهيك عن العمل، إذ لا بد له - أي قطاع الصحة - من سياسة حكيمة للتسيير والتوزيع والتوازن الجهوي، وخاصة الجنوب ومثال على ذلك مرضى السرطان ومعاونة أصحابه.

وفي المجال البيئي أضرب مثلا ليس على الحصر - سيدي الوزير الأول - وهو أمامكم يتطلب حلا عاجلا ومثال على ذلك معمل الإسمنت برايس حميدو الذي يطل على مؤسسات سيادية ناهيك عما تعانيه البيئة في قطاعات وجهات أخرى

تتطلب الاستعجال لذلك.

أما الاستعجال في قطاع الفلاحة، نضرب مثلا على ذلك منتوج البطاطا بولاية الوادي، فهو مهدد بسبب غلاء ونوعية البذور والأسمدة ومساحات التخزين، وفي مجال الفلاحة أيضا نستورد ثلثي حاجتنا من القمح ونستورد كذلك الحمص والعدس، وكل ما يخص اللحوم البيضاء فهي كذلك تعتبر مستوردة.

والاستعجال في الجانب الاقتصادي يتمثل في خطة استراتيجية عاجلة، تضبط كثرة التشريعات التي يعاني منها، وضرورة مراجعة قانون الاستيراد وتشجيع الاستثمار العمومي في القطاع الاستراتيجي. أما الاستثمارات الأخرى فنتركها للقطاع الخاص، وبهذه المناسبة أذكر بعض الاستثمارات للشباب التي لم تنجح بمشروع مليار سنتيم ضمن أجرة 25 سنة لذلك الشاب.

ولأهمية العلاقة بين الاقتصاد والقطاع العمومي أي الطرقات، أريد أن أدق ناقوس الخطر بعدد الحوادث التي وصل إليها الطريق الوطني رقم 3، الذي يعتبر الشريان الاقتصادي الوحيد الرابط بين عنابة وسكيكدة بحاسي مسعود، مما يتطلب الإسراع في انطلاق إنجاز شطر الطريق المزدوج الرابط ولاية بسكرة بولاية ورقلة، مرورا بولاية الوادي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام، والشكر بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليلي؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة معالي الوزراء المحترمون،

إخواني، زملائي،

ممثلو الصحافة الوطنية،

تكون عادلة، وأعطيكم مثالا أيضا، ودائما أقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. تقرت الكبرى، هذا البلد الكبير الذي كان دائرة قبل أن تكون الولايات الحالية موجودة، هذه حينما سألني أحدهم: كيف حال الجامعة عندكم؟ قلت: إن تقرت ليس فيها جامعة، قال: إذن عندكم فرع جامعي؟ قلت له: ولا فرع جامعي، قلت له: تتعجب إن قلت لك إن تقرت هذه الحاضرة الكبرى التي تسمى أم القرى وما حولها، ونصف طلبة جامعة ورقلة هم من تقرت، بل أكثر نصف أساتذة جامعة ورقلة من تقرت وما جاورها، قلت له ليس فيها قاعة واحدة للمحاضرات، قال لي: «سأمزق ملابسي!» فإذا نحن نطالب فقط هذا الوادي أن يكون مثل غيره من الوديان الدائرة به.

نقطة أخرى التشغيل: أقول ينبغي أن نفكر في استراتيجية أكبر طمأنينة وراحة، أنا أود أن أنقل للحكومة وللسيد الوزير الأول ما يقوله الناس وما يقوله الشباب عن عقود ما قبل التشغيل وعقود ما قبل الإدماج، هم يقولون عبارات نحن نأنف ونأبى أن نقولها أمامكم ولكن لو أخصها أسوقها وأقولها بطريقة مهذبة، نقول إنهم يسمونها عقود الغرر، يدخلها الإنسان ولا يدري أين هو ذاهب! إذن فينبغي أن نعيد استراتيجية أخرى ونعيد استراتيجية التوظيف ككل، لأن الشباب يقولون عن التوظيف الآن «طاق على من طاق» بعبارة أخرى أن من له ضمير ففي حالات التوظيف فهو مستتر ومضمر وفي الأخير متذمر، فإذا ينبغي مراجعة هذه، لأن الإنسان الذي عنده ضمير الآن لا يستطيع أن يدخل في التوظيف، والناس جميعا تكلمت عن هذا وتعرف هذا.

بالنسبة للأمن أيضا أو أمن المواطن، نقول لقد انقلبت الآية فأصبح المواطن الصالح يمشي خائفا يتربص والمجرم يمشي مرفوع القامة والهامة ونوشك أن نقول رضي الله عنه، فإذا ينبغي أن نعيد الأمور إلى نصابها فالمواطن الصالح يطلب الأمن والأمان في ظل هذه الحكومة. بالنسبة للسكن، نحن في الجنوب، الشباب

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. عندما نقف أمام هذا المخطط، لا نستطيع أن ننكر هذه الإيجابيات الكبيرة والكثيرة، تلك إيجابيات تملكها الحكومة فلا نتكلم عنها، وما نقدمه من ملاحظات واقتراحات فإنها لا تقلل أبدا من شأن هذا المخطط، وكما قال عليه الصلاة والسلام: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث». بداية، أقول إن كل الأمور العظيمة تسبقها استراتيجية عظيمة محكمة، ولعل من بين الاستراتيجيات التي نريد من الحكومة أن تراعيها، تلك الاستراتيجية التي تسعى من خلالها للحفاظ على الهوية الوطنية، ونقول إن هذه الهوية الوطنية أو الأنية تبدأ من الحفاظ على الأجزاء المتجانسة، فالمحلية هي التي تقود إلى العالمية والجزئيات هي التي نبني بها الكليات وبالمثال يتضح المقال، وما أسوقه من أمثلة لا أقصدها بخصوصها وإنما هنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

كمثال: وادي ريغ، هذا الشريط الذي فيه 150 كلم متميز في جغرافيته، متميز في إنتاجه، في ثقافته، في عاداته وتقاليده.

نحن نجد أن الحكومة قطعت أوصاله، فنجد الرأس مدفوناً في العراق والجسد مدفون في مصر، وقع له ما وقع للحسين! وادي ريغ، كل الوديان بقربه متكاملة، إلا وادي ريغ، هذا الوادي الذي لعله أكبر وأكثر الوديان عمراناً ونتاجاً اقتصادياً وثقافة، وقد تكلمنا فيما ينتجه من تمر، حتى إن مسؤولاً كبيراً في وزارة الفلاحة حينما سئل عن التمر قال: هو في وادي سوف وفي بسكرة، رغم أن أكبر كمية هي في وادي ريغ، هذا الوادي قطعنا أوصاله، جزء تابع لورقلة، جزء تابع للوادي، فقطعنا عاداته وتقاليده وكل الوديان حوله ظاهرة بارزة إلا هذا الوادي، فمن بين الاستراتيجية العامة ينبغي المحافظة على هذه الجزئيات لأنها جزء من بناء الهوية الوطنية ككل. ثانياً، العدالة في التنمية الوطنية، إن الله يأمر بالعدل وإن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ونحن الحمد لله دولة مسلمة نريد منها أن

وسميت أيضا تجارة الطاولة (commerce informel) ونرى بأنه لا بد من الحل السريع لهذا المشكل العويص، حتى لا تقع أعمال الشغب في الأوساط الشعبية وفي أنحاء الوطن. إننا نتوقع ذلك في المستقبل، وكل الاحتجاجات يسبقها التخريب والنهب لأمالك الدولة وأمالك الخواص.

كان من المفروض تحضير مسبقا هذه الأماكن لهؤلاء التجار من طرف البلديات، ثم تطبق هذه الإجراءات على كل التجار غير الشرعيين، وبدون استثناء وبأوامر صارمة.

حسب ما ورد في الإعلام يقال إن 11.307 طاولة فوضوية أزيلت، كما تم توقيف 142 شخصا قدموا للعدالة وهذا حتى يوم 02 أكتوبر 2012.

في باتنة قيل إنه أزيلت 135 طاولة فوضوية، وعليه إننا أمام قضية شائكة ولا بد أن تبرهن الدولة أنها جادة لحل هذا المشكل وفي أقرب الآجال.

أذكر هنا ما قاله لي أحدهم وهو صاحب طاولة فوضوية كنت قد مررت به: يا شيخ لم أعمل لمدة ستة أيام إنني كالمجنون إذن ماذا ننتظر من الذين نزع منهم قوتهم في أيام أو في أسابيع؟

2- 100 محل في كل بلدية من برنامج السيد رئيس الجمهورية: إننا نلاحظ عزوف التجار عن هذه المحلات، شيدت ولم نر فيها التجارة، والغرابية في ذلك أن بعض هذه المحلات شيدت بعيدا عن وسط المدن.

في طريق باتنة سطيف العاصمة الجزائر، إلى حد الآن نجد محلات مغلقة مثلا في بلدية أم لعجول وبلدية التلة، ولاية سطيف كل المحلات مغلقة وفي بلدية أم لعجول (04) أو (05) محلات يشرف عليها تجار والباقي مغلق.

لا إقبال من التجار لكراء هذه المحلات، نتساءل لماذا؟

3- أسواق الفلاح والأروقة (Galleries): لا بد من فتح هذه الأسواق، كل واحد منا يلاحظ هذا الغلاء الفاحش؛ وعليه لا بد من تخفيض القدرة الشرائية للمواطن ضعيف الدخل، وهذا بفتح أسواق الفلاح

يعاني من السكن، إبنوا وأجروا له، نحن نطالب بصيغ أخرى، الصحراء على قدر ماهي واسعة وعريضة تعاني من أزمة حتى لو يطلب شخص 10 في 10 لبناء منزل نحن نعاني، من تقرت إلى تمناست بودنا هذه أيضا ينبغي أن نراعيها، نطلب من الدولة إن شاء الله أن تراعيها.

هناك شيء آخر، ما يسمى بمحاربة التلغيق والتبذير والفساد بصفة عامة، الناس تفسد وتلفق وتبذر ونحن نشاهد والمواطن يقول لنا أبلغوا الحكومة ونحن نبلغ ولكن لا يقع شيء! أعطي مثلا: عندنا نحن في وادي ريغ هذه وادي السفالة هو قلب وادي ريغ ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح .

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السيد الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. في البداية، أترحم على فقيد الجزائر، رئيس الجمهورية الأسبق السيد الشاذلي بن جديد، تغمدهُ الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه وألهمنا وذويه جميل الصبر والسلوان.

كان للفقيد كل الفضل أقول كل الفضل - في إعادة الاعتبار لكل القادة في ثورة التحرير وبعدها، من رؤساء وقادة الجيش ووزراء، كان موقفا شجاعا نابعا من وفائه لقيم الثورة رحمة الله عليه.

بعد اطلاعنا على مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، لي بعض الملاحظات والاقتراحات أردت أن أطرحها أمامكم: 1- الأسواق الموازية غير الشرعية، الفوضوية

التدخل، أن أتوجه بالتهاني القلبية الحارة للسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، على الثقة التي وضعت فيهم من أجل متابعة تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

إن مداخلتني حول مخطط برنامج الحكومة الذي تفضل به السيد الوزير الأول أضمنها شطرين حول الانشغالات الأساسية للمواطن على الصعيد الوطني، وأخرى محلية بخصوص ولاية تسمسليت.

بداية، لا بد من التنويه بمخطط عمل الحكومة الذي اكتسى صراحة كبيرة في تشخيص النقائص والعوائق التي تعترض أغلب مجالات التنمية، وكذا الشفافية في تحديد نقاط الضعف التي تتخلل قطاعات عديدة من الحياة الوطنية.

أيضا وقوفه عند العديد من الانشغالات التي تؤرق الحياة اليومية للمواطن، وكل هذا وذاك هي مواصفات تحسب لصالح مخطط عمل الحكومة، وتنم عن نية صادقة في معالجة الاختلالات التي تميز أغلب القطاعات.

كما أن الوثيقة تبرز بوضوح أن نجاح عمل الحكومة مرهون باستعادة ثقة المواطن في إدارته، وهو اعتراف صريح بضياع هذه الثقة التي تمثل حجر الزاوية في كل عمل يراود له النجاح والتوفيق، من هنا اسمحو لي - سيدي الرئيس - أن أسجل بارتياح الأهمية التي أولتها الحكومة إلى دور المواطن في اتخاذ القرار بخصوص التكفل بمصيره وكذا استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة.

كما يجب التنويه بما جاء ضمن البرنامج عن انتهاج صرامة وطنية فيما يخص النفقات العمومية والحد من أشكال التبذير وصرف المال العام ومكافحة الفساد بشكل صارم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن العناوين السالفة الذكر التي تضمنها مشروع برنامج الحكومة هي غيض من فيض فهي بقدر ما تعكس إرادة الدولة في التكفل بها تعبر من جهة

والأروقة أمام المواطن.

بهذه الإجراءات وهذا العمل تفتح مناصب شغل جديدة للعاطلين عن العمل وللراغبين في العمل في هذه الأسواق وهذه الأروقة، لا بيع ولا كراء لأسواق الفلاح للخواص.

4 - الفساد: يجب إعادة النظر في قانون الفساد مع مراجعة وتعديل بعض المواد، وخاصة قانون الإجراءات الجزائية، ولا بد من مشاركة قضاة مختصين وذوي الخبرة في الميدان.

كل المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات، فالمطلوب تجنيد الوسائل المادية والبشرية لحذف من هذه الآفة تدريجيا مجتمعنا.

الصغار يدفعون الثمن والكبار تحميهم حصانة مؤسسات الدولة، فلتكن العدالة فوق الجميع.

5 - السكن: ما شيد في المدن والقرى يجعل المرء يتساءل، كيف نحن دائما في أزمة السكن؟ نعم أن التوزيع غير عادل بصفة عامة، وكلما تسلم شقق للمواطنين، تتبعها مظاهرات واحتجاجات، وهذا في كامل التراب الجزائري. يوجد من سلمت لهم مساكن، فبيعت هذه السكنات ورحلوا عنها إلى مكان آخر، هل فيه رقابة صارمة في الإنجاز وفي التوزيع؟ لا بد من إجراءات جزائية صارمة لجعل حد لهذه التصرفات.

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد محمد عدلي.

السيد محمد عدلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول المحترم،

أصحاب المعالي، أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام.

بداية، اسمحو لي وقبل أن أعرض أمامكم هذا

آلية إقحام المواطن في تصريف شؤونه العامة، تجنب الأعمال والحملات المناسباتية التي لا تلبث أن تندثر قبل أن تصل إلى هدفها وتندرج أعمالها عملها على المدى المستمر. أن تحدد آجال تطبيق وتعليل الأهداف الكمية على المدى القصير والمتوسط.

أن تمكن المواطن من أدوات المتابعة والمراقبة، ومن ثم من أدوات التقييم والمحاسبة محليا ووطنيا.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد خصصتم جزءا هاما لعصرنة الإدارة العمومية بهدف الاستجابة لمتطلبات الدولة، دولة القانون وكما هو معلوم لديكم فإن قنوات الاتصال ووسائل التعبير المتاحة لدى المواطنين هي قطع الطرق الولائية والوطنية وحتى السيارة وإقامة المتاريس وغلق مقرات البلديات والدوائر وقد وجد المواطن في ذلك وسائل ناجعة وفعالية أكبر في الاستجابة لمطالبه والاستماع لانشغالاته، في ظل غياب كلي لقنوات الحوار القانونية والنظامية وتغييبها.

فمن المسؤول عن مثل هذه السلوكات التي يجب أن تختفي تماما من المشهد الوطني؟

إن ذلك لن يتأتى إلا بجعل المواطن ليس شريكا فحسب، بل فاعلا أساسيا إلى جانب المكونات الأخرى للمشهد الوطني.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الأمر لا يتعلق في رأينا بسن القوانين، فكم هي القوانين التي تنتظر دورها للخروج من الأدرج وكم هي المراسيم المنظمة التي تنتظر التجسيد؟ إن الأمر يتعلق بتفعيل هذه القوانين وتنفيذها.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد أوليتم في مجال تحسين إطار معيشة السكان وترقية المدينة اهتماما خاصا في مخطط عملكم، وأعدتم المدينة إلى هيكله الحكومة الجديدة نظرا لأهميتها القصوى في مجال تحسين الاقتصاد

أخرى عن واقع مريض يطبعه الفساد الذي بلغ حدا كبيرا، مما زاد من تعميق الهوة بين المواطن وإدارته، فلا يمكننا والمقام كذلك إلا أن نشدد على أيدي الحكومة ونشجعها من أجل تنفيذ مخطط عملها.

سيدي الرئيس،

مثلا كان السيد الوزير الأول صريحا في تشخيص الواقع الصعب الذي يعيشه المواطن، فإننا سنكون معه صريحين أيضا في تشخيص نقائص المخطط، حرصا منا على توفير كافة الشروط اللازمة من أجل تنفيذه والإسهام في نجاحه.

1 - إن صياغة وثيقة عمل الحكومة جاءت في شكل عناوين، وعناوين فرعية كلها تسويقية أي ستسهر الحكومة، ستعمل الحكومة، ستواصل الحكومة، ستجند الحكومة، ستعكف الحكومة و... و... وهي عناوين جذابة وبراقة لا يمكن لأي كان أن يعارضها، بل الجميع مدعو للانخراط فيها وتشجيعها، لكن هذه الوثيقة لا تتعرض في غالب الأحيان إلى آلية التطبيق ولا أدوات التجسيد مما يجعلها مجموعة نوايا لا أكثر، ومثال ذلك ما جاء تحت عنوان سياسة الشباب.

2 - افتقاد الوثيقة بمجملها إلى آجال التنفيذ، فهي مفتوحة على المستقبل وغير محددة الزمان.

3 - افتقاد الوثيقة إلى الأرقام والنسب، فهي لا تتعرض في أغلب المجالات التي تتحدث عنها إلى النسب المرجو تحقيقها ولا لأهداف كمية؛ ومن ثم فإن المخطط يصعب بل يستحيل تقييمه فيما بعد وتحديد نسب نجاحه من عدمه، وتحرم المجلس الموقر من أهم أدواره وهي المراقبة.

سيدي الرئيس،

عندما يقر المخطط أن المهمة الموكلة إليه لا يمكن أداؤها تماما إلا من خلال استعادة ثقة المواطن في عمل الحكومة، التي يتعين علينا جميعا كسبها بثقة متضامنة وبشكل هادئ وصريح فإنه من جهتنا نرى لزاما لتحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تحدد بدقة وفعالية ما يلي:

الحضري والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن حالياً، أين نحن من القانون التوجيهي للمدينة؟...

السيد الرئيس : شكراً للسيد محمد عدلي؛ الكلمة الآن للسيد محمد رحالي.

السيد محمد رحالي: سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي الوزير الأول،
السادة الوزراء الكرام،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الوزير الأول،

بهذه المناسبة السعيدة نهنئكم على الثقة التي وضعت فيكم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، كما نهنئ كل الطاقم الحكومي، متمنياً لكل السادة الوزراء التوفيق في مهامهم النبيلة، خدمة للشعب الجزائري بكل شرائحه.

سيدي الوزير الأول،
نتكلم عن قطاع الفلاحة والري، كما تعلمون أكثر من غيركم باعتباركم كنتم على رأس قطاع الري، وأنتم على دراية كاملة بما بذلته الدولة من أموال طائلة لبناء وإنجاز السدود ونذكر على سبيل المثال سد برزينة، ولاية البيض، هذا السد الذي أصبحت مياهه محجوزة، معرضة للتبخر والتسرب، والمحيط الزراعي مهياً طبيعياً لا ينقصه سوى الانطلاق في عملية الحرث والبذر والغرس، حتى يساهم هذا المشروع في دعم الاقتصاد الوطني، ويضمن جانبا من الاكتفاء الذاتي على الأقل للولاية أو الجهة.

نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لتحريك هذا القطاع الهام والحيوي، في هذه الولاية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على الفلاحة والزراعة التقليدية وتربية المواشي، والدولة الجزائرية قادرة على خلق المعجزات لما لها من موارد مادية وبشرية في كل القطاعات.

سيدي الوزير الأول،
قطاع الأشغال العمومية، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الإطار، إلا أن بعض الولايات لازالت الطرق بها مهترئة ومقطعة الأوصال بالنسبة للجسور والمنعرجات الخطيرة التي أدت إلى كثير من الحوادث وأودت بحياة الكثير من المواطنين، كالطريق الرابط ولاية البيض بغرداية.

لذا نرجو من سيادتكم، التدخل ومن الوزارة المعنية لفك العزلة عن المواطنين، ونحن على أبواب فصل الأمطار والفيضانات التي قد تعيق حركة المرور وتتسبب في حدوث كوارث قد لا يحمد عقباها.

التدخل الثالث هو انشغال فئة من المواطنين وأنتم العين الساهرة على حق المواطن.

سيدي الوزير الأول،

لقد أخذت بنادق صيد من أهلها من طرف الدولة إبان العشرية السوداء ومنذ التسعينات، بغرض المحافظة عليها خشية وقوعها في أيادي المارقين عن القانون، ويعني ذلك الإرهاب آنذاك، غير أن مدة الحجز دامت أكثر من 20 سنة، حتى إن بعضهم قد مات ولم يستلم بندقيته، لذا فإن أصحاب هذه البنادق يطالبون الجهات المختصة النظر في هذا الشأن، لاسترجاع بنادقهم والكل يعرف أن الإنسان العربي، وخاصة في الجنوب أهم ممتلكاته بعد أبنائه الحصان والبندقية باعتبارهما موروثين حضاريين ومصدر نخوة وكبرياء له، لذا نرجو من الوزارة المعنية إرجاع هذه القطع لأهلها في حدود ما يسمح به القانون.

ولا يسعني إلا أن أشكر الحكومتين، الحكومة الماضية والحكومة الحالية، نشكر الحكومتين على مسيرة الدرب وإنعاش الاقتصاد الوطني، ونتمنى لكل التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد رحالي؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر دحان.

السيد عبد القادر دحان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. شكرا سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي الأعضاء، الإخوة الحضور، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الوزير الأول،

أصالة عن نفسي ونيابة عن مواطنات ومواطني ولاية أدرار، أهنتكم وطاقتكم الحكومي على الثقة التي حظيتم بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في تنفيذ وإنجاز مهامكم وإنجاز هذا البرنامج الطموح وتجسيده على أرض الواقع، وقد ارتأينا أنه لا بد من التذكير ببعض الانشغالات والتطلعات أوجزها فيما يلي:

1- قطاع السكن والعمران :

رفع التجميد عن الأراضي المخصصة للبناء وتفعيل دور الوكالات العقارية والرفع من مساهمة الدولة من 700.000 إلى مليون ومائتي دينار، وتخصيص برنامج سكني ريفي معتبر للولاية لإعادة بناء قطع أراضي مهيأة للسكن عبر الدوائر والبلديات والقرى، لتلبية طلبات المواطنين لبناء مساكنهم بأنفسهم للمساهمة في المجهود الوطني، ولو أدى ذلك إلى التقليل من حصة صيغة السكن الاجتماعي أو غيرها من الصيغ.

شطب 22.000 مواطن ممن استفادوا من مبلغ 50.000 دينار في السنوات الفارطة واعتبروا مستفيدين رسميا لدى الصندوق الوطني للسكن.

2 - الطاقة والمناجم :

اتخاذ تدابير عاجلة لتسوية وضعية عمال شركة «SORACHINE» التي يتولى تسييرها أجانب في إطار شراكة 30-70%، وهي الوحيدة في الوطن التي تسيّر بهذا النظام، وظروف العمال بها جد مزرية، من حيث الفرق في الرواتب وباقي الخدمات بينهم وبين الأجانب.

ضرورة إنشاء معهد وطني للبتترول بأدرار،

لتكوين إطارات المنطقة في مجال المحروقات. تفعيل دور فرع الخدمات الاجتماعية التابع لسوناطراك الذي يفتقر لأدنى شروط الخدمة، لا طبيب ولا طبيب أسنان ولا سيارة إسعاف ولا عمال مؤهلين، والمركز مخصص لما يزيد عن 2.000 عامل ومتقاعد في المنطقة.

3 - الشؤون الدينية :

تشجيع الجهد الجهيد الذي قامت ولا تزال تقوم به المدارس الدينية بالمنطقة في مجال تعليم القرآن الكريم وأصول ديننا الحنيف وفق المذهب المالكي المتداول والمتواجد في ربوع المغرب العربي، وتخليدا واعترافا بدور العلامة الإمام والقطب الهمام الشيخ سيدي محمد بن الكبير رحمه الله، أقترح إنشاء معهد إسلامي ذي طابع وطني، يعنى بتكوين منتوج هذه المدارس من أئمة وأساتذة ومدرسين وخطباء ويأخذ اسم هذا العلامة رحمه الله.

4 - الطرق :

ما زالت الطرق في الولاية لم ترق إلى مستوى الطرق عبر الوطن، وذلك بسبب العجز الكبير في وسائل الإنجاز والشح في الغلاف المالي المخصص.

بعد المسافات بين البلديات ومقر الولاية ليصل أحيانا إلى 1.000 كلم ما بين مثلا تميادين إلى أدرار وعليه:

أقترح تسخير مؤسسات وطنية وأجنبية أو شركات وطنية وأجنبية ذات أهمية للعمل في الميدان بأسعار مشجعة وتسجيل مشاريع لربط عشرات القرى والمداشر عبر الولاية بالطرق الولائية والبلدية، كما أقترح تسجيل مشروع إزدواجية الطريق الوطني أدرار - رقان وأدرار - المنيع.

5 - السكك الحديدية:

إن المواطن في الجنوب عامة وفي أدرار خاصة، ينتظر بفارغ الصبر تنفيذ وعود الحكومة المتعلقة بدراسة وإنجاز الطرق والسكك الحديدية عبر الجنوب الشرقي والغربي وربطها بالمناطق الأخرى

الأول – أن أتقدم بهذا التدخل الوجيه والذي يحمل في طيه انشغالات سكان ولاية المدية والتي هي صورة طبق الأصل مع كل ولايات الوطن، وبالأخص بعض البلديات النائية التي تعاني من أدنى شروط الحياة الأساسية، ألا وهو مشكل التمويل بالمياه الصالحة للشرب، هناك نقطتان أساسيتان أود أن أتطرق إليهما – سيدي الوزير الأول – ألا وهما أننا في شلالة العذاورة وما جاورها من بلديات، سجلنا غياب التزويد بالمياه الصالحة للشرب، إن لا يتم إلا مرة واحدة في كل 15 يوما، وهو كذلك في بلدية قصر البخاري، لأن "الفوراج" غير كاف، حيث إنه من قبل كان يمد دائرة قصر البخاري، فكانت تسد حاجيات السكان، إلا أن بلدية شلالة العذاورة أصبحت تتزود منه وبالتالي أضحي لا يسد لا شلالة العذاورة ولا قصر البخاري، فالمشروع بحد ذاته بالنسبة لشلالة العذاورة منجز بـ 120 مليار سنتيم، والباقي متوقف على 10 كلم، "الفوراج" يربط القنوات ببعضها؛ وبالتالي يحل مشكل البلديتين.

سيدي الوزير الأول،

لما كنتم وزيرا للموارد المائية في سنة 2011، قد اتفقت مع لجنة المالية في المجلس الشعبي الوطني وقدمت اللجنة مشروعا يزود دائرة شلالة العذاورة وما جاورها من بلديات بالمياه الصالحة للشرب من سد أسردون عن طريق سور الغزلان وسيدي عيسى، وقد تبنيتم هذا المشروع السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول،

الأشغال العمومية، فيما يخص شبكة الطرقات لقد تكلمتم في خرجتكم الميدانية بولاية المدية عدة مرات عن الطريق الرابط ما بين ولاية المدية والشفة.

السيد الوزير الأول،

لقد تكلمتم عن الطريق الرابط ما بين البلدية والعمارية.

سيدي الوزير الأول،

لقد تكلمتم عدة مرات عن مشروع الطريق المزدوج للبويرة، بني سليمان، البرواقية.

للوطن، تعزيزا للوحدة الوطنية وتحقيقا لتطلعات المواطن وتفويت الفرصة عن المغرضين واليائسين والمشككين.

تخفيض تسعيرة تذاكر الطائرة من وإلى الجنوب الأقصى ولو بنسبة 50% على الأقل، لجعل هذه الوسيلة في متناول كل المواطنين.

6 – الفلاحة والري:

للتفكير في بدائل عن المحروقات، يجب الرجوع لاستغلال ما أنعم الله به على الجزائر من أراضي خصبة ومياه جوفية عذبة وطاقات متجددة ونظيفة كالشمس والرياح، وهذا كله موجود في الجنوب الكبير، يجب تشجيع المستثمرين وتحفيزهم وتقديم يد المساعدة لهم، للرفع من نسبة الإنتاج الوطني أكثر وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق كذلك الغد الأفضل للبلاد والعباد.

وأخيرا – السيد الوزير الأول – أهيب بحكومتم الموقرة تشجيع المواهب وإعادة الاعتبار لسياسة التوازن الجهوي في كل المجالات، خاصة في مجال ترقية الإطارات وتشجيع الكفاءات، مع مراعاة ظروف وخصوصيات كل جهة على حدة .
شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر دحان؛ الكلمة الآن للسيد الشايب بن سعيدان..
السيد بن سعيدان ليس موجودا، فالكلمة للسيد مسعود بودراجي.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة في خطوطه العريضة، والذي يهدف إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، يشرفني – السيد الوزير

السيد الوزير الأول،

هناك عدة بلديات نائية تنتظر فك العزلة عنها منذ سنوات الاستقلال، وهي الطريق الرابط ما بين المعمورة وشلالة العداورة، الطريق الرابط ما بين سيدي عيسى والمعمورة، الطريق الرابط ما بين شنيغل وعين لقصير، حيث لم يعرف أي ترميم، لذا نطلب منكم السيد الوزير التعجيل في وتيرة الإنجاز وتحقيق ولو نسبة صغيرة من هذا المشروع المفيد والمهم.

فيما يخص قطاع الصحة لولاية المدية، هناك مشاريع كثيرة مجمدة منذ وقت طويل، منها مستشفى الأمراض العقلية ببلدية المدية وهو مشروع قديم، مستشفى محاربة الإدمان على المخدرات ببلدية المدية برنامج قديم غير منتهي، وهو حاليا متوقف، مستشفى الأمومة والطفولة ببلدية المدية برنامج قديم ولم يبدأ بعد، قسم العمليات الجراحية بعين بوسيف برنامج قديم وقد دشّن من طرف الوزير السابق السيد عمار تو ولم يستلم، مستشفى شلالة العداورة 60 سريرا، برنامج قديم جدا مدشن من طرف الوزير السابق السيد عمار تو ولم يستلم، قسم الاستعدادات الجراحية بقصر البخاري، برنامج قديم جدا مدشن من طرف الوزير السابق السيد عمار تو ولم يستلم، ومعهد باستور ببلدية المدية برنامج قديم متمم ولم يدشن لحد الآن، مستشفى تابلاط الممول من طرف السعوديين وهو شبه متوقف؛ ولهذا نرجو من معاليكم إعطاء التعليمات اللازمة بغرض تكوين لجنة تقوم بتحقيق شامل حول هذه المشاريع، بالنظر إلى أهمية هذا القطاع الحساس وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ الكلمة الآن للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
أحييكم جميعا.

إن هذه الوثيقة المعروضة أمامنا اليوم للنقاش تتعلق بمخطط عمل الحكومة، لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وتكاد تكون كسابقاتها التي ناقشناها من حيث المضمون، لكن ما يهمنا هو تطبيق هذه الوثيقة على أرض الواقع.

أثمن ماجاء به زملائي في تدخلاتهم، خاصة قطاع الصحة المريض الذي يحتاج إلى العلاج، وتفاديا لتكرارها، سأكتفي بالتركيز على بعض القطاعات فقط.

1- العدالة :

رغم تقديري للجهود المبذولة في إصلاح العدالة، إلا أن الواقع لا زال يكشف عن كثير من الممارسات غير القانونية، فليس هناك أمر وأقسى من أن يصدر قاض حكما باسم الشعب الجزائري، وهو يعلم أن ذلك الحكم جائر، ولا يتعرض لأي جزاء أو عقوبة.

إن حساسية الجزائري نحو العدالة تكرر لديه القناعة بأن مصداقية الدولة تنطلق من قوة عدالتها قبل أي شيء آخر، الكثير من ملفات الفساد التي طغت على الساحة الوطنية وشغلت الرأي العام لمدة من الزمن، لم نعد نسمع عنها أي شيء.

2- التشغيل :

هناك مفارقة لا أكاد أفهمها أو أفسر عناصرها، من جهة أصحاب الورشات والمصانع يبحثون عن الشباب للعمل، والشباب الذي يشتغل في تلك الورشات أو المصانع يغادرونها ليحضر ملف تشغيل الشباب، والدولة تقدم قرضا في إطار مشاريع تشغيل الشباب التي يفشل فيها أصحابها، إلا القليل الذين يعدون على رؤوس الأصابع، وإن نجحوا سيجدون السوق غارقة بالمنتجات الآسيوية التي لا يقدرّون على منافستها، وهذا يعني غلق وحداتهم؛ وهكذا، لا نجد شبابا للعمل والشباب يريد الربح السهل والأسرع، والدولة تنفق أموالا دون امتصاص البطالة، أريد أن أعرف تصور الحكومة لمعالجة هذا

الخلل؟

3 - ورد في المخطط أن الحكومة ستعمل على ترقية الإدارة الإلكترونية، وعلى تقريب المرافق الإدارية من المواطن، وإني أؤمن هذا المسعى وأبارك ما أمكن تحقيقه منها، لكن الإدارة الإلكترونية لا تتوقف عند مجرد استبدال الكاتب بالحاسوب وتبقى عقلية التعامل على حالها، وأريد أن أذكر هنا بحجم الوثائق التي يتكون منها أي ملف إداري عادي الذي تشترطه كل الإدارات، بينما الإدارة الإلكترونية يفترض التعامل بالأوراق في أضيق الحدود، وإذا كان التعامل بالبريد الإلكتروني وهو أبرز مظاهر الإدارة الإلكترونية، فإن استجابة الإدارة الجزائرية لهذه التقنية لا تختلف عن استجابتها للهاتف عندما يحاول أي مواطن الاتصال بها هاتفياً، غير أن الخطر الزاحف على الإدارة الجزائرية إلى جانب الممارسات البيروقراطية المقيتة التي أزهت المواطن، وهي سوسة الرشوة والجهوية المعاملات التفضيلية وهي التي ستضرب حتما بمصادقية الدولة.

4 - الفلاحة :

في الحقيقة ما حز في نفسي وأنا أطرح هذه النقطة هو أن يعقد اجتماع لمجلس الحكومة لاستيراد البطاطا؛ بدلا من تصديرها، والدولة رصدت أموالا ضخمة لتطوير قطاع الفلاحة، لكن لم يستفد منها المعنيون مباشرة بالفلاحة، وتحول معظمها إلى المضاربين والوسطاء، وقد كان من الممكن أن يحقق القطاع نتائج أفضل لو اعتمدت الدولة مقاييس صارمة في توزيع الدعم.

وما يزيد الأمر تعقيدا هو أنه في ظل وفرة الأرض والمال والماء، لا نجد الشاب الذي يخدم الأرض، وهذا يطرح بصفة جدية إمكانية استيراد اليد العاملة في الفلاحة، كما هو الأمر بالنسبة للأشغال العمومية مثلا، من جهة أخرى تعرف غاباتنا تدهورا مستمرا بفعل الحرائق التي تلتهمها من حين لآخر، إما بسبب الحرارة أو بفعل فاعل؛ وإني أتساءل عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لحماية هذه الثروة؟

كما أن الاهتمام بالتكوين المهني أصبح أكثر إلحاحا لعدة أسباب منها: انعدام اليد العاملة المختصة والمؤهلة في جل الميادين، وعزوف التلاميذ عن التوجيه للتكوين، وتضخم البطالة في أوساط الشباب شبه جماعيين ولهذا نرى أنه من المحتم للجوء إلى التوجيه الإجباري للتلاميذ نحو التكوين المهني ابتداء من المتوسط، بل حتى في الابتدائي إذا لزم الأمر، وذلك وفق خطة وطنية منسقة ومنسجمة من مختلف القطاعات المعنية، لتفادي سياسة الهروب إلى الأمام، بدفع ملايين الشباب البطال بدون تكوين.

5 - وفي الأخير، لاحظنا جميعا حملات التنظيف التي تمت في الولايات، والتي أشرف عليها الولاة بأنفسهم، وإني أتساءل ألم يكن من الأفضل إسناد هذه المهمة إلى القطاع الخاص ومراقبته.

السيد الوزير الأول،

هناك الكثير من النقاط التي أردت طرحها في هذه المناسبة، والوقت لا يسمح بذلك، والمعروف عنكم أنكم رجل ميدان لا ترغبون في...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب، الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان يحيى.

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نهني السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي على نيل ثقة الرئيس، لمواصلة العمل الذي قامت به الحكومة السابقة؛ وهنا ننوه بالمجهودات الجبارة التي قامت بها من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

إن بيان مخطط الحكومة المعروف أمامنا للإثراء والنقاش، والذي يعتبر آلية لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، حيث يعتبر حلقة وصل بالنسبة للمخططات الخماسية السابقة، وحيث نحن على مشارف نهاية المخطط الخماسي 2010-2014 والذي رصد له غلاف مالي معتبر، لا بد من الوقوف على بعض المحطات، حتى يتم تمحيص النتائج المنبثقة من تنفيذ هذا البرنامج، خاصة وقد مضى أكثر من سنتين ونصف على تطبيقه، ومن ثم الاستعداد لتنفيذ ما هو باق منه؛ ومما لا شك فيه أن كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، تهدف عامة إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، من تحسين القدرة الشرائية وامتصاص البطالة وتوفير السكن وهذا ما نلاحظه من خلال الإنفاق العام للدولة في إطار المشاريع العمومية، وذلك بهدف خلق تنمية شاملة والرفع من الناتج المحلي الداخلي، وهذا ما تجلى في الواقع المحلي والوطني منذ العشرية الأخيرة.

كذلك تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوره، بخلق الثروة وتحرير المبادرات وذلك بإحداث محيط هادئ ومستقر في المنظومة الجبائية والتشريعية.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة أولى اهتماما كبيرا لاسترجاع الثقة وتعزيزها بين الإدارة والمواطن، وهذا من أجل تماسك الجبهة الاجتماعية وجعلها حصنا منيعا في مجابهة كل التحديات والأخطار المحدقة، فالوقت الحاضر يرتب علينا أكثر مما مضى الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وذلك بإزالة الفوارق الاجتماعية، بشمولية التنمية وتكافؤ الفرص في إطار دولة الحق والقانون، وإعادة الاعتبار للمرفق العمومي، حتى يؤدي دوره على أحسن وجه ممكن، ابتداء من البلدية وهي القاعدة الأساسية التي لها استقبال مباشر مع المواطن، فلا بد من تأطيرها بالعنصر البشري المؤهل، خاصة وأن بعض الإحصائيات تشير لعجز أكثر من 1.000 بلدية رغم التطهير الذي تم سنة 2010، لقد حان الوقت لإعادة

النظر في الجباية المحلية والوطنية.

سيدي الرئيس،

إن الأمن الغذائي يعتبر أحد ركائز الدولة وضمن المتغيرات التي تحدث بالقرب منا أزمة مالية، والتقارير الصادرة عن بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة التغذية والزراعة والتي تشير إلى حدوث أزمات غذائية في القريب العاجل، لعدة أسباب مختلفة وحتى نكون في مأمن عنها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لا بد من إعادة بعث النظر في النشاط الفلاحي وتدعيمه عن طريق مكننة القطاع بالهياكل والتقنيات الحديثة، حتى نتمكن من تقليص فاتورة الغذاء التي تتجاوز 02 مليار دولار، والحفاظ على الأراضي الفلاحية وهي المصدر الدائم، خاصة الموجودة ضمن المحيطات المستقية، من زحف الإسمنت ومستودعات لتخزين السيارات المستوردة وتحويلها عن الوجهة المخصصة لها، كذلك توسيع المساحات المسقية، خاصة في ظل وجود أكثر من 60 سدا حاليا لكسب الرهان الغذائي، كذلك تدعيم الوطنية الاقتصادية، سواء كان القطاع العام أو الخاص، كونه اللبنة الأساسية في تحريك الدورة الاقتصادية وامتصاص البطالة وخلق تنافسية إبداعية، وذلك لتدعيم الخزينة العمومية بإيرادات إضافية خارج المحروقات ومحاربة التضخم والرفع من نسبة النمو.

كذلك تجسيد المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد لا بد من تجسيد منطقة بلارة بجيجل التي طال أمد تجسيدها، خاصة وأنها تتوفر على مرافق هامة من ميناء وسكة حديدية ومحطة لتوليد الكهرباء.

سيدي الرئيس،

إن الحضيرة الوطنية تدعمت وتتوفر على أكثر من 06 ملايين مركبة، وهذا ما يحتم على القطاعات المعنية تمديد الطرقات الاجتنبية، وازدواجية الطرقات الوطنية وربطها في كل الولايات والموانئ الاقتصادية لتسهيل الحركة الاقتصادية، وتطوير النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية لتحقيق الضغط الحاصل على شبكات الطرقات الوطنية

الظروف، وهنا أثنى المبادرة التي قامت بها الحكومة من خلال الوصاية، حيث فتحت قنوات الحوار، والاستماع باهتمام لمنتسبي القطاع الصحي للتكفل بانشغالاتهم.

ومن خلال ما لحظناه في مخطط عمل الحكومة أن هناك توفيراً للأطباء الأخصائيين، غير أنه بولايتنا مازلنا نفتقر لبعض الأخصائيين، فبالإضافة إلى التدابير المتخذة، ينبغي تعزيز الطب الوقائي والاستعجالات وتحسين الخدمات الطبية خاصة على مستوى الاستقبال والاستعجالات. تنظيم سوق الأدوية للقضاء على الندرة ومحاربة المضاربة في الدواء ومعاقبة المتسببين. سيدي الرئيس،

أما فيما يخص قطاع السكن والعمران، فقد تطرق بيان ومخطط عمل الحكومة إلى برنامج مهم في مجال السكن والعمران، لما أنجز سابقاً وما سيتم إنجازه على المدى القريب، وفي هذا الإطار وإضافة إلى التدابير الملاحظة المتخذة نرى ما يلي:

ضبط التزامات المرقين العقاريين من حيث الأجال والنوعية، مع تنظيم سوق العقار والتصدي للمضاربة.

تسطير رزمة زمنية نهائية للقضاء على البيوت القصديرية والهشة.

تنظيم أسواق مواد البناء خاصة الإسمنت والحديد، لتكسير المضاربة والأسواق الموازية. سيدي الرئيس،

أما عن قطاع السياحة، فإنه بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت والأموال الطائلة التي صرفت في سبيل النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي والحساس، فإنه لم يتم إلى حد الآن تحقيق النتائج المرجوة والمتوخاة من قطاع السياحة؛ ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمواصلة تشجيع الاستثمار السياحي، وتقديم التسهيلات الضرورية للمستثمرين، ومحاربة الظواهر البيروقراطية التي من شأنها أن تتسبب في تعطيل القطاع السالف ذكره.

والتقليل من حوادث المرور وتقريب المسافات، وفي هذا الصدد نطالب بالإسراع في تجسيد الطريق الاجتبابي جن جن - سطيف في القريب العاجل، لرفع العزلة عن هذه الولاية الساحلية. تلکم هي مداخلتي، دتم في خدمة البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الرحمان يحيى؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بوقرة.

السيد عبد القادر بوقرة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام على الجميع ورحمة الله تعالى وبركاته. في البداية، أهنيء السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة على الثقة التي وضعها فيكم السيد فخامة رئيس الجمهورية؛ إن ما تم عرضه في مخطط عمل الحكومة، يمثل حقيقة عملاً جباراً بكل المقاييس.

فاستعادة السلم والمصالحة الوطنية، وإطلاق المشاريع الكبرى، والطموح الصناعي، ورفع تحدي السكن، وتطهير قطاع المالية العمومية، والتقليص من الشرخ الاجتماعي، وإصلاح قطاع العدالة من خلال إعادة النظر في العديد من القوانين ومراجعتها وتعديلها، وإصلاح المنظومة التربوية، بما يتماشى وتطلعات البلاد، إضافة إلى إصلاح الإدارة والعمل على تقريبها من المواطن، ومحاربة الرشوة والفساد، والنهوض بالفلاحة، كلها إنجازات تستحق التنويه.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فلا يفوتني بهذه المناسبة سوى التنويه بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها السلطات العليا في سبيل توفير الخدمة الصحية المناسبة، وكذا توفير أحسن الظروف للسلك الطبي من أجل القيام بواجبه في أحسن

لبناء جزائر العزة والكرامة.

وفقكم الله - سيدي معالي الوزير الأول وطاقم حكومتكم - لما فيه خير للجزائر وشعبها الأبى، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بوقرة؛ الكلمة الآن للسيد لخضر سيدي عثمان .. إنه غائب، إذن الكلمة للسيد طه حسين شوية.

السيد طه حسين شوية: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول الفاضل، السيدات والسادة، معالي الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة أسرة الإعلام، السادة الضيوف، السلام عليكم وأسعد الله مساءكم.

أولا، أهنيئ السيد معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي على الثقة التي وضعت في شخصهم، من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية، وكلنا امتنان وفرحون بهذا التعيين الذي نستبشر به خيرا للبلاد والعباد.

وبعد التهنئة، بودي - أولا ومن هذا المنبر - أن أشكر بعض أعضاء الطاقم الحكومي السابق الذين قدموا مجهودات كبيرة وساهموا أيضا في استقرار هذه البلاد لاسيما السيد وزير التربية الوطنية السابق الذي أنجح البلاد حتى من الربيع العربي في جزائرننا الحبيبة، من خلال امتصاصه غضب أبناء الثانويات، وحفاظا على مستقبل الجزائريين ساهم بالكثير، ساهم في استلام وتنمية الجزائر وتنمية هذا الوطن من خلال المؤسسات من ابتدائيات وإكمائيات و ثانويات، وساهم أيضا في تنمية العنصر البشري وأنقذ الوطن حتى من بعض الممارسات التي كادت أن تؤدي بالجزائر إلى الهاوية.

إذن السيد الوزير، أنتم تكلمتم عن استرجاع ثقة الشعب، فأقول من هذا المنبر إن استرجاع ثقة

كما يجب أيضا تقديم التسهيلات لفائدة السياح الوافدين نحو الجزائر، من أجل خلق حركة سياحية نشطة ببلادنا، واللاحاق بركب الدول التي عرفت نهضة رائدة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، فإن الحكومة بات عليها العمل أكثر، من أجل الإسراع في مراجعة قانون الإعلام الذي يتوخى منه المواطن والأسرة الإعلامية الكثير، خاصة فيما يتعلق بقطاع السمعي البصري، سيما وأن العالم - كما يقال - أصبح عبارة عن قرية نتيجة الثورة التكنولوجية الرهيبية. فالجزائر التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال وحققت الكثير، رغم قصر عمر الاستقلال المقدر بـ 50 سنة، ليس مسموحا لها بأن تبقى معزولة عن هذا العالم، وعليها أن تساير وتواكب هذه الثورة التكنولوجية، والاهتمام أكثر بقطاع الإعلام الذي عرف ويعرف الكثير من التقديم. سيدي الرئيس،

أردت أن أعرج على ظاهرة وبدون شك أصبحت تقلق الجميع، وهي ظاهرة المخدرات، التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على شبابنا، وما ينجر عنها من تخريب للاقتصاد والعقول، وظهور الجريمة المنظمة وغير المنظمة، وكذا الفساد الأخلاقي، لذا يستوجب علينا وعلى كل القوى الحية في البلاد أن تقف وقفة حزم عن طريق التوعية لمحاربة هاته الآفة الخطيرة.

سيدي الرئيس، أما فيما يخص قطاع التشغيل، فبالرغم من المجهودات المبذولة باستحداث مناصب شغل، إلا أن البطالة أخذت منحى تصاعديا، فهناك الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين، يعانون من هذا المشكل العويص.

سيدي الرئيس، إن المتأمل في مخطط عمل حكومتكم المنبثق أصلا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، يجد بأنه برنامج طموح وشامل، يمس مجالات الحياة، يتطلب تضافر جهود الجميع، من أجل تجسيده على أرض الواقع وتحقيق آمال وطموحات المواطنين،

صراحة بأن التباين الظاهر في التنمية التي أصبحت تعبر عن نفسها من ولاية إلى أخرى صنف بعض الولايات إلى أقطاب، في حين أن بعض الولايات أصبحت ولايات من الدرجة الثانية وأصبحت هذه الولايات وكأنها رافد من روافد هذه الأقطاب.

فمتى يتم الالتفات بعناية أكثر للولايات الداخلية وولايات الجنوب؟ وبتصنيفنا لهذه الولايات، نكون في المستقبل قد صنفنا مواطن هذه الجزائر إلى مواطن من الدرجة الأولى ساكن في هذه الأقطاب، ومواطن من الدرجة الثانية يقطن في الولايات الداخلية وولايات الجنوب.

أما بالنسبة للصحة، على سبيل الحصر، فإن ولاية أم البواقي لم يزرها وزير للصحة منذ حوالي 6 أو 7 سنوات، هناك ملحقة لمعهد باستور، أنجزت ربما منذ أكثر من سنتين ولم تدشن.

مستشفى دامت أشغال الترميم به مدة 12 أو 14 سنة ولم يدشن، مشاكل عويصة يعانها المواطن في ولاية أم البواقي، لاسيما الأطباء الأخصائيون سيما في مصلحة التوليد.

أما بالنسبة للتجارة، فأقول للسيد معالي الوزير الأول، يجب التفكير في إعادة النظر في دفتر الشروط بالنسبة لاستيراد السيارات، هذه السيارات التي لا تتوفر حتى على المقاييس التي تؤمن المواطن، حين نرى حظيرة السيارات ونرى نوعية السيارات ربما حتى الذين صنعوها...

السيد الرئيس: شكرا للسيد طه حسين شوية؛ والكلمة الآن للسيد محمد لزهر سحري.

السيد محمد لزهر سحري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
معالي السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،

الشعب عبر المجالس المنتخبة، في ظني، لا يتم إلا - لا أقول - بتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة، ولكن أقول باسترجاع بعض الصلاحيات للمجالس المنتخبة التي سلبت منهم سابقا.

فعلى سبيل المثال رئيس البلدية، ونحن مقبلون على استحقاقات 29 نوفمبر، هذا رئيس البلدية الذي أصبح يخاف في مكتبه حتى من - ربما لا أقول - الشتم ولكن الضرب.

يجب أولا توفير الحماية لهذه المجالس المنتخبة. إعادة النظر في تعويضات المجالس المنتخبة. وضع الثقة التامة في المجالس المنتخبة، مع رعاية الرقابة الإدارية من وصاية ورقابة العدالة، لكن بدون ثقة لا أقول مطلقة - حتى ولو كانت ثقة نسبية - لكن كل الثقة يجب أن توضع في المجالس المنتخبة وتحاسب هذه المجالس المنتخبة نظرا للثقة التي وضعها فيها الشعب.

رئيس البلدية الذي يفترض بأن له صفة الضبطية القضائية، في بعض الأحيان يستدعى حتى من طرف الشرطة.

توفير الإمكانيات لهذه البلديات، أتكلم هنا على ميزانيات البلديات، لما نقول إن ميزانيات البلديات هي في عجز مالي، صحيح، فيه عجز مالي، ولكن كيف يمكن محاربة هذا العجز المالي؟ هل عن طريق الخزينة العمومية؟ أقول لا! لا يمكن محاربة العجز المالي إلا عن طريق إصلاح الجباية المحلية.

يمكن إعادة النظر في الجباية المحلية لأنها الوحيدة التي بإمكانها إنقاذ الهاجس المادي بالنسبة للبلديات، ليس عيبا أن نقول هذه بلدية فقيرة ولكن العيب أن نقول هذه بلدية غير نظيفة! في ظل غياب الإمكانيات يجب دعم حظائر البلديات، وزارة البيئة وحدها لا تستطيع أن تعمل شيئا، هنا دور الجماعات المحلية، لكن في ظل غياب الإمكانيات المادية والبشرية اليوم حتى حظائر البلديات تعمل بالشبكة الاجتماعية، فيجب التفكير في إعادة توظيف بعض الموظفين، خاصة بالحظائر وتمكين هذه الحظائر من العتاد.

أتكلم عن التنمية: بالنسبة للتنمية أقولها

صعوبات ومشاكل كثيرة، حيث تميز الإنتاج بالتذبذب والضعف وذلك راجع إلى :

– إمتداد المجال الصحراوي فوق مساحة تفوق المليون كـم² ويفوق 90% من المساحات العامة.

– إنجراف التربة وظاهرة التصحر التي تهدد 32 مليون هكتار من الأراضي.

– تفشي ظاهرة البيروقراطية في الأجهزة الإدارية.

تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها.

السؤال، السيد الوزير الأول، هل هناك مخطط جاهز من طرف حكومتكم لمكافحة التصحر؟ وهل سياسة التغذية وسياسة تطوير الفلاحة – كما وردتا في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرامج الخماسية – بالنظر إلى ما أنجز إلى حد الآن، سيؤدي إلى عصرنة وتطوير الفلاحة، وبالتالي تغطية العجز الغذائي في بلادنا؟

إن نجاح الإجراءات التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير، تتطلب حرصا شديدا للارتقاء بتلك الإجراءات الظرفية إلى مستوى الاستراتيجية التنموية الحقيقية، وذلك بالانتقال السريع إلى انتهاج سياسة تنموية، تركز على تطوير الموارد البشرية والاستغلال الأمثل للموارد العقارية، التي تتوفر عليها الجزائر من أراض شاسعة والعودة السريعة إلى استغلال الفضاءات والعقارات الصناعية، والسكنات الشاغرة التي كبدت الخزينة العمومية خسارة بالملايير، من جراء عدم استعمالها، إلا أننا نسجل أنه تم الاستعمال الأمثل لرأس المال المادي، وتحرير المبادرات الفردية والجماعية نحو المساهمة الجادة في بناء منظومة تكنولوجية وطنية.

فحل إشكالية البطالة التي يعانيها المجتمع الجزائري، يتطلب شروع الحكومة في تصحيح الخلل المسجل منذ سنوات على مستوى الاقتصاد الجزائري، الذي يعني الإسراع في تطوير الموارد

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقدم بالتهاني الحارة إلى الوزير الأول وطاقمه، وأتمنى لهم النجاح في مهامهم النبيلة، لأن نجاحهم هو نجاح الجزائر والجزائريين.

إن البرنامج المعروض أمامنا، إنما هو في الحقيقة إلا استكمال للبرامج الحكومية السابقة، ومخططاتها المختلفة والمنبثقة أساسا من البرنامج العام لرئيس الجمهورية، والهادفة إلى استكماله وتجسيده على أرض الواقع.

فبعد الاطلاع على محتوى الوثيقة الحكومية، فإننا نوصي بجملة من الإجراءات، مع طرح بعض الانشغالات وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للقطاع الفلاحي: يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي، تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج للمواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يستدعي اللجوء في الكثير من الأحيان إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان، حيث يعمل على إضعاف أرصدها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن تبعيتها.

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي له ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي، وانعدام التخطيط الاستراتيجي للإنتاج التكامل على المستوى القومي، خاصة في الميدان الزراعي.

ومن هنا، فإن حل المشكل الغذائي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني، بالتوسع في الاستثمار الزراعي، بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء، وتحقيق ذلك يكون بدعم التكامل الاقتصادي، الزراعي، والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحد من حالات التنافر والتضارب، والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية.

لقد واجهت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهـر سحري؛ الكلمة الآن للسيد أحمد حمدي.

السيد أحمد حمدي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد معالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المقدم لنا والذي هو تنفيذ لبرنامج رئيس الجمهورية خلال الخماسي الحالي، يحمل في محاوره مشاريع طموحة لمعالجة انشغالات المواطنين، وإرساء دولة القانون والحكامة والإصلاحات، في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المجال الاجتماعي.

إن اهتمام الدولة بالمجال الاجتماعي، يعبر عن الترجمة الحقيقية لما هو معتمد في إطار مداخل الدولة، الممثل في الاعتماد على المحروقات، ومن هذا المنطلق أريد أن أتدخل في المحاور التالية:

إن البطء والتأخر في إنجاز المشاريع الذي يتسبب فيه الجانب البشري: مكاتب دراسات، الإدارة، لجان الصفقات، القوانين والتنظيمات، رغم توفير الجانب المالي المريح والأرض وكل الوسائل والأدوات الأخرى المادية التي تساهم في إنجاز المشاريع، وبالخصوص في مجال السكن والمرافق العمومية فمثلا في السكن الاجتماعي، فبالنسبة للولاية، ولاية أدرار نجد أن السكن الاجتماعي مقتصر على مقر البلديات، رغم أن نسبة أكثر من 70% من المواطنين يسكنون في القصور، القصور ليس معناها القصور وإنما هي قرى تدعى القصور، والمواطنون بهذه المناطق ذوو الدخل المتوسط لا يستفيدون ربما من سكنات أخرى، وهذا السكن الاجتماعي لماذا لا يبنى في هذه القصور؟ بسبب أنه لا توجد بها تهيئة ومرافق، مثل قنوات الصرف الصحي، والطرق، وبالتالي تبقى

البشرية وتنشيط المؤسسة الوطنية العاطلة والاستغلال الأمثل للعقار الصناعي، وغير المستغل، وفي هذا الإطار أريد أن أفتح قوسا بالنسبة لهذا الموضوع - سيدي الرئيس - لأنه يوجد في ولاية قالمة - في دائرة بوشقوف بالضبط - معمل خاص بإنتاج الخميرة، أردت أن أتطرق إلى هذا المعمل لأن كل منتج لما ينجز مشروعاً أول ما يفكر فيه هو وضع المنتج في السوق، هل تستطيع سلعته أن تجلب له فائدة بالنسبة للجزائر السوق رائجة، والدليل على ذلك أن كل الشركات الأجنبية عيونها موجهة للجزائر؛ والجزائر من خلال هذه المادة خاصة، تستورد سنويا ما قدره 100 مليون أورو.

100 مليون أورو - سيدي الرئيس - إذا صرفناها بالسعر المتداول اليوم تصبح 1.000 مليار، هذه الأموال، 100 مليون أورو تدعم الشركات الأجنبية على حساب الخزينة الوطنية؛ والجزائر تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية هائلة وجامعاتنا توفر لنا سنويا الآلاف من الإطارات المختصة في عدة قطاعات، ونحن أصبحنا عاجزين عن إنتاج مادة الخميرة ونستوردها من الخارج، هذا مشكل!

المشكل الثاني، يوجد معمل خاص بإنتاج الدراجات والدراجات النارية، يتربع على 15 هكتارا، وداخل هذا المربع توجد أكثر من 500 ماكينة منها التحولات الرقمية آلات التفريز، منها آلات التلميس، منها المنشار الميكانيكي... إلخ، المعمل هذا معطل منذ سنوات، ونحن ننتظر وصول شركات أجنبية كي تعيد تسييره، هاته الشركات انتظرناها طويلا لكنها لم تأت، قلنا بأن هناك شركة ألمانية كان من المقرر أن تأتي لكي تتكفل بهذا المصنع فينتج هذه الدراجات النارية، لكن لهذا اليوم سنوات مرت ولم نر شيئا 15 هكتارا اليوم بمعنى سعر المتر المربع الواحد يساوي 20 ألف دينار أي مليونين، يعني الهكتار الواحد يساوي 20 مليارا، هذه أموال كاملة مجمدة ولم تستغل، إذا أردنا أن نحسب الفارق الذي يمكن ربحه لكل هاته الأموال المجمدة، وهذه قطرة ماء...

دائماً هذه القصور محرومة من هذه المرافق .

بالنسبة للسكن الريفي هو مشجع وهو النمط الذي يخدم السكان بصفة كبيرة، لكن هذا النوع من السكن يفتقر إلى المرافق لأن صاحب قطعة أرضية ببستانه يريد إعادة بناء منزله الطوبى، فيستفيد من إعانة الدولة دون أن يستفيد من المرافق.

بالنسبة لبيع الأراضي أو التجزئات، فمنذ شل عمل الوكالة العقارية الولائية بقي هذا العمل غير موجود، وأنا أطرح سؤالاً - والطاغم الحكومي يعرف كل المنطقة - أيعقل في دائرة برج باجي مختار - وهي منطقة حدودية التي نرى من الواجب أن تعزز وتثبت فيها المواطنة، نظراً لكونها ذات حدود مع الساحل - أيعقل أن نقول للمواطنين لا نبيع لكم قطعة أرضية 10 على 10؟ هذه منطقة شاسعة وشاسعة جداً، نحن لسنا في حيدرة أو العاصمة، نحن في منطقة حيث لا بد أن نعزز مواطنة هؤلاء الناس، وأن نمي المنطقة وهم لا يريدون إلا شراء قطعة أرضية، لا يريدون سكناً، أو أموالاً، يريدون قطعة وينجزون سكنات بأنفسهم.

المرافق الاجتماعية الأخرى قلنا غير مستفيدة منها أغلب القصور، هناك 294 قصراً مقابل 28 بلدية، يعني أن كل هذه المرافق في 28 منطقة لا تمثل 30% من سكان الولاية، و294 قصراً محروماً من هذه المرافق، الإنارة العمومية، قنوات الصرف الصحي، الطرق، الأرصفة... إلخ، رغم أن في بعض مقرات البلدية، المقر هذا لا يمثل حتى 10% من سكان البلدية وتجد أن الأرصفة والقنوات تعاد 10 مرات في حين مناطق أخرى لم تستفد منها.

بالنسبة للتعليم العالي والصحة، نجد خاصة في المرحلة الأخيرة هناك إنجازات بالنسبة للمرافق الصحية، المصحات خاصة وبناء سكنات بجانبها، لكن هذه المصحات والسكنات بقيت مغلقة نظراً لعدم وجود العامل البشري الذي يقوم بالجانب الصحي، أما بالنسبة للأطباء المختصين فلا بد أن نقترح اقتراحاً، نحن موجودون هنا، درسنا لدى ممرنين متخرجين من الكتاتيب والحمد

لله.

اليوم هؤلاء الناس الذين هم في الجنوب وفي الصحراء، الذين لهم معدلات قريبة تؤهلهم للدخول إلى كلية الطب لا بد أن يرخص لهم حتى يستقروا في هاته المناطق، ترخيص من الوزارة لأن شخصاً عنده معدل 9.5 وآخر عنده 10، فرق قليل؛ وبالتالي يرخص له كي يلتحق بكلية الطب أو يرخص له دراسة التخصص لأن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يوفر الاستقرار في هذه المناطق.

بالنسبة للإمكانيات الطبية والنقل...

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد حمدي.

أعتقد أننا استمعنا إلى أغلب الزميلات والزملاء المسجلين، وسنتوقف عند هذا الحد؛ وغداً - إن شاء الله - على الساعة العاشرة والنصف صباحاً، سنكمل ماتبقى، وبعدها نعطي للسيد الوزير الأول فرصة الإجابة على أسئلة وانشغالات السيدات والسادة الأعضاء، وذلك على الساعة الرابعة والنصف مساءً؛ شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً**

ملحق

1 – تدخل كتابي للسيد سعيد عروسي

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

المواطنين وفي مقدمتهم والي ولاية الطارف الذي قدم مجهودات مضيئة وقدم يد العون والمساعدة للمواطنين لاسيما المتضررين منهم وعلى كافة الأصعدة، والمساهمة بشكل فعال في إزالة آثار الكارثة، كما لم تتأخر الحكومة في التعبير عن تضامنها الفعال مع المتضررين من خلال الزيارات الميدانية ومعاناة الأضرار واحتياجات المواطنين، وفي تقديم السيد الوزير الأول الحالي والسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، وهو ما سمح بتسطير برنامج استعجالي لكل القطاعات لاسيما المتضررة منها.

وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن هذا البرنامج كان بإمكانه أن يشكل إقلاعا اقتصاديا وتنمويا وينهض بالولاية، غير أنه - مع الأسف الشديد - لم ير النور، بسبب سوء تسيير بعض المسؤولين التنفيذيين الذين لم يكونوا في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم ولم يكن همهم وضعه حيز التطبيق.

وهنا نتساءل عن الأموال الطائلة المخصصة للبرنامج الاستعجالي للولاية لتنميتها لفائدة مواطنيها؟ وخاصة منها مديرية البناء والأشغال العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

في هذا الشأن، يجب التنويه بالخطوة الإيجابية التي قام بها السيد الوالي تجاه أولئك المسؤولين الذين لم يقوموا بواجبهم، من خلال تجميد نشاطهم وهو إجراء نباركه وندعمه، إذ لا بد من اختيار الأشخاص الذين يهمهم فعلا بناء الوطن وتحقيق طموحات المواطنين ورغبة الدولة في الوصول بالبلاد إلى المستوى المنشود.

ونحن بصدد مناقشة مخطط الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وقبل طرح انشغالاتي، لا بد من توجيه التهنية إلى كافة أعضاء الحكومة متمنيا لهم التوفيق في مهامهم النبيلة وتحقيق ما يصبو إليه المواطن الجزائري، عموما، وسكان ولاية الطارف خصوصا، من خلال مخطط الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والوصول إلى الأهداف المسطرة، وبالعودة إلى موضوع تدخلتي الذي يتعلق ببعض الانشغالات التي أراها هامة وتستحق التوقف عندها لإيجاد الحلول اللازمة لها.

تتوفر ولاية الطارف على ثروة غابية معتبرة لها أهميتها الاقتصادية والطبية، والتي يرتكز اقتصادها على الفلاحة وتربية المواشي، يجعلها موقعها وطبعتها الخلابة قطبا سياحيا هاما إلى جانب الولايات الأخرى، إذا ما استغلت هذه المزايا أحسن استغلال.

وفي هذا السياق، نتمنى أن تتعزز هذه الولاية عندما توصل بالطريق السيار شرق - غرب، بل فضلا عن هذا سيفتح هذا الطريق آفاقا واسعة أمام الشباب العاطل عن العمل في هذه الولاية والمساهمة في التنمية المستدامة، وهو ما يتطلع الشباب إليه بشغف، شغلهم الشاغل، هذا إلى جانب ما يمكن أن يتحقق من استثمارات في المنطقة.

السيد الوزير الأول،

لا بد من التذكير بما قامت به الدولة في مجالات كثيرة لاسيما عند حدوث الكوارث الطبيعية كتلك الفيضانات التي اجتاحت الولاية في شهر فبراير الماضي، والتي وقفت فيها السلطات الولائية مع

نتمنى من السادة الوزراء – لاسيما السيد وزير الأشغال العمومية والسكن – إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه الولاية وانشغالات مواطنيها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تعد ولاية الطارف ولاية فقيرة تستحق أن نوليها المزيد من الاهتمام وتستحق أن نقدم لها الدعم والمساعدة لإخراجها مما هي فيه من تخلف، نعم، إنها فعلا تحتاج إلى تنمية حقيقية في كافة المجالات تنهض بمستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وهو ما يتمناه مواطنو هذه الولاية وينتظرون المساهمة فيه وخاصة السكن الريفي والتهيئة العمرانية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

في ختام تدخلتي هذا، أشدد مرة أخرى على ضرورة التكفل بالانشغالات المواطنين على مستوى الوطن لاسيما مواطني هذه الولاية وتلبية احتياجاتها، وتنشيط التنمية فيها.

إننا نشد على أياديكم ونقف معكم من أجل تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي نرى فيه برنامجا طموحا والطريق إلى الخروج من التخلف، وأنا على يقين بأنكم – معالي الوزير الأول – ستؤلون ما تستحقونه من اهتمام.

نهنتكم مرة أخرى – السيد الوزير الأول – ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- أسئلة كتابية

يطيب لي أن أنهي إلى علمكم، بأنّ المعني بدفع التعويضات في الحكم المشار إليه أعلاه، هو المدعو محمد أحمد حسين إبراهيم، أحد رعايا الصحراء الغربية وأفراد جيشها، وبأنّ مصالح وزارة العدل سبق لها أن دلتّ ذوي حقوق الضحية معذاري الطيب والطرف المدني صافي بلال، على المؤسسة الموجودة بها، وهي مؤسسة إعادة التربية بوهران، حيث لا يزال، ويمكنهم مباشرة إجراءات تنفيذ الحكم ضده. وتقبّلوا منّي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، خالص التّحية والتّقدير.

الجزائر، في 12 مارس 2012

الطيب بلعيز

وزير العدل، حافظ الأختام

(2) السيد كمال بلخير
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالية نصه:
لقد أقرت الحكومة في فترة سابقة برنامجا متكاملا في إطار سياسة تنشيط وتفعيل المناطق الريفية وهذا بهدف تثبيت الفلاح في محيطه الطبيعي مع عصرنة طرق وأساليب الكسب والعمل، وقد وضع

(1) السيد محمد يحيوي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام

تحية طيبة وبعد،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير العدل، حافظ الأختام السؤال الكتابي الآتي نصه:

لطفًا معالي الوزير المحترم،

لقد ألمني كثيرا أن أرى جزائريين بأيديهم حكم قضائي باسم الشعب الجزائري يطرقون الأبواب لتنفيذ حكم صدر في 13 جوان 1995.

لذا أتوجه إليكم معالي الوزير بالسؤال التالي:
إلى أين يتجه هؤلاء للحصول على التعويضات الواردة في الحكم القضائي؟

الجزائر، في 29 جانفي 2012

محمد يحيوي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
إجابة عن سؤالكم الكتابي، المشار إلى تاريخه في الموضوع جانبه، والمتعلق باستفساركم عن الاتجاه الذي يسلكه ذوو حقوق الضحية معذاري الطيب والطرف المدني صافي بلال، لتنفيذ الحكم الصادر بتاريخ 13 جوان 1995 فيما قضي لهما به من تعويضات؟

تقبلوا، السيد الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 03 جويلية 2012

كمال بلخير
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤالكم الكتابي رقم 175، والمتعلق بأسباب عدم تنفيذ برنامج التنمية الريفية بشقيه الفردي والجماعي، خاصة في ولاية سكيكدة، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

تقوم استراتيجية التجديد الريفي على مسعى تساهمي يشرك الأسر الريفية في عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ففي هذا الإطار، حددت ولاية سكيكدة هدف إنجاز 278 مشروعاً جوارياً للتنمية الريفية المندمجة إلى غاية سنة 2014، منها 186 مشروعاً للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

تؤكد الحصيلة التي تم إعدادها في نهاية شهر سبتمبر 2012 على وجود 196 مشروعاً والمصادقة وانطلاق 147 مشروعاً.

وكان أيضاً من المنتظر أن يخص البرنامج 23 بلدية، بينما مست عملية التنفيذ 38 بلدية و 75 قرية. بالنسبة للأعمال الفردية، التي مس الجزء الأول من البرنامج ولاية سكيكدة، فقد جاء الإنجاز كما يلي:

بالنسبة لسنة 2009 (أي 100% من الإنجاز):

– 147 وحدة تربية النحل لـ 147 مستفيداً،

– 53 وحدة لتربية الأبقار لـ 53 مستفيداً،

– 99 وحدة لتربية الأغنام لـ 99 مستفيداً،

– 17 وحدة لتربية الماعز لـ 17 مستفيداً.

بالنسبة لسنة 2010 (أي 100% من الإنجاز):

– 609 هكتار لغرس أشجار الزيتون لفائدة 543

مستفيداً موزعين على 35 بلدية و 41 قرية.

هذا البرنامج (برنامج التنمية المستدامة P.P.D.R.I) لمدة 05 سنوات، أي في إطار مخطط خماسي، وتمحور آنذاك وفقاً لآليتين أثناء تطبيقه الآلية الأولى هي اعتماد المشاريع الجماعية كهدف أول والآلية الثانية هي التدعيم الفردي، وذلك بمنح الفلاح أو المربي (l'éleveur) مشاريع تتناسب وإمكانياته وقد تنوعت المشاريع الفردية بين الأبقار الحلوب (les vaches laitières) والأغنام والنحل هذا بالنسبة للمربين، غرس الأشجار المثمرة لاسيما الزيتون بالنسبة لأصحاب الأراضي الفلاحية، وقد وضعت إجراءات معينة قبل منح أي مشروع فردي وذلك باعتماد إدارة الغابات على تقسيم المقاطعات في البلدية الواحدة وتعيين منشط (Animateur) يقوم بتحسيس الفلاح بأهمية العملية العملية وإحصاء وتسجيل الراغبين في هذه العملية.

كما أشركت جميع الفعاليات عند اعتماد قوائم المستفيدين من سلطات محلية (بلدية - دائرة) وجمعيات مختصة إلى غير ذلك، إلا أن النتيجة في ولاية سكيكدة - مثلاً - أنه وبعد استفاد جميع الإجراءات السالفة الذكر لم يتم إلى حد الساعة تنفيذ ومنح المستفيدين أي مشروع منذ سنة 2010، أي أن المخطط الخماسي المتعلق ببرنامج التنمية الريفية المستدامة (2010-2014) لا يزال يراوح مكانه، ولم يتم تنفيذه سواء ما تعلق منه بالمشاريع الجماعية والفردية علماً بأن إدارة الغابات وبعد إعداد قوائم المستفيدين والتصديق عليها من طرف الفعاليات (خلية التنشيط بالبلدية، خلية التنشيط الولائية).

أصبحت إدارة الغابات في حرج أمام المستفيدين والذين بلغوا عن طريق الإدارة، وكذا عن طريق إلصاق القوائم باستفادتهم من هذا البرنامج.

وعليه فإن سؤاله هو:

ما هي أسباب عدم تنفيذ هذا البرنامج بشقيه الفردي والجماعي في ولاية سكيكدة؟

وهل هناك عراقيل إدارية وتقنية أم ماذا؟

المادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً هذا نصه:

يلعب الهاتف النقال دوراً أساسياً في عنصراً الحالي في التواصل وتقريب المسافات، لكن ورغم ذلك تعاني ولاية إيليزي ذات المساحة الشاسعة والمسافة البعيدة من مشاكل في هذا الشأن، نتيجة الانقطاعات المتكررة في خدمة الهاتف ولاسيما بين مقر الولاية وبين بلدية جانت، نظراً لسوء إنجاز مشروع الألياف البصرية الرابط بينهما، مما يتسبب في الانقطاعات المتكررة للهاتف وخاصة أثناء زيارة كل مسؤولة للمنطقة، كما نسجل أن خدمة الإنترنت معطلة أكثر الأوقات. وعليه: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لتحسين أداء الهاتف والإنترنت في ولاية إيليزي؟

السيد معالي الوزير،

بمناسبة زيارتكم الأخيرة لدائرة جانت، قطعتم وعداً لتوسيع مقر البريد، غير أنه لحد الساعة لم نسجل أي توسيع لهذا المقر؛ الذي يعاني الاكتظاظ، يومياً، فضلاً عن توفر جهاز سحب آلي واحد، وهو ما يزيد من معاناة المواطن في هذا الشأن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نسجل:

– الاضطرابات في السيولة المالية على مستوى الولاية في فترات الأعياد والمواسم ونقص الصكوك البريدية وسوء اشتغال البطاقات الإلكترونية.

– نقص مناصب التوظيف في الهياكل البريدية وتدني مستوى الخدمات والاستقبال فيها.

– عدم بلوغ الأهداف المسطرة لبعض المشاريع مثل عملية أسرتك؛ حاسوب لكل عائلة؛ صيغة جديدة تسمى «أسرتك II» .

– غياب المحتويات خاصة فيما يتعلق بالتكوين. السيد معالي الوزير،

إن بلدية جانت منطقة حدودية ذات أهمية استراتيجية من الناحية السياسية ومرآة الجزائر من الناحية السياحية وعليه، من الناحية السياحية وعليه فالسؤال المطروح: هو متى ستنتقل

بالنسبة لسنة 2011 (أي 100% من الإنجاز):
– 636.5 هكتاراً لغرس أشجار الزيتون لفائدة 691 مستفيداً موزعين على 31 بلدية و 37 قرية. ونظراً للأهمية التي أولتها الأسر الريفية (السكان) للنشاطات والأعمال الفردية ولمتطلبات تعبئة الموارد المالية، فقد كرست السلطات العمومية صندوقاً جديداً خاصاً لدعم المربين وصغار المستغلين الفلاحين.

إن هذا الصندوق الجديد، الذي توشك كفاءات تنفيذية على الانتهاء، سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى تنفيذ النفقات، سيأتي بإضافات جديدة على مستوى تحسين ظروف معيشة ومدخيل الأسر الريفية.

فضلاً عن ذلك، بالنسبة للأعمال ذات الطابع الجماعي ونظراً للأجل التي منحت للتعاقد، تبنت السلطات العمومية عقد برنامج مع المؤسسة الوطنية للهندسة الريفية للفترة من 2010-2014 والذي توجد عملياته قيد الإنجاز.

وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2012

رشيد بن عيسى

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

3) السيد محمد حماني

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

بسم الله الرحمن الرحيم،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68، 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وكذا

العوائق بالإضافة إلى أعمال التخريب التي تعاني منها بعض المحطات.

ولمواجهة هذا الوضع وضمان خدمة مستمرة بجودة مقبولة، من المقرر إقامة وصلة ذات تكنولوجيا جديدة بسعة فائقة القدرة تربط بين ورقلة وتمنراست، حيث سيتمكن ذلك من توسيع شبكات مناطق الجنوب وتأمينها.

وفور تشغيل هذه الوصلة، خلال السداسي الأول من سنة 2013، سيتم اعتماد مقاربة جديدة في توصيل منطقة جانت ومناطق أخرى بغرض تحسين نوعية خدمة الأنترنت.

علاوة عن ذلك، يجري العمل على رقمنة المحطات الساتلية الأرضية بهدف جعلها تتماشى مع متطلبات التطورات التكنولوجية لاسيما في مجال الاتصالات.

وكل هذه الإجراءات ستساهم من جهة أخرى في تأمين خدمة الهاتف النقال في المنطقة، مع العلم أن شركة «موبيليس» قد اتخذت من جهتها تدابير مستعجلة لتفادي الانقطاعات المتكررة من خلال إقامة محطة قاعدية بجانت مؤمنة عن طريق وصلة ساتلية من نوع (vsat).

ثانيا، فيما يخص الخدمات البريدية والمالية البريدية، ففي إطار برنامج التنمية لمؤسسة «بريد الجزائر»، تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة لولاية إيليزي من أجل التكفل بانشغالات المواطنين.

بالنسبة لمكتب بريد جانت، فقد تم رصد ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000 دج) لإعادة تهيئته وتزويده بالأجهزة الضرورية لتقديم الخدمات البريدية في أحسن ظروف ممكنة؛ ومن المزمع الشروع في أشغال التهيئة خلال هذا السداسي الثاني لسنة 2012.

فيما يتعلق بمناصب التوظيف، فقد سجلنا أن عدد العمال يوفي حاجيات المكاتب البريدية الموجودة في مقر دائرة جانت طبقا للمعايير المعمول بها والقائمة على حجم العمليات اليومية التي تجري في كل مكتب.

وبخصوص السيولة النقدية فإن الاضطرابات

الأشغال في توسيع مقر البريد وضمان تطهيره بالمستخدمين والتجهيزات المكتبية اللازمة لسيره والموزعات الآلية للنقود؟
تقبلوا مني فائق آيات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 جويلية 2012

محمد حماني

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، بموجب سؤالكم الكتابي المذكور في الموضوع أعلاه، بالتساؤل حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لتحسين أداء الهاتف والأنترنت في ولاية إيليزي، كما تساءلتم حول موعد انطلاق أشغال توسيع مقر البريد وضمان تطهيره بالمستخدمين والتجهيزات المكتبية اللازمة لسيره والموزعات الآلية للنقود.

وإذ أشكركم جزيل الشكر على حرصكم على نقل انشغالات المواطنين وتمكيننا من معالجتها بأنجع السبل، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية حول المسائل التي طرحتها:

أولا، فيما يتعلق بانقطاعات الهاتف والأنترنت، لاسيما بين مقر الولاية وبين بلدية جانت، تجدر الإشارة إلى أن وصلة الألياف البصرية الرابطة بين هاتين المنطقتين على مسافة 500 كم متشكلة من خمس محطات وسيطة تشتغل كلها بالطاقة الشمسية نظرا لغياب محطة توليد الكهرباء؛ وقد تم مد هذه الوصلة على قارعة الطريق في بعض المناطق.

وكل ذلك يعرضها لانقطاعات متكررة تعود أساسا إلى إجراء أشغال تهيئة محور الطريق إيليزي - جانت دون أي إشعار من طرف المصالح المختصة وكذا إلى تذبذب الطاقة الشمسية في بعض الفترات بسبب الأحوال الجوية، مما يؤثر على حسن اشتغال التجهيزات.

كما تتعرض وصلة إيليزي - ورقلة لنفس

إلى جانب ذلك، سيتم بذل مجهود إضافي لتوصيل المؤسسات العمومية بالإنترنت، لاسيما مؤسسات قطاع التربية، حيث تم إبرام اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية، تنص على تزويد كل أستاذ بحاسوب ووصلة الأنترنت، علما أن الجانب الدراسي لهذه العملية قد استكمل وسلم المشروع لـ «اتصالات الجزائر» من أجل تطبيقه.

هذا، وفي نطاق أوسع، تم التوقيع على عدة اتفاقيات مع مختلف الدوائر الوزارية منها اتفاقية مع وزارة التضامن الوطني والأسرة، ووزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتحقيق نفس الهدف وهو تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على جميع المواطنين والمؤسسات.

أخيرا وفيما يخص المحتوى، وقصد تحفيز الابتكار والإبداع، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الاقتصاد القائم على المعرفة، من المبرمج مواصلة عملية بناء حضاير تكنولوجية جهوية موصولة بالجامعات من أجل تشجيع إقامة الشركات الناشئة التي يعتمد عليها كثيرا في إنتاج المضامين الرقمية. كما سيساهم إنشاء مركز الدراسات والبحوث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تدعيم الجهود الرامية على تجسيد تحقيق هذا الهدف.

كما تجدر الإشارة إلى أن التدفق السريع والفائق السرعة التي أنشئت هذه السنة قد حددت مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي سيتم الشروع في تطبيقها قريبا لترقية صناعة المحتوى. تفضلوا، سيادتكم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 سبتمبر 2012

موسى بن حمادي

وزير البريد وتكنولوجيات

الإعلام والاتصال

في هذا المجال لم تعد بالحدة المسجلة سابقا بحيث لم تلاحظ مصالحنا أي نقص بالتمويل أو في احتياطي السيولة، سواء في مقر دائرة جانت أو في مختلف دوائر ولاية إيليزي.

وعلى أية حال، فإن هذه المسألة تتم متابعتها يوميا بالتنسيق بين «بريد الجزائر» و«بنك الجزائر»؛ كما تم تنصيب لجنة قطاعية مشتركة مكلفة بتحضير التدابير الكفيلة بتحسين وفرة السيولة على مستوى مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني.

أما عن دفاتر الصكوك البريدية فمدة تسليمها للزبائن هي 31 يوما أو أكثر بقليل أحيانا حسب المسار الذي تأخذه الإرساليات من الجزائر إلى إيليزي، ثم من إيليزي إلى جانت، مع العلم أن المسافة الفاصلة بينهما تقدر بـ 450 كلم، لذا تقرر برمجة بعث إرساليات البريد، بما فيها تلك الخاصة بالصكوك البريدية جوا من الجزائر إلى جانت مباشرة.

وبالنسبة لأشغال البطاقات الإلكترونية الخاصة بالموزعات الآلية للأوراق النقدية، لم سجل أي مشكل بهذا الخصوص، ما عدا بعض حالات نقص الورقة النقدية لألف دينار التي تحدث اضطرابا في التوزيع، مع العلم بأن ولاية إيليزي تمول بنسبة كبير بالورقة النقدية من فئة 2000 دينار وقد تم توجيه تعليمات صارمة لتزويد صناديق الموزعات الآلية بالورقة النقدية من فئة 2000 دينار حتى نزيد من قدرة توزيع السيولة بواسطة هذه الموزعات الآلية ليس فقط على مستوى مقر دائرة جانت، بل على مستوى كل التراب الوطني.

ثالثا، بالنسبة لمشروع «أسرتك II»، فمن أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سيتم إعادة بعث هذا البرنامج المتمثل في تزويد المواطن، خاصة بتوصيل فائق السرعة بالإنترنت. كما ستكون هذه العملية مرفوقة ببرنامج سنوي لتكوين 500.000 مواطن عبر إنشاء مراكز محو الأمية الرقمية، في إطار وطني منسق وموحد، اعتمادا على التجربة المستخلصة من العملية النموذجية التي شملت 5.000 مواطن.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 04 محرم 1434

الموافق 18 نوفمبر 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587

